تنبيهات ابن إياز

(ت ٦٨١ هـ)

في

شرحه لكتاب التعريف بضروري التصريف

لابن مالك (ت ٦٧٢ هـ)

(جمعاً وتحليلاً)

الدكتور

محمد خلف محمود عوض

أستاذ اللغويات المساعد بالكلية

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على صفوة خلقه الأمين ، سيدنا ونبينا محمد ، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين .

وبعد

فإن علم الصرف رفيع المكانة ، سنى المنزلة ، لا يستغنى عنه دارس اللغة ، ولا يثقف بدونه المشغوف بآدابها ، يوقفه على كنه الكلمة مفردة ، وحقيقتها مزيدة ومجردة ، إذ لا فصاحة فى الكلام إلا بسلامة كلماته ، التى يحاك منها نسيجه ، وتزدهر بمحاسنها حلته .

ولقد أدرك أئمة العربية قيمة هذا الفن فأولوه عنايتهم ، وأكملوا بناءه ، ودونوا فيه مصنفات تزخر بمسائله ، ما بين وجيز ووسيط وبسيط ، حتى ألهم فصلوه بالتأليف عن النحو ؛ ليبدو مستقلاً ذا شأن ، ولتوفر العناية به .

وكتاب شرح التعريف بضرورى التصريف ، لابن إياز البغدادى المتوفى سنة ٦٨١ هـ ، وهو شرح على (التعريف بضرورى التصريف) لابن مالك المتوفى سنة ٦٧٢ هـ ، كتاب فيه من الجدة والابتكار والأصالة ما يضفى على التراث اللغوى عند العرب إشراقة تفصح عن تمكن ابن إياز من أدق علوم اللغة وأصعبها مراساً ، وهو علم الصرف .

ومما يبرز هذا الشرح ما احتوى عليه من تنبيهات تعد - بلا شك - سمة ظاهرة رفعت من قدره ؛ لأنها تناولت قضايا صرفية جوهرية ، تعين على إيضاح كل مشكل ، أو تكميل ناقصاً ، أو توضح غامضاً .

ورغبة منى فى جمع هذه التنبيهات من كتاب شرح التعريف بضرورى التصريف ، وإبرازها ودراستها وتحليلها ليضمها بحث مستقل جاء اختيارى للكتابة فى هذا الموضوع ، وجعلت عنوانه :

خامساً : بينت التنبيه وناقشته ، وذلك بأن أوصل له من خلال الكر
المتخصصة .

سادساً : تتبعت أدلة العلماء وتعليلاتهم بما يوضح مضمون التنبيه .

سابعاً : علقت على كل تنبيه وأوجزت ما جاء فيه من دراسة وتحليل.

ثامناً : عزوت الآيات القرآنية بذكر اسم السورة ورقم الآية .

تاسعاً : خرجت القراءات القرآنية ونسبتها إلى أصحابها .

عاشراً : خرجت الأحاديث النبوية الشريفة .

حادي عشر : خرجت الشواهد الشعرية من مظانها مع ذكر القائل إن عُرِف
والبحر العروضي .

ثاني عشر : وضحت المشكل من الألفاظ ، مع ضبط بعض الكلمات كل
دعت الحاجة إلى ذلك .

ثالث عشر : رتبت التنبيهات الصرفية - وهي عصب البحث ، والتي بلغت
لأن الكتاب في فن التصريف - على حسب ترتيب أبواب الشافية ال
الحاجب ؛ لأنه الترتيب المشهور في علم الصرف .

ورتبت التنبيهات النحوية - والتي جاءت قليلة جداً - على حس
ترتيب ألفية ابن مالك ؛ لأنه الترتيب المشهور في علم النحو .

ثم الخاتمة : وقد تضمنت أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البح
ثم ذيلت البحث بفهارس فنية .

والله أسأل أن يلهمنا الصواب ، إنه نعم المولى ونعم النصير .

المبحث الأول

ابن مالك

(حياته وآثاره)

الإمام ابن مالك من كبار علماء العربية ، ولذا فقد تناوله الكثير من العلماء بالترجمة التاريخية والتعريف به ، واهتم الباحثون المعاصرون به ، فكان موضوعاً لأبحاثهم العلمية .

ولما كان ابن مالك بهذه الشهرة والذيوع ، وكانت الدراسات حوله قد كثرت وتنوعت رأيت أن أعرف به في شيء من الإيجاز ، مشيراً إلى بعض المراجع التي تناولته درءاً للتكرار والإعادة .

اسمه ونسبه : [1]

هو جمال الدين ، أبو عبد الله ، محمد بن عبد الله بن عبد الله ابن مالك ، الطائي ، الأندلسي ، الجيّاني المالكي ، ثم الدمشقي الشافعي النحوي اللغوي ، إمام النحاة وحافظ اللغة .

---

(١) ينظر في نسبه وحياته المصادر والمراجع الآتية : ذيل مرآة الزمان لليونيني ٣/٧٦ ، دار الكتاب الإسلامي بالقاهرة - الثانية ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م ، نهاية الأرب في فنون الأدب للنويري ٣٠ / ٢١٤ - ت/ محمد عبد الهادي شعيرة وزارة الثقافة بمصر ١٤١٠ هـ/ ١٩٩٠م ، والعبر في خبر من غبر للذهبي ٣/٣٢٩ - تحقيق / محمد بسيوني - دار الكتب العلمية - بيروت - الأولى ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م ، والوافي بالوفيات للصفدي ٣/٣٥٨ ، نشر بعناية ديدرنغ - الثانية ١٣٩٤ هـ /١٩٧٤ م ، مرآة الجنان لليافعي ٤ / ١٧٣ ، دار الكتاب الإسلامي - القاهرة - الطبعةالثانية ١٤١٣هـ /١٩٩٣ م ، وطبقات الشافعية للإسنوي ٢/٢٥٠ - ت/ كمال الحوت ، دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ/ ١٩٨٧ م ، والبداية والنهاية لابن كثير ٧ / ٢٨٣ ، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروزآبادي ص٢٠١ ، وغاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ٢/١٨٠ وطبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة ١٣٣ ، والنجوم الزاهرة ٧/٢٤٣ ، وبغية الوعاة للسيوطي ١/١٣٠، ونفح الطيب للمقري ٢/٤٣٢ ، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ٥/ ٣٤٩ وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥/٢٧٦.

وردت بعض الاختلافات فى سلسلة آبائه ، وما ذكرته هو الأشهر عند المترجمين .

كنيته ولقبه ونسبته :

اشتهرت تكنيته بابنه عبد الله ، فهو أبو عبد الله ، ولقبه المشهور جمال الدين [1] ، وذكر بعضهم له لقباً آخر وهو جلا الأعلى [2] .

وهو ينتسب إلى قبيلة طيء القحطانية اليمنية ، وكان مذهبه الفقهي في بداية حياته المذهب المالكي ، ثم انتقل إلى المذهب الشافعي [3] ، وينسب إلى جيّان [4] باعتبارها مسقط رأسه ، كما ينسب إلى دمشق التي اتخذها داراً له في آخر حياته .

مولده ونشأته :

أجمع المترجمون على أن ابن مالك ولد بمدينة جيّان الأندلسية ، ولكنهم اختلفوا في تحديد تاريخ ميلاده ، فمنهم من يرى أنه ولد سنة ثمان وتسعين وخمسمائة ، وقيل : سنة ستمائة ، وقيل غير ذلك [5] .

والقول بأنه ولد سنة ستمائة هو أظهرها ؛ إذ لا نجد أحداً ذكر سنة إلا وسنة ستمائة منهما ، وقد تلقى علومه الأولى في جيّان حيث أخذ القراءات على يد واحد ، وقرأ كتاب سيبويه ، ودرس المذهب المالكي ، ثم رحل متوجهاً إلى الشرق ، واختار بلاد الشام موطناً ، فتخلق بأخلاقها وتمذهب بمذهبها ، وزار دمشق وحلب وبعلبك وحماة ، وجالس وسمع في كل بلدة ، ثم تصدر للإقراء العربية بحلب ، وتخرج على يديه جمع غفير ، ثم استوطن دمشق يدرس ويصنف حتى آخر حياته .

---

(١) ينظر : العبر ٣/٣٢٦ ، وطبقات النحاة واللغويين ١٣٣ ، والبلغة ٢٠١ ، والبغية ١ / ١٣٠ .

(٢) ينظر : مقدمة عبد المنعم هريدي على شرح عمدة الحافظ ص ٣٢ .

(٣) ينظر : نفح الطيب ٢ / ٤٢٧ .

(٤) جيّان : مدينة ذات كورة واسعة بالأندلس تقع شرقي قرطبة ، ينظر : معجم البلدان ٢/١٩٩ .

(٥) ينظر : غاية النهاية ٢/١٨٠ ، والوافي بالوفيات ٣/٣٥٩ ، والنجوم الزاهرة ٧ / ٢٤٤ .

مكانته العلمية :

كان ابن مالك - رحمه الله - كالشمس في رابعة النهار، فقد سارت الركبان بأخباره ، واعترف بعلو منزلته ورفعة شأنه الحاضر والباد ، والقاصي قبل الداني ، فقد كان إماماً في علوم شتى ، فهو في النحو بحر لا يُجارى ، وحبر لا يبارى ، وفي الصرف بلغ القمة وحاز قصب السبق ، فقد فصل أبوابه ، ووضح غامضه ، وقيد شارده ، وكان في اللغة وحيد عصره ، يُرْجَع إليه في تجلية غريبها ، وتوضيح وحشيها ، عارفاً بنظمها ونثرها ، وكان في القراءات إماماً ، وفي الحديث بلغ شأواً بعيداً يتجلى ذلك بوضوح في كثرة استشهاده في مؤلفاته وتصنيفه في إعرابه [1] .

قال عنه الصفدي : " صرف همته إلى إتقان لسان العرب حتى بلغ منه الغاية ، وأربى على المتقدمين ، وكان إماماً في القراءات وعللها وصنف فيها قصيده دالية مرموزة في قدر الشاطبية ، وأما اللغة فكان إليه المنتهى فيها... " [2] .

وقال ابن الجزري : " هو إمام زمانه في العربية " [3] .

ومؤلفاته خير دليل على ما ذكر عنه من سعة العلم وشموله .

ويكفي ما كتبه عنه الذهبي ، قال : " كان إماماً في القراءات وعللها ، وأما في اللغة فكان إليه المنتهى ، وأما في النحو والتصريف فكان بحراً لا يجارى ... " [4] .

---

(١) ينظر : الوافي بالوفيات ٣/٣٦٠ ، ومرآة الجنان ٤/١٧٣ ، ونفح الطيب ٢/٤٢٢ ، والبلغة ص ٢٠١ ، والبغية ١/١٣٠ ، وذيل مرآة الجنان ٣/٧٦ .

(٢) الوافي بالوفيات ٣/٣٥٩ .

(٣) غاية النهاية ٢/١٨٠ .

(٤) تاريخ الإسلام ٥٠ / ١٠٨ .

شيوخه :

كما تقدم أن ابن مالك ولد في مدينة جيان بالأندلس ، وفيها بدأ طلب العلم والتحصيل ، فأخذ عن بعض العلماء المشهورين ، وعندما انتقل إلى المشرق التقى بكثير من العلماء الأجلاء ، فأخذ عن بعضهم ، وحضر مجالس البعض ، فليس كما زعمت بعض المصادر أنه ليس له شيوخ مشاهير ، بل له شيوخ معتمدة ، قال ابن الجزري : " وقد شاع عند كثير من منتحلي العربية أن ابن مالك لا يعرف له شيخ في العربية ولا في القراءات ، وليس كذلك "[1].

فأذكر من شيوخه الذين ذكر قسم المصادر ، وهم :

١ - أبو رزين ثابت بن محمد بن يوسف بن خيار الكلاعي الأندلسي (ت ٦٢٨هـ)[2].

٢ - أبو صادق الحسن بن صباح المخزومي ، المصري الكاتب (ت ٦٣٢ هـ)[3].

٣ - أبو الفضل نجم الدين مكرم بن محمد ، المعروف بابن أبي الصقر (ت ٦٣٥ هـ)[4].

٤ - أبو الحسن علم الدين علي بن محمد السخاوي النحوي المقرئ (ت ٦٤٣ هـ)[5].

٥ - أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش الحلبي (ت ٦٤٣ هـ)[6].

---

(١) غاية النهاية ٢/ ١٨٠ .

(٢) ينظر : الوافي بالوفيات ١٠/ ٤٨٠ ، وبغية الوعاة ١/ ٤٨٢ .

(٣) ينظر : العبر ٥/ ١٢٨ ، الوافي بالوفيات ٣/ ٣٥٩ ، وغاية النهاية ٢/ ١٨٠ .

(٤) ينظر : غاية النهاية ١/ ٥٦٨ ، وبغية الوعاة ٢/ ١٩٢ ، وطبقات النحاة ص ١٢٣ .

(٥) ينظر : غاية النهاية ١ / ٥٦٨ ، وبغية الوعاة ٢ / ١٩٢ ، والوافي بالوفيات ٣ / ١٨١ .

(٦) ينظر : إنباه الرواة ٤/ ٣٩ ، وبغية الوعاة ٢/ ٢٥١ وغاية النهاية ٢ / ١٨١ .

٦ - الأستاذ أبو علي عمر بن محمد الإشبيلي ، المعروف بالشلوبين (ت ٦٤٥ هـ)[1].

٧ - أبو عمرو جمال الدين عثمان بن الحاجب النحوي (ت ٦٤٦ هـ)[2].

٨ - أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عمرون الحلبي (ت ٦٤٩ هـ)[3].

٩ - أبو عبد الله شرف الدين محمد بن عبد الله بن أبي الفضل المرسي (ت ٦٥٥ هـ)[4].

١٠ - أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحباز[5].

١١ - أبو العباس أحمد بن نوار[6].

١٢ - أبو عبد الله محمد بن مالك المرشاني[7].

تلاميذه :

الآخذون عن ابن مالك كثيرون ، وذلك لإمامته في فنه ، ثم لشهرته الواسعة ، ثم لتصدره للتدريس زمناً طويلاً ، وقد ذكرت كتب التراجم وذكر محققو كتبه عدداً منهم ، أوجزهم فيما يأتي :

١ - الإمام أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف بن مري النووي (ت ٦٧٦ هـ)[8].

---

(١) ينظر : بغية الوعاة ٢/ ٢٢٤ .

(٢) ينظر: بغية الوعاة ٢/ ١٣٤ ، وحاشية ابن خلدون ١/ ١٨ .

(٣) ينظر : البلغة ٢١٣ ، وبغية الوعاة ١/ ٢٣١ ، وغاية النهاية ٢/ ١٨١ .

(٤) ينظر : الوافي بالوفيات ٣/ ١٥٩ ، ومرآة الجنان ٤/ ١٧٣ ، وغاية النهاية ٢/ ١٨٠ .

(٥) طبقات النحاة واللغويين ٣٥ .

(٦) نفح الطيب ٢/ ٤٣٢ .

(٧) نفح الطيب ٢/ ٤٣٢ .

(٨) ينظر : طبقات النحاة واللغويين ١٣٢ .

٢ - شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عباس بن جعوان الأنصاري (ت ٦٨٢ هـ) [١].

٣- ابنه الإمام بدر الدين (ت٦٨٦ هـ) [٢].

٤ - أبو البركات زين الدين منجا بن عثمان بن المنجا التنوخي (ت ٦٩٥ هـ) [٣].

٥ - بهاء الدين محمد بن إبراهيم بن النحاس الحلبي (ت ٦٩٨ هـ) [٤].

٦ - أبو الحسن علي بن محمد بن أحمد اليونيني (ت٧٠١ هـ) [٥].

٧ - شمس الدين محمد بن أبي الفتح البعلي ، المتوفى (٧٠٩ هـ) [٦].

٨ - محمد بن إبراهيم بن حازم الأذرعي (ت ٧١٢ هـ) [٧].

٩ - أبو المعالي محمد بن محمد بن علي بن الصوفي (ت٧٢٢هـ) [٨].

١٠ - أبو الحسن علي بن إبراهيم بن داود بن العطار (ت ٧٢٤ هـ) [٩].

١١ - أبو الثناء شهاب الدين محمد بن سلمان الحلبي الدمشقي (ت٧٢٥ هـ) [١٠].

---

(١) ينظر : الوافي بالوفيات ٢٠٣/١ .

(٢) ينظر : الوافي بالوفيات ٢٠٤/١ ، وبغية الوعاة ٢٢٥/١ .

(٣) ينظر : طبقات النحاة واللغويين ص١٣٣ .

(٤) ينظر : بغية الوعاة ١٣/١ ، ونفح الطيب ٤٣٧/٢ .

(٥)ينظر : شذرات الذهب ٣/٦ .

(٦) ينظر : بغية الوعاة ٢٠٧/١ .

(٧) ينظر : الدرر الكامنة ١٦٩/٣ .

(٨) ينظر : الوافي بالوفيات ٢٣١/١ .

(٩) ينظر : الدرر الكامنة ٧٣/٣ .

(١٠) ينظر : الدرر الكامنة ٩٢/٥ ، وشذرات الذهب ٦٩/٦ .

١٢ - زين الدين أبو بكر بن يوسف المزي الشافعي (ت ٧٢٦ هـ) [١].

١٣ - شافع بن علي بن عباس الكناني العسقلاني المصري (ت ٧٣٠ هـ) [٢].

١٤ - محمد بن إبراهيم بن سعد بن جماعة (ت٧٣٣ هـ) [٣].

١٥ - شهاب الدين أحمد بن محمد بن غانم الشافعي (ت٧٣٧ هـ)[٤]

١٦ - شرف الدين هبة الله بن قاضي القضاة المعروف بابن البارزي (ت٧٣٨ هـ) [٥].

١٧- علم الدين القاسم بن محمد البرزالي الشافعي(ت٧٣٩ هـ)[٦].

١٨- العلم أبو الربيع سليمان بن أبي حرب الحنفي الفارقي النحوي [٧].

مؤلفاته :

ابن مالك من أعظم نحاة القرن السابع شهرة ، فقد منحة الله العقل الراجح ، والقدرة الفائقة على القراءة والبحث والاطلاع ، فجاء إنتاجه على غزارته وعمقه ودقته سهلاً ، وهي ذات شقين : منظومة ، ومنثورة ، ومن أبرز مؤلفاته :

---

(١) شذرات الذهب ٦١/٦ .

(٢) الدرر الكامنة ٢٨١/٢ .

(٣) الدرر الكامنة ٣٦٧/٣ .

(٤) ينظر : شذرات الذهب ١١٤/٦ .

(٥) ينظر : الدرر الكامنة ١٧٦/٥ ، وشذرات الذهب ١١٩/٦ .

(٦) شذرات الذهب ١٢٢/٦ .

(٧) بغية الوعاة ٥٩٨/١ .

أولاً : المطبوعة : (١)

١ - أرجوزة فى الضاد والظاء : حققها د/ طه محسن ، ونشرها مجلة الوراد (العدد ٣) ١٤٠٦ هـ .

٢ - الاعتضاد فى الفرق بين الظاء والضاد : حققه د / طه محسن ، وعبد نوران ، النجف ١٩٧٢م .

٣ - الاعتماد فى نظائر الظاء والضاد : حققه د / حاتم الضامن ، ونشرته مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤م .

٤ - الإعلام بمثلث الكلام (نظم) اعتنى به / أحمد الأمين الشنقيطى ١٣٢٩هـ .

٥ - إكمال الإعلام بتثليث الكلام : حققه الدكتور / سعد الغامدى، ونشرته جامعة أم القرى ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤م .

٦ - الألفاظ المختلفة فى المعانى المؤتلفة ، حققه د / محمد حسن عواد ، ونشرته دار الجيل وعمار - بيروت وعمان ١٤١١ هـ / ١٩٩١م .

٧ - الألفية (نظم) وهى أشهر مؤلفاته ، لها طبعات كثيرة .

٨ - إيجاز التعريف فى علم التصريف : حققه د / محمد المهدى سالم ، ونشرته الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٢م .

٩ - بيتان فى ظاءات القرآن مشروحان : حققهما / هلال ناجى ، ونشرهما: عالم الكتب - بيروت ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩م .

١٠ - تحفة المورود فى المقصور والممدود : اعتنى به / إبراهيم اليازجى بالقاهرة ١٣١٥هـ ، ثم أحمد الأمين الشنقيطى ١٣٢٩هـ.

---

(١) ذكرها محقق كتاب : فتاوى فى العربية لابن مالك ص١٨- ٢٢ - أحمد عبد الله الفرش - طبعة البحوث للدراسات الإسلامية - الإمارات - الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤م.

١١ - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : حققه د / محمد كامل بركات ، ونشرته : دار الكتاب العربى بالقاهرة ١٩٦٧م .

١٢ - التعريف فى ضرورى التصريف : حققه د / محمد المهدى سالم ، ونشرته دار البخارى بالسعودية ١٤١٨ هـ ، ثم هلال ناجى بدمشق ١٩٩٩م

١٣ - ثلاثيات الأفعال : حققه د / سليمان العايد بالسعودية .

١٤ - ذكر معانى أبنية الأسماء الموجودة فى المفصل : حققه د / محمد وجيه تكريتى ، ونشرته : مجلة مجمع اللغة العربية بالأردن - العدد ٣٣ عام ١٩٨٧م .

١٥ - رسالة فى الاشتقاق : حققها د / محمد المهدى سالم ، ونشرها : مجلة الجامعة الإسلامية (١٠٧) ١٤١٩هـ .

١٦ - سبك المنظوم وفك المختوم : حققه د / عدنان محمد سلمان ، وفاخر جبر مطر ، ونشرته : دار البحوث للدراسات الإسلامية - دبى ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤م .

١٧ - شرح التسهيل : حققه د / عبد الرحمن السيد ، د / محمد بدوى المختون ، ونشرته : هجر للطباعة بمصر ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠م .

١٨ - شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ : حققه د / عدنان الدورى ، ونشرته: وزارة الأوقاف بالعراق ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧م .

١٩ - شرح الكافية الشافية : حققه د / عبد المنعم هريدى ، ونشرته : مكتبة الثقافة الدينية ١٤٢٠ هـ / ٢٠٠٠م .

ونشرته أيضاً : دار الكتب العلمية - بيروت ، بتحقيق / على منصور معوض ، وعادل أحمد عبد الموجود ١٤٢٠ هـ / ٢٠٠٠م .

٢٠ - شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : حققه / محمد فؤاد عبد الباقي ، ونشرته : عالم الكتب - بيروت ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣م .

٢١ - فتاوى في العربية : حققه / أحمد عبد الله الفرين ، ونشرته : دار البحوث للدراسات الإسلامية - دبي ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤م .

٢٢ - الفوائد النحوية والمقاصد الخوية : حققه / حسين بركات ، ونشره : مكتبة الرشيد بالسعودية ٢٠٠٢م .

٢٣ - لامية الأفعال (نظم) حققه : محمد أديب جمران ، ونشرته : دار قتيبة ١٤١١ هـ / ١٩٩١م ثم هلال ناجي ، ونشرته : عالم الكتب ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩م .

٢٤ - منظومة فيما ورد في الأفعال بالواو والياء ، منشورة ضمن المزهر للسيوطي - طبعة بيروت ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢م .

٢٥ - نظم الفوائد : حققه د / سليمان العايد ، ونشرته : مجلة جامعة أم القرى (العدد ٢) ١٤٠٩هـ .

٢٦ - وفاق الاستعمال في الإعجام والإهمال : حققه / شهاب الدين أبو عمرو ، ونشره : مركز زايد للتراث والتاريخ بالعين - الإمارات ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م.

٢٧ - وفاق المفهوم في اختلاف المقول والمرسوم : حققه : بدر الزمان البحالي ، ونشرته : مكتبة الإيمان بالمدينة المنورة ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩م .

ثانياً : كتب أخرى نسبت لابن مالك ذكرها أصحاب التراجم ومحققو كتبه ، منها ما يأتي : [1]

١ - أجوبة على أسئلة جمال الدين اليمني في النحو .
٢ - أرجوزة في الخط .
٣ - الأفعال وتصريفها .
٤ - إكمال العمدة .
٥ - ألف الإبدال .
٦ - جمع اللغات المشكلة .
٧ - حوز المعالي في اختصار حرز الأماني .
٨ - شرح إكمال العمدة .
٩ - شرح الخلاصة الألفية .
١٠ - الضرب في معرفة لسان العرب .
١١ - القصيدة المالكية في القراءات .
١٢ - المؤصل في نظم المفصل .
١٣ - النكت النحوية على مقدمة ابن الحاجب .

وفاته :

كانت وفاته - رحمه الله - يوم الثلاثاء الثاني عشر من شعبان سنة ٦٧٢ هـ [2] ، وقد نيف على السبعين ، وصلى عليه بالجامع الأموي بدمشق ، ودفن بسفح قاسيون بتربة القاضي عز الدين بن الصائغ ، وقد رثاه غير واحد .

---

(١) ذكرها محقق كتاب : فتاوى في العربية ص ٢٢ - ٢٤ ، وجانب الدراسة من إنجاز التعريف ص ٢٥ - ٢٧ ، وينظر : تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥ / ٢٩٥ ، وبغية الوعاة ١ / ١٣١ ، وهدية العارفين ٢ / ١٢٠ ، وشذرات الذهب ٥ / ٣٣٩ .

(٢) أجمع أصحاب التراجم على تاريخ وفاته . ينظر : مصادر ترجمته المتقدمة .

المبحث الثانى

ابن إياز (حياته وآثاره)

اسمه ونسبه : [١]

هو جمال الدين الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله ، أبو محمد البغدادى .

لم يذكر المؤرخون وأصحاب التراجم شيئاً عن تاريخ مولده ، ولا عن بلده ، ولكن يبدو من خلال نسبته إلى بغداد أنه نشأ ببغداد ، وكانت حياته بها

علمه وخلقه :

نشأ ابن إياز فى جو علمى ، كان له كبير الأثر فى تكوين شخصيته العلمية ، فقد عاش فى العصر الأخير من الدولة العباسية ، وهو العصر السلجوقى ، وعلى الرغم من التقلبات السياسية إلا أنه كان هناك ازدهار للعلم ، وتوسع فيه ، وبرز العلماء فى كل فن ، وخاصة علوم اللغة العربية ، باعتبارها لغة القرآن والسنة ، وهى اللغة الرسمية للدولة [٢] .

كذلك أخذ ابن إياز عن كثير من العلماء الذين اشتهروا فى عصره ، وبرزوا فى علوم عدة ، بغية تثقيف فكره ، إلى جانب اختصاصه النحوى ، قال عنه الفيروزآبادى [٣] : " إمام متأخر ... وكان ذا حفظ حسن ، ثقة فيما يكتب ويقول " .

---

(١) تنظر ترجمته فى : الوافى بالوفيات ١٢ / ٣٤٢ ، والبلغة فى تراجم أئمة النحو واللغة ص ٩١ ، وبغية الوعاة ١ / ٥٣٢ ، وكشف الظنون ٢ / ١٩٥ ، وتاريخ الأدب العربى لـ (بروكلمان) ٥ / ١٨٥ ، ٢٩٤ ، ٣٠٧ ، وتاريخ علماء المستنصرية ٢ / ١٩ - ٢١ ، ومعجم المؤلفين ٣ / ٣١٦ .

(٢) ينظر : تاريخ آداب اللغة العربية لـ (جرجى زيدان) ٣ / ١١ - منشورات : مكتبة دار الحياة - بيروت - الطبعة الثانية ١٩٧٨م .

(٣) البلغة ص ٩١ .

وقال السيوطى : " كان أوحد زمانه فى النحو والتصريف ... وقال أبو حيان : ابن إياز أبو تعاليل " [٤] .

ونظراً لمكانته العلمية فقد عين أستاذاً لقسم اللغة العربية وآدابها لمدرسة المستنصرية [٥] .

قال الصفدى : " ... العلامة جمال الدين النحوى ، شيخ العربية بالمستنصرية ببغداد " [٦] .

وقال الفيروزآبادى : " مدرس النحو بالمستنصرية " [٧] .

وكتاب شرح التعريف خير شاهد على علمه ، فهو يوقفنا على عالم متمكن من نحوم اللغة ، عارفاً بأسرارها متعمقاً بدقائقها .

زد على ذلك ما عرف عنه من الخلق الكريم ، والدين الورع ، فكان ثقة صدوقاً ، قال عنه ابن رافع فيما نقله السيوطى : " وكان ذمِّ الأخلاق " [٨] .

شيوخه :

من العلماء الذى أثروا فى حياته وأخذ عنهم :

١ - سعد بن أحمد بن أحمد بن عبد الله أبو عثمان الجذامى البغدادى ، الأندلسى البيّانى ، النحوى المالكى ، (ت ٦٤٥ هـ) [٩] .

---

(١) بغية الوعاة ١ / ٥٣٢ .

(٢) المستنصرية : مدرسة ببغداد أنشأها الخليفة العباسى المستنصر بالله سنة ٦٢٥ هـ ، وكان موقعها على شاطئ دجلة . ينظر : تاريخ علماء المستنصرية ١ / ٤٢ .

(٣) الوافى بالوفيات ١١ / ٦٢ .

(٤) البلغة ص ٩١ .

(٥) بغية الوعاة ١ / ٥٣٢ .

(٦) ترجمته فى : بغية الوعاة ١ / ٥٧٧ ، ومعجم المؤلفين ٤ / ٢١٠ ، وممن نقل أنه من شيوخ ابن إياز الفيروزآبادى فى البلغة ص ٩١ ، والسيوطى فى البغية ١ / ٥٧٧ ، ونص ابن إياز على أنه شيخه فى شرح التعريف ص ٣١ .

٢ - ابن القيطى : شيخ الحديث بالمستنصرية ، ولد ببغداد ، وسمع ا
الحديث ، سمع عليه جماعة من العلماء منهم ابن إياز .
قال السيوطى : " وسمع من ابن القيطى جزء ولم يحدث به "[1].

٣ - سعد بن نصر الله بن رجب ، شمس الدين أبو الندى ، المعروف بـ
الصيقل الجزرى ، أديب بارع ، نحوى ، لغوى ، فقيه ، عالم ، صد
المقامات الزينية المعروفة بالجزرية[2].
سمع منه ابن إياز المقامات الزينية[3].

٤ - التاج الأرموى[4] : كان يلم بكثير من العلوم كالعربية ونظم الشع
وعلم الإنشاء والتاريخ ، وعلم الخلاف ، وعلم الموسيقى ، قرأ
ابن إياز ، قال السيوطى : فى ترجمة ابن إياز:" قرأ على التاج
الأرموى"[5]، وقال ناجى معروف : " قرأ على التاج الأرموى مدر
الشرابية ببغداد "[6].

٥ - رضى الدين إبراهيم بن جعفر ، ذكره ابن إياز فى بعض مصنفاته على
شيخه[7].

---

(١) بغية الوعاة ١ / ٥٣٢ .
(٢) ترجمته فى : البلغة ص ٢٢٣ ، وفيات ابن قاضى شهبة ص ٤٩٨ ، وبغية الوعاة ٢ / ٢١٤ والأعلام ٨ / ١٨١ .
(٣) ينظر : تاريخ علماء المستنصرية ٢ / ٢٠ .
(٤) ذكره الصفدى ، وقال : قرأ عليه الشيخ تاج الدين الأرموى " . الوافى بالوفيات ١٢ / ٢٤٢
(٥) بغية الوعاة ١ / ٥٣٢ .
(٦) تاريخ علماء المستنصرية ٢ / ٢٠ .
(٧) ذكره محقق شرح التصريف لابن مالك - د / محمد السيد البغدادى ص ٦٢ .

تلاميذه :
أخذ عن ابن إياز علماء كثر قرءوا عليه النحو والأدب ،

ومن أبرزهم :
١ - عبد العزيز بن زيد بن جمعة الموصلى النحوى ، المشهور بابن القواس ،
شرح ألفية ابن معط ، وكافية ابن الحاجب ، قرأ النحو على ابن إياز[1]
٢ - يعقوب بن يوسف بن قاسم بن الحسين بن عوض الأنصارى الخزرجى
العابدى ، أبو يوسف المالكى النحوى ، قرأ على البدر بن مالك ،
وعلى ابن إياز[2].
٣ - تاج الدين بن السباك ، تعلم الأدب على ابن إياز ، قال السيوطى فى
ترجمة ابن إياز : " وقرأ عليه التاج ابن السباك "[3].

مؤلفاته :
ترك ابن إياز عدة مؤلفات معظمها فى النحو والصرف ، ومن هذه
المؤلفات :
١- آداب الملوك ذكره ناجى معروف فى تاريخ علماء المستنصرية[4].
٢ - الإسعاف فى التتمة الإنصاف .
ذكره بعض المؤرخين باسم: الإسعاف فى الخلاف لابن إياز[5].
لكن ابن إياز ذكره فى شرح التعريف باسم : كتاب الإسعاف فى تتمة
الإنصاف[6].

---

(١) ترجمته فى : بغية الوعاة ٢ / ٩٩ ، وتاريخ علماء المستنصرية ١ / ٢٥٥ ، ٢ / ١٤ .
(٢) ينظر : بغية الوعاة ٢ / ٣٥١ ، وتاريخ علماء المستنصرية ٢ / ٦٤ .
(٣) بغية الوعاة ٢ / ٥٣٢ .
(٤) ينظر : تاريخ علماء المستنصرية ٢ / ٢١ .
(٥) ينظر : بغية الوعاة ١ / ٥٣٢ ، وكشف الظنون ١ / ٩٦ ، ومعجم المؤلفين ٣ / ٣١٦ .
(٦) ينظر : شرح التعريف بضرورى التصريف ص

٣ - التعليق على المتبع ، ويبدو أن المتبع للعكبرى ، والشرح والتعليق لابن إياز ، وقد ذكره ابن إياز فى شرح التعريف باسم " مآخذ المتبع " قال : " وأما (لكن) فحرف نادر ، وذهب الكوفى إلى أنه مركب وقد استقصيت القول فيه فى مآخذ المتبع " [١].

٤ - شرح التعريف بضرورى التصريف [٢] ، وهو الكتاب محل البحث ، وقد طبع هذا الكتاب باسم : شرح التعريف بضرورى التصريف - بتحقيق د / هادى نهر ، ود / هلال ناجى اللحامى ، نشرته : دار الفكر - عمان - الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٢م .

كما طبع أيضاً باسم : شرح تصريف ابن مالك ، بتحقيق د / محمد السيد متولى البغدادى ، ونشرته : مطبعة الأمانة - مصر - الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧م .

٥ - قواعد المطارحة [٣] . وهو مخطوط بدار الكتب المصرية برقم (٢٢ نحو ش) [٤].

٦ - المحصول فى شرح الفصول [٥].

---

(١) ينظر : تاريخ علماء المستنصرية ٢ / ٢٠ ، وشرح التعريف ص ٤٠ .

(٢) شرح التعريف بضرورى التصريف ص ٤٠ .

(٣) ذكره الفيروزآبادى فى البلغة ص ٩١ ، وسماه : (شرح ضرورى التصريف) ، وقال عنه السيوطى فى البغية ١ / ٥٣٢ : " وله شرح الضرورى لابن مالك " .

(٤) ذكره الصفدى فى الوافى بالوفيات ١٢ / ٣٤٢ ، وصاحب البلغة ص ٩١ ، والسيوطى فى بغية الوعاة ١ / ٥٣٢ .

(٥) ينظر : جانب الدراسة من شرح التصريف ص ١٥ .

(٦) ينظر : البلغة ص ٩١ ، وبغية الوعاة ١ / ٥٣٢ ، وكشف الظنون ٢ / ١٩٥ ، ومعجم المؤلفين ٣ / ١٣٦ .

وهو كتاب شرح فيه الفصول الخمسين لابن معط النحوى .

وهو مخطوط منه نسخة خطية فى ليدن (١٧٩) وأخرى بدار الكتب المصرية رقم ٢٥١ نحو [١].

٧ - المسائل الخلافية ، ذكره المؤرخون [٢] ضمن مصنفاته ، وجاء ذكره فى شرح التعريف [٣].

وفاته :

أجمع الرواة على أن وفاة ابن إياز - رحمه الله - ليلة الخميس ، الثالث عشر من ذى الحجة سنة إحدى وثمانين وستمائة من الهجرة [٤].

ولم يشذ عن هذا التاريخ إلا الفيروزآبادى [٥] فذكر أنه مات سنة ٦٧٤ هـ .

---

(١) ينظر : باب الدراسة فى الغرة المخفية لابن الخباز فى شرح الدرة الألفية لابن معط ص ١١ - ت / حامد محمد العبدلى - ط دار الأنبار - بغداد - مطبعة العانى ١٩٩٠م .

(٢) ينظر : البلغة ص ٩١ ، وتاريخ علماء المستنصرية ٢ / ٢٠ .

(٣) ينظر : شرح التعريف بضرورى التصريف ص ٧٩ .

(٤) ينظر : الوافى بالوفيات ١١ / ٦٢ ، وبغية الوعاة ١ / ٥٣٢ ، وتاريخ علماء المستنصرية ٢ / ٢١ ، ومعجم المؤلفين ٣ / ٣١٦ .

(٥) البلغة ص ٩١ .

المبحث الثالث

أهمية كتاب شرح التعريف والسمات البارزة فيه

شرح التعريف بضرورى التصريف كتاب يوقفنا على عالم عربى متمكن من علوم اللغة ، عارف بأسرارها ، متعمق بدقائقها ، فالشرح ليس توسيع مختصر ، أو توضيح غامض ، وإنما هو أثر جليل فيه من الجدة والابتكار والأصالة ، ما يضفى على التراث اللغوى عند العرب ، إشراقة تفصح عن جلال قدر ابن إياز فى عالم اللغة العربية ، والتمكن من أدق علومها ، وأصعبها مراساً ، وهو علم الصرف .

والكتاب شامل فيه لمحات مضيئة من الدرس النحوى البارع ، جاء على ابن إياز فى أثناء شرحه ، مما يؤكد التحام المادة الصرفية بالمادة النحوية ، فالصرف مقدمة ضرورية لدراسة النحو .

كذلك يستمد هذا الشرح أهميته – أيضاً – من أنه شرح على كتاب التعريف بضرورى التصريف لابن مالك ذلكم العالم الذى بلغ القمة فى علم التصريف ، فقد فصل أبوابه ، ووضح غامضه ، وقيد شارده ، وكان رحمه عصره .

هذا وتتجلى فى الكتاب سمات بارزة رفعت من قدره ، وأعلت من شأنه :

منها : حسن الأسلوب ، ووضوح العبارة ، وسلاسة الألفاظ ، مع جودة التقسيم ، وحسن التفصيل ، وتسلسل الأفكار ، وهذه الصفات تمهد بها الكتاب من مستهله إلى مختتمه .

ومنها : اشتماله على كثير من آراء علماء التصريف واختلافاتهم ، ولم يكتف ابن إياز بسرد تلك الآراء وتسليمها دون تمحيص ، بل وقف منها موقف العالم المدقق ، والخبير المحقق ، فقام باستعراضها ومناقشتها المناقشة العلمية مستنيراً فى ذلك بما حباه الله من توقد فى الذهن ، فلا

ما يراه راجحاً بالدليل الساطع ، والحجة القوية ، ويفند ما ضعف دليله أو غابت حجته .

ومنها : التعويل على أصول التصريف من إجماع وقياس وسماع وعلة[1] ، فما أجمع عليه العرب أو العلماء يجب التمسك به ، وما توفرت فيه أسباب القياس يعطى حكم نظيره ، وكلام العرب الموثوق بهم يعتمد عليه ، ويستشهد به شعراً كان أو نثراً .

ومنها : الاعتماد على الاشتقاق .

ومنها : الإكثار من الأمثلة من أجل توضيح المسائل وتثبيت القواعد الصرفية .

ومنها : نسبة اللغات إلى أصحابها .

وقد اعتمد ابن إياز فى شرحه على منهج متميز يمكن أن تكون ملامحه الرئيسة بيّنة فى النقاط الآتية :

أولاً : يورد ابن إياز قطعة من نص ابن مالك من التعريف متناولاً إياها بالشرح ، والاستشهاد والتمثيل ، والتمرين ، كل ذلك بتوسع يدل على تمكن ابن إياز من علم الصرف ، وسبر دقائقه .

ثانياً : كثيراً ما يستند ابن إياز فى سرد المادة الصرفية وتمحيصها ، وذكر أوجه الخلاف فيها إلى أبرز العلماء الذين سبقوه ، وهو فى ذلك يرجح وينقض ، ويعدل ويصحح ، متى ما وجد إلى ذلك سبيلاً .

ثالثاً : ينبه ابن إياز فى شرحه على قضايا صرفية جوهرية تعين على إيضاح كل مشكل ، وتثبت المسألة المعنية فى ذهن المتلقى بما لا يدع فيها غموضاً أو لبساً .

---

(١) ينظر : الاقتراح فى أصول النحو للسيوطى ص ٩٨ ، ١١٢ – ت : د / أحمد قاسم – الطبعة الأولى ١٣٩٦ هـ .

فالتنبيهات ظاهرة بارزة فى شرحه ، تكمل ما يراه ناقصاً ، وتوضح ما يراه غامضاً .

رابعاً : لا يكتفى ابن إياز بذكر من يستند إليهم فى الشرح من أعلام اللغة والصرفيين والنحاة ممن سبقوه ، وإنما ينص على ذكر آثارهم مسندة ، ثم يرجح أو يعارض أو يخير كما قلت ، وهذه ظاهرة قلما نالقيها بهذه الصورة المطردة التى عليها شرح ابن إياز فى كتب الشروح الأخرى .

خامساً : تكمن أهمية هذا المنهج فى النص على أسماء المظان التى نقل عنها ابن إياز ، وأسماء أصحابها أن أكثرها مفقود .

سادساً : اعتمد ابن إياز فى شرحه منهج التفصيل ، والاستقصاء ، والتوزيع ، والترقيم ، وهو منهج وصفى فى الدرس يوصل العمل الفعلى بأهدافه ، ويعين على الاستيعاب والفهم .

سابعاً : يوقفنا هذا الشرح على جملة من كتب ابن إياز والتى أحال إليها فى ثنايا الشرح .

وكل هذا يوقفنا على عالم متمكن متعمق بدقائق التصريف ، يدلنا على أهمية هذا الشرح وما فيه من إبداع .

المبحث الرابع
التنبيه وأثره فى شرح التعريف

تعريف التنبيه :

التنبيه : مصدر : (نَبَّهَ) ، والنَّبْهُ : القيام والانتباهُ من النوم ، ولقد نَبِهَ وانتبهَ من النوم فَنَبْهٌ ونَبَهٌ ، ونَبَهَ من نومه : استيقظ ، والتَّنبيهُ مثله [1] .

قال الجوهرى [2] : ونَبُهَ الرجل بالضم شرف واشتهر نَبْهَةً فهو نَبِيهٌ ونابهٌ وهو خلاف الخامل ، ونَبَّهْتُهُ أنا رفعته من الخمول ، ونَبَهَ من نومه : استيقظ ، وأنبهْتُهُ أنا ، والتَّنبيهُ مثله . ونَبَّهْتُهُ على الشيء : أوقفْتُهُ عليه فَنَبَّهَ هو عليه " .

وفى اللسان : ونَبَّهَ على الأمر شعر به ، وهذا الأمر مُنَبِّهَةٌ على هذا أى : مشعر به ، ومُنَبِّهَةٌ له : أى : مشعر بقدره ، ومُعْلٍ له ، ومنه قوله : المال مُنَبِّهَةٌ للكريم ويستغنى به عن اللئيم ، ونَبَّهْتُهُ على الشيء وَقَفْتُهُ عليه فَنَبَّهَ هو عليه " [3] .

وقد عرفه السيد الشريف الجرجانى فى اللغة وفى الاصطلاح ، فقال : التنبيه فى اللغة : هو الدلالة عما غفل عنه المخاطب ، وفى الاصطلاح : ما فهم من محمل بأدنى تأمل إعلاماً بما فى ضمير المتكلم للمخاطب ، وقيل : التنبيه

---

(١) لسان العرب لابن منظور ١٤ / ٢٨ (نبه) ، اعتنى بتصحيحه / أمين محمد عبد الوهاب ، ومحمد الصادق العبيدى – ط دار إحياء التراث العربى ، ومؤسسة التاريخ العربى – بيروت – الأولى ١٤١٦ هـ / ١٩٩٥م .
وينظر : أيضاً : القاموس المحيط ٤ / ٤٢١ (نبه) ، وتاج العروس من جواهر القاموس للزبيدى ٩ / ٤١٥ (نبه) .

(٢) الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) للجوهرى ٦ / ٢٢٥٢ (نبه) ت / أحمد عبد الغفار عطار – دار العلم للملايين – بيروت ١٣٩٩ هـ .

(٣) لسان العرب ١٤ / ٢٨ (نبه) .

قاعدة تعرف بها الأبحاث الآتية مجملة »[1] .

وقال أبو البقاء الكفوى :[2] والتنبيه : هو إعلام ما فى ضمير المتكلم للمخاطب من (نبهته) بمعنى رفعته من الخمول ، أو من (نبهته من نومه) بمعنى أيقظته من نوم الغفلة ، أو من : نبهته على الشىء بمعنى : وقفته عليه ، وما ذكر فى حيز التنبيه بحيث لو تأمل المتأمل فى المباحث المتقدمة فهمه منها .

ويستعمل التنبيه – أيضاً – فيما يكون الحكم المذكور بعده بديهياً .

وقال الصبان : [3] التنبيه لغة : الإيقاظ ، واصطلاحاً : جملة دالة على بحث يفهم إجمالاً من البحث السابق ، قيل : أو على بحث بديهى ، فالترجمة بها لم يفهم مما سبق ولم يكن بديهياً غير جار به على الاصطلاح ، وغالب تنبيهات الشارح [4] من هذا القبيل ، فالمراد بها مطلق الإيقاظ الذى هو المعنى اللغوى .

فالمعنى كما ترى أن التنبيه فى اللغة : التوقف على الشىء والإيقاظ له .

وعرفاً : عبارة عن عنوان بحث تدل عليه الأبحاث السابقة بطريق الإجمال ، بحيث لو لم يذكر لعلم منها بأدنى تأمل .

نشأة التنبيهات :

فى الحقيقة لم أجد فيما اطلعت عليه من كتب المتقدمين على ابن إياز من ذكر التنبيهات ، ومع ذلك لا أستطيع أن أجزم بأن ابن إياز أول من استخدم لفظ (تنبيه) فى شرحه ، وإن كان بعض الباحثين قد ذكر أن المرادى أول من

---

(١) التعريفات للسيد الشريف الجرجانى ص ٨٦ – ت د / عبد الرحمن عميرة – عالم الكتب – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧م .

(٢) الكليات – معجم المصطلحات والفروق اللغوية – لأبى البقاء الكفوى ص ٢٨٨ – ط مؤسسة الرسالة – بيروت – الثانية ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣م .

(٣) حاشية الصبان على شرح الأشمونى ١ / ١٠ .

(٤) يعنى الأشمونى .

استخدم لفظ (تنبيه) [1] وليس كذلك ؛ لأن ابن إياز سابق على المرادى ، فابن إياز توفى سنة ٦٨١ هـ ، والمرادى توفى سنة ٧٤٩ هـ ، فابن إياز استخدمه أولاً ، ثم استخدمه كثير من النحاة فى مؤلفاتهم منهم : المرادى [2] ، وابن هشام [3] ، والأشمونى [4] وغيرهم .

أنواع التنبيهات :

أ- التنبيهات التأسيسية :

وهى نوع من التنبيهات ذكر فيها ابن إياز مسائل مستقلة لم تذكر فى التعريف بضرورى التصريف ، فمن ذلك ما ذكره ابن إياز فى مسألة : حذف الواو من (يَذَرُ) حملاً على (يَدَعُ) .

قال ابن إياز : وهنا تنبيه :

« وهو أن أصل (يَذَرُ) يَوْذِرُ ، فحذفت الواو لما ذكرنا [5] ، ثم فتحت الذال وإن لم تكن اللام حرف حلق حملاً على (يَدَعُ) حيث كان بمعناه [6] .

---

(١) ينظر : المسائل النحوية والصرفية فى تنبيهات المرادى على الألفية – رسالة دكتوراه للباحث / عبد الستار على إبراهيم – كلية اللغة العربية بأسيوط .

(٢) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك ١ / ١٦ ، ٤٠ ، ٥٠ ، ٥٣ ، والجنى الدانى ص ٢٨ ، ٤٦ ، ٦٤ ، ١٠٤ .

(٣) ينظر : مغنى اللبيب ١ / ٢٢ ، ٣٠ ، ٣٩ ، ٤٨ .

(٤) ينظر : شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ١ / ١٠ ، ١٣ ، ١٥ ، ١٧ ، ١٨ ، ٢١ ، ٢٤ .

(٥) قدر ابن إياز أن الماضى مفتوح العين ، فيكون قياس المضارع كسر العين ؛ لأن المثال الواوى المفتوح العين فى الماضى لا يكون إلا من باب ضرب ، فيكون حذف الواو جارياً على القياس ؛ لأنها وقعت بين ياء مفتوحة وكسرة أصلية وبسال حينئذ من سر فتح العين فى المضارع مع أنه ليس فيه ما يقتضى الفتح ، فيجاب : بأنه حمل على (يدع) فى فتح العين ؛ لكونه بمعناه ، وفى (يدع) موجب الفتح ، وهو حرف الحلق ، وهو ما عناه هنا ابن إياز .

(٦) ينظر : المقتصد فى شرح الإيضاح ٢ / ٨١٨ ، وشرح الشافية للرضى ١ / ١٣١ ، وارتشاف الضرب ١ / ٢٣٩ ، ومغنى اللبيب ١ / ٢٤٣ .

قال أبو على[1] : كما قالوا : لا أوّلك أن تفعّل ، فأدخلوا (لا) لئلا تلتبس المعرفة ، حيث كان معناه لا ينبغي لك "[2].

ومن ذلك أيضاً فى مسألة : ترتيب الاسم والفعل والحرف من حيث عدد الحروف[3].

ومنها : فى مسألة تصغير (غُرَاب) والفرق بين صيغته وصيغة مصغره[4].

ب - التنبيهات التكميلية :

وهي التنبيهات التى ذكرها ابن إياز تكميلاً للمسائل التى لم يوفها التعريف بضرورى التصريف ، أو لم يوفها الشرح نفسه ، فمن ذلك ما ذكره فى مسألة : النسب إلى (فَعِيلة) و (فَعُولة) قال ابن إياز : وهنا تنبيهان :

الأول : أنه إنما تحذف هذه الواو والياء بشرط[5] أن تكون العين صحيحاً ، لا تقول فى (طَوِيلَة) : طَوَلِيٌّ ؛ لئلا يلزم القلب بعد الحذف ، وأن لا تكون العين واللام من جنس واحد ، فلا تقول فى (شَدِيدَة) : شَدَدِيٌّ ؛ لئلا يلتقى المثلان .

والثانى : أن حرف العلة وإن فصل العين لا يحذف مطلقاً ، بل إذا كان فى المؤنث ، فإن ورد الحذف فى غيره كان قليلاً ، كقولهم فى : (تَحِبْلَى) :

---

(١) ينظر : الإيضاح العضدى للفارسى ص ٢٤٨ .

(٢) ينظر : شرح التعريف ص ٣٩ ، ٤٠ ، والبحث ص ٥٣ .

(٣) ينظر : شرح التعريف ص ١٨٢، والبحث ص ٧٢ .

(٤) ينظر : شرح التعريف بضرورى التصريف ص ١٨٢ ، والبحث ص ٨٠ .

(٥) ينظر فى ذلك : الكتاب ٤ / ٣٣٩ ، والمقتضب ٣ / ١٤٥ ، والتكملة ص ٥٦ ، والمفصل ١ / ١١٧ ، واللباب ٢ / ١٥٤ ، وشرح المفصل ٥ / ١٤٦ ، والتسهيل ص ٣٦٢ ، وشرح الشافية ٢ / ٢٠ ، والمساعد ٣ / ٣٦٥ ، وشرح الأشمونى ٤ / ١٨٦ .

ثَقَفِيٌّ ، وعكسه قولهم : عَمِيرِيٌّ[1] فى (عُمَيْرَة) كلب[2] وكلام المصنف خال من التقييد "[3].

جـ - التنبيهات التوضيحية :

وهى التنبيهات التى ذكرها ابن إياز فى شرحه لتعين على إيضاح كل مشكل ، أو تثبت المسألة المعينة فى ذهن المتلقى بما لا يدع فيها غموضاً أو لبساً ، فمن ذلك ما ذكره فى مسألة : النسب إلى ما آخره ألف رابعة لغير تأنيث ، علق على قول ابن مالك (فإن وقعت الألف لغير تأنيث اختير قلبها واواً : " قال ابن إياز : وهنا تنبيه : " وهو أنه إنما قال : فإن وقعت لغير تأنيث ، ولم يقل : فإن وقعت أصلية ؛ ليدخل فيه (أَرْطَى)[4] ، ونحوه ، إذ الفه ليست أصلية بل زائدة للإلحاق بـ (جَعْفَرٍ) فحكمها حكم الأصلية ، فتقول : أَرْطَوِىّ وأَرْطِىّ "[5].

أثر التنبيهات فى شرح التعريف :

تأخذ تنبيهات ابن إياز سمة معينة ، فهى تعد بلا شك سمة ظاهرة فى شرح ابن إياز على التعريف ، رفعت من قدره ، وأعلت من شأنه ، بل ومن شأن صاحبه فى علم اللغة بنحوها وصرفها ، فقد أوقفتنا على عالم متمكن بأسرارها ، ومتعمق بدقائقها ، وفى التنبيهات جدة وابتكار وأصالة ، تضفى على

---

(١) ينظر : الكتاب ٤ / ٣٣٩ ، والتكملة ص ٥٦ ، وعلل النحو لابن الوراق ص ٧٠٨ ، وشرح المفصل ٥ / ١٤٦ ، وارتشاف الضرب ٢ / ٦١٣ ، والتصريح ٢ / ٣٣٠ .

(٢) عميرة : بطن من كلب . ينظر : معجم البلدان ٣ / ٦٢٤ ، ومعجم القبائل ٢ / ٨٤٢ .

(٣) شرح التعريف بضرورى التصريف ص ١٧٠ ، والبحث ص ٨٥ .

(٤) الأرطى : شجر ينبت بالرمل ، وله نور ورائحة طيبة واحدته : أَرْطَاة ، وقيل هى الرمث وكمأه . لسان العرب ١ / ١٢٠ (أرط) .

(٥) شرح التعريف ص ١٧٧ ، وينظر البحث ص ١٠٣ .

شرح التعريف إشراقة ، كما أن هناك تنبيهات نحوية فى الكتاب ، مما لا يكاد التحام المادة الصرفية بالمادة النحوية ، كما سبق أن ذكرته فى المبحث السابق (١)

ويتجلى فى تنبيهات ابن إياز حسن الأسلوب ، ووضوح العبارة مع جودة التقسيم وإصابة الهدف ، كما تبدو من خلال التنبيهات شخصية مدركة لكثير من ثقافة السابقين كـ (سيبويه ، والكسائى ، والفراء ، والمبرد ، وابن السراج ، والفارسى ، وابن جنى ، وغيرهم كثير من أصحاب الرأى المشاهير ، كما اشتملت التنبيهات على كثير من آراء علماء التصريف المعاصرين إذ قيسوا بالأسماء المتقدمة ، كما اشتملت على خلافات صرفية ، كان يقف منها موقف العالم المدقق ، فيؤيد ما يراه راجحاً بالدليل والحجة .

كما أوقفتنا التنبيهات على أسماء كتب لابن إياز ولغيره نقل منها ، أو أحال إليها ، وسوف يتضح هذا من خلال التنبيهات التى أقوم بدراستها وتحليلها .

وخلاصة القول : أن التنبيهات عند ابن إياز ظاهرة بارزة فى شرحه ، وهى إنما أتت تناولت قضايا صرفية جوهرية تعين على إيضاح كل مشكل ، أو تكمل ما يراه ناقصاً ، أو توضح ما يراه غامضاً .

هذا ومما تجدر الإشارة إليه أن منهج ابن إياز فى التنبيهات هو الميل إلى المذهب البصرى ، يتضح ذلك جلياً فى مسألة : زيادة السين فى (استفعل) وفروعه ، فقد قال معلقاً على قول ابن مالك : " والسين معها فى (استفعل) وفروعه " (٢) .

---

(١) ينظر البحث ص ٢٢ .

(٢) شرح التعريف ص ٨٣ ، ٨٤ .

قال ابن إياز (١) : " وهنا تنبيه وهو أن ذلك قد زيد فى المصدر ، نحو : استخراج ، وليس فرعاً على (استفعل) عند البصريين ، بل عند الكوفيين " .

أشار إلى الخلاف بين البصريين والكوفيين (٢) فى مسألة : الفعل والمصدر أيهما مشتق من صاحبه ، وهى مسألة مشهورة ، فمذهب البصريين أن المصدر أصل المشتقات ، ولهم أدلتهم ، وذهب الكوفيون إلى أن الفعل هو أصل المشتقات ، ومنه أخذ المصدر وغيره من المشتقات ، ولهم أدلتهم فى هذا ، فنبه ابن إياز كأنه يعترض على كلام ابن مالك: " والسين معها فى (استفعل) وفروعه " ، بأن المصدر ليس فرعاً على الفعل ، وكونه ينبه على مثل هذا ، أى أنه يختار مذهب البصريين فى أن المصدر أصل المشتقات .

---

(١) شرح تصريف ابن مالك لابن إياز ص ١١٣ .

(٢) ينظر الخلاف فى : الإنصاف ص ١٩٢ ، وأسرار العربية ص ١٠٣ ، والتبيين عن مذاهب النحويين للعكبرى ص ١٤٣ ، والخلاف النحوى فى اصول اللغة للكوفة والبصرة للزبيدى ص ١١١ .

التنبيه الأول

الحرف الزائد قد لا يقابل بلفظه

فى الوزن الصرفى يقابل الصرفيون الحروف الأصلية بالفاء والعين واللام [1] ، فيقابل أول الأصول بالفاء ، وثانيها بالعين ، وثالثها باللام ، إن بقى بعد الثلاثة أصل يعبر عنه باللام .

أما الزائد فإنه يؤتى به فى المثال بلفظه [2] من غير مقابلة له بشىء من ذلك ، فوزن (ضَارِب) فَاعِل ، ووزن (مُسْتَخْرِج) : مُسْتَفْعِل ، ويستثنى من الزوائد أنواع لا يعبر عنها بلفظها ، ذكرها ابن إياز فى تنبيه

قال ابن إياز : " وهنا تنبيه :

وهو أن الزائد قد لا يقابل بلفظه وذلك فى مواضع :

منها : أن يكون مبدلاً من تاء الافتعال [3] ، نحو : اصْطَلَحَ [4] فإن وزنه : افْتَعَلَ ، ولا يقولون : افْطَعَلَ ، وإن كانت الطاء زائدة لبدل

---

(١) يراجع فى ذلك : المنصف ١ / ١١ ، واللباب فى علل البناء والإعراب ٢ / ٢٢٤ ، وإيجاز التعريف ص ٨٤ ، والتسهيل ص ٢٩٣ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٣٤٥ ، وسبك المنظوم ص ٢٩١ ، وشرح شافية ابن الحاجب للرضى ١ / ١٠ ، والمساعد ٤ / ٢٩ ، وشرح ابن عقيل على الألفية ٤ / ١٩٩ ، وشرح الأشمونى ٤ / ٢٥٣ .

(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية ٢ / ٣٤٥ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٥ / ٢٣٨ .

(٣) ينظر : شرح الكافية الشافية ٢ / ٣٤٥ ، وشرح الشافية للرضى ١ / ١٨ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٥ / ٢٣٨ ، والتصريح ٢ / ٣٥٨ ، وشرح الأشمونى ٤ / ٢٥٣ .

(٤) بنى الفعل (صلح) على وزن (افعل) فجاء : اصلح ، ثم أبدلت التاء طاء : فصار : اصطلح ، فالتاء المبدوء بالصاد أو الضاد ، أو الظاء ، أو الطاء ، إذا بنى على (افعل) أبدلت تاء الافتعال إلى طاء .

والعلة فى هذا الإبدال أن هذه الحروف مستعلية فيها إطباق ، والتاء حرف مهموس غير مستعل ، فكرهوا الإتيان بحرف بعد حرف يضاده ويباينه فأبدلوا من التاء طاء ، لأنها من مخرج واحد ..." . ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٠ / ٤٦ .

[لكونها بدلاً من زائد ، وفعلوا ذلك تنبيهاً على الأصل المبدل منه] [1] .

ومنها : أن يكون مكرراً للإلحاق ، فوزنُ (قَرْدَدٍ) [2] (فَعْلَلٌ) ، ولا يقال : (فَعْلَدٌ) ، إذ الحرف الملحق جارٍ مجرى الأصل ، فعومل بما يعامل به [3] .

ومنها : أن تكون العين مكررة كـ (ضَرَّبَ) ، فوزنه (فَعَّلَ) [4] ، ولا يقال : (فَعْزَلَ) ، ولا (فَرْعَلَ) [5][6] .

وبيان هذه المسألة فيما يأتى :

إذا كان فى الموزون زائد ، وكان مما تضمنه (هناء وتسليم) جئ فى الميزان بمثله لفظاً ومحلاً ، كقولك فى وزن (أَحْمَر) : أَفْعَل ، يعبر عن الهمزة بلفظها ؛ لأنها زائدة ، وتقول : مضروب على وزن مفعول وهكذا ، ويستثنى من الزوائد أنواع لا يعبر عنها بلفظها :

أحدها : المبدل من تاء الافتعال ؛ فإنه يعبر عنه بالتاء التى هى أصله ، كقولك فى وزن (اصْطَبَرَ) : افْتَعَلَ ، وفى (مُصْطَبِر) : مُفْتَعِل ، وعلة ذلك أن المقتضى للإبدال فى الموزون غير موجود فى الوزن فرجع إلى أصله .

قال ابن مالك : " ... إلا أن يعرض فى الموزون سبب تغيير ، كقولك

---

(١) ما بين المكوفين زيادة فى (ب) ينظر ص ٨٤ .

(٢) القَرْدَدَة : ما ارتفع من الأرض ، وقيل : وغلظ ، قال سيبويه : " دال ملحقة له بجعفر ... " . ينظر : اللسان ١١ / ٩٦ (قرد) ، والكتاب ٤ / ٢٨٦ .

(٣) يراجع : شرح شافية ابن الحاجب للرضى ١ / ١٣ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٣٤٥ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٥ / ٢٣٨ ، وشرح ابن عقيل ٤ / ٢٠٠ ، وشرح الأشمونى ٤ / ٢٥٣ .

(٤) ينظر : المنصف ١ / ١٢ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٣٤٥ ، وإيجاز التعريف ص ٨٥ ، وشرح الشافية للرضى ١ / ١٣ ، وشرح ابن عقيل ٤ / ٢٠٠ ، والأشمونى ٤ / ٢٥٣ .

(٥) فى (ب) ولا يقال : فعول ، ولا فوعل . وهو خطأ .

(٦) شرح التعريف بضرورى التصريف ص ٥٥ .

فى وزن (مُصْطَبِر) : مُفْتَعِل ، فجىء بالتاء ؛ لأن الموضع لها ، لكنها أبدلت طاء ؛ لوقوعها بعد صاد ، وذلك منتف فى (مُفْتَعِل) لسلامته من الإبدال " [1] .

وهذا هو ما علل به المرادى [2] وغيره [3] ، قال : " ... وذلك لأن المقتضى للإبدال فى الموزون غير موجود فى الوزن ، فرجع إلى أصله ، وهو ما علل به أيضاً – ابن إياز – قال : " ... نحو اضطَلَعَ ، إن وزنه : افْتَعَلَ ، ولا يقولون : افْطَعَلَ ، وإن كانت الطاء زائدة لـ ، لكونها بدلاً من زائد ، وفعلوا ذلك تنبيهاً على الأصل المبدل منـ " [4] .

وجعل ابن الحاجب العلة فى ذلك إما للتنبيه على الأصل – كما تقدم – وإما للثقل ، قال : " إنما لم يوزن المبدل من تاء الافتعال بلفظه ، إما للاستثقال ، أو للتنبيه على الأصل " [5] .

وأنكر المرادى أن تكون العلة دفع الثقل ، وقال : " وما قيل : من أن ذلك لدفع الثقل ليس بشىء " [6] .

واعترض الرضى على أن المبدل من تاء الافتعال لا يعبر عنه بلفظه ، قال معقباً على كلام ابن الحاجب : " إلا المبدل من تاء الافتعال " يعنى تقول فى مثل : (اضْطَرَبَ وازْدَرَعَ) : افْتَعَلَ ، ولا تقول : اطْلَعَلَ ، ولا افْدَعَلَ ، وهذا مما لا يُسَلَّمُ ، بل تقول : اضطرب على وزن

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢ / ٣٤٥ .

(٢) توضيح المقاصد والمسالك ٥ / ٢٣٨ .

(٣) يراجع : شرح الأشمونى ٤ / ٢٥٣ .

(٤) شرح التعريف بضرورى التصريف ص ٥٥ .

(٥) شرح شافية ابن الحاجب ١ / ١٨ ، ١٩ .

(٦) توضيح المقاصد والمسالك ٥ / ٢٣٨ .

افطعل ، وفَحَصْطٌ [1] على وزن فَعَلْطٌ ، وهَرَاقَ [2] ، على وزن : هَفَعَلَ ، وقُقَيْمِجٌ [3] وزنه : فُعَيْلِجٌ ، فيعبر عن كل الزائد المبدل منه بالبدل ، لا بالمبدل منه ، وقال عبد القاهر فى المبدل عن الحرف الأصلى : " يجوز أن يعبر عنه بالبدل ، فيقال فى (قال) إنه على وزن (فال) أ هـ " [4] .

ثانيها ، وثالثها : أن يكون مكرراً للإلحاق نحو : قُرْدَدٍ ، أو لغيره ، نحو : قَطَّعَ .

فإن كان فى الكلمة المقصود وزنها حرف زائد ، وكانت هذه الزيادة بتكرير حرف أصلى كتكرير عين (قَطَّعَ) ، أو لام (جَلْبَبَ) كررت العين فى وزن الأول نحو (فَعَّلَ) ، واللام فى وزن الثانى نحو (فَعْلَلَ) ، ولا يورد ذلك المزيد بعينه ، فلا يقال : فَعْطَل ، ولا فَعْلَبَ ، تنبيهاً فى الوزن على أن الزائد حصل من تكرير حرف أصلى ، سواء كان التكرير للإلحاق كـ (قردد) أم لغيره كـ (قطّع) [5] .

وقال ابن مالك : " وإن كان الزائد تضعيف أصل ، قوبل فى الميزان بما يقابل الأصل كقولك فى وزن : (اغْدَوْدَنَ) [6] : (افْعَوْعَلَ) .

فالدال الأولى أصل ، والثانية زائدة قوبلتا بعينين .

---

(١) فَحَصْطٌ : هو فَحَصْتُ بتاء المتكلم ، فأبدلت طاء تشبيهاً لها بالتاء فى نحو : اصطبر ، والإبدال فى فحصت شاذ ، إذ التاء فيه من الأحياء العريقة فى البناء . ينظر : حاشى شرح الشافية ١ / ١٨ .

(٢) هراق : أصله أراق : أريق ، ثم أعل بالنقل والقلب فصار : أراق ، ثم أبدلت همزته هاء شذوذاً .

(٣) قُقَيْمِجٌ – بالتصغير – أصله : ققيمى ، نسبة إلى القيم ، والقيم : بطن من كنانة ، أبدلت فيه الياء المشددة جيماً . ينظر : اللسان ١٠ / ٣٠٥ (قمم) .

(٤) شرح شافية ابن الحاجب للرضى ١ / ١٨ .

(٥) المرجع السابق ١ / ١٣ ، ١٤ .

(٦) اغْدَوْدَنَ الشيب إذا اخضر حتى يضرب إلى السواد من شدة رِيِّه . اللسان ١٠ / ٢٥ (غدن) .

وأجاز بعضهم مقابلة هذا الزائد بمثله فتقول فى (اغْدَوْدَنَ) : اغْوَوَلَ .

ويلزم من هذا المذهب أمران مكروهان :

أحدهما : تكثير الأوزان مع إمكان الاستغناء بواحد فى نحو (صَبْرَ) و (قَرْ) و (كَثْرَ) ؛ فإن وزن هذه وما شاكلها على القول المشهور (فَعْلَ) ، ووزنه على القول المرغوب عنه : (فَعْبَل) و(فَعْتَلَ) و (فَعْثَلَ) ، وكذا إلى آخر الحروف ، وكفى بهذا الاستثقال منفراً .

والثانى : التباس ما يشاكل مصدره (تَفْعِيلاً) بما يشاكل مصدره (فَعْلَلَة) وذلك أن الثلاثى المعتل العين قد تضعف عينه للإلحاق ، ولغير الإلحاق ، ويتحد اللفظ به كـ(بَيَّنَ) مقصوداً به الإلحاق ، ومقصوداً به التعدية .

فعلى القصد الأول مصدره (بَيْنَةً) مشاكل (دَحْرَجَة) .

وعلى القصد الثانى مصدره (تَبْيِين) ، ولا يعلم امتياز المصدرين إلا بعد العلم باختلاف وزنى الفعلين .

واختلاف وزنى الفعلين فيما نحن بصدده ليس إلا على هذا المذهب المشهور ؛ فتعين رجحانه " [1] .

تعقيب

خلاصة القول فى هذه المسألة أن الزائد يؤتى به فى المثال بلفظه ، ويستثنى من الزوائد نوعان لا يعبر عنهما بلفظهما :

أحدهما : المبدل من تاء الافتعال ، فإنه يعبر عنه بالتاء التى هى أصله ، وعلة ذلك أن المقتضى للإبدال فى الموزون غير موجود فى الوزن ، فرجع إلى أصله ، فالعلة هى التنبيه على الأصل ، وليست الاستثقال كما تقدم .

والآخر : المكرر للإلحاق أو لغيره ، فإنه يقابل بما يقابل به الأصل ، وهذا هو الصحيح ، وبه قال الأكثرون .

---

(١) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢ / ٣٤٥ ، ٣٤٦ .

التنبيه الثانى

أَخَفُّ أَبْنِيَةِ الأَسْمَاءِ المجرَّدَةِ الثُّلاثِيُّ

تحدث ابن إياز فى أبنية الأسماء عن المجرد الثلاثى ، وذكر أن ابن مالك بدأ به ؛ لأنه الأصل ، ولأنه أخف الأبنية وأكثرها استعمالاً ، ثم قال : " أما أنه أخف فلأنه أتى على العدة التى تقتضيها حكمة الوضع ، ألا ترى أن الحرف الأول للابتداء ، ولا يكون إلا متحركاً ، والأخير للوقف ، ويسكن فيه ، ويتحرك فى الوصل ، والحرف الثانى للفصل بينهما ، لئلا يلى الابتداء الوقف ؛ لأن المتجاورين كالشىء الواحد ، والابتداء والوقف متضادان ، ففصل بينهما ، ولهذا لم يجز البصريون [1] ترخيمه مطلقاً ، وأجاز الكوفيون [2] ترخيمه إذا كان متحرك الوسط [3] ، ثم ذكر تنبيهاً ، قال ابن إياز وهاهنا تنبيه :

" وهو أنه ليس المراد بالاعتدال قلة الحروف ؛ إذ يلزم من ذلك أن يكون الأخف نحو : مَنْ وكَمْ ، ولا يقال ذلك ؛ بل المراد بذلك ما قدمنا [4] .

وأما أنه أكثر استعمالاً فلكثرة أبنيته ، بخلاف أخويه ، ومن يتأمل كلامهم عرف صحة ذلك [5] .

---

(١) ينظر : الكتاب ٢ / ٢٥٥ ، والإنصاف ص ٣٥٦ ، والتبيين للعكبرى ص ٨٤ ، وشرح اللمع فى النحو للواسطى ص ١٥٠ ، وشرح المفصل ٢ / ٢٠ ، ونظم الفرائد وحصر الشرائد للميلى ص ١٥٤ .

(٢) ينظر : الإنصاف ص ٣٥٦ ، والتبيين ص ٨٤ ، ونظم الفرائد ص ١٥٤ .

(٣) ينظر : شرح التعريف بضرورى التصريف لابن إياز ص ٢٤ .

(٤) أى : من أن الثلاثى أعدل الأصول ، وإنما كان أعدل الأصول ؛ لأنهم ابتدءوا بحرف وسكتوا على حرف ، وجعلوا حرفاً حشواً . ينظر : اللمع فى النحو للواسطى ص ١٥٠ .

(٥) شرح التعريف بضرورى التصريف ص ٢٤ .

وبيان هذه المسألة فيما يأتي :

ذكر ابن مالك [1] أن أقل أبنية الأسماء ثلاثة أحرف ، وإنما كان أقل أبنية الأسماء ثلاثة أحرف ؛ لأنه لابد فى اعتدال الكلمة من حرف يبتدأ به ، وحرف يوقف عليه ، وحرف يكون واسطة بينهما ، إذ المبتدأ به يجب أن يكون متحركاً ، والموقوف عليه يجب أن يكون ساكناً فلما تنافيا كرهوا مقارنتهما ، ففصلوا بينهما بحرف لا تجب فيه حركة ولا سكون فكان مناسباً لهما ، ولما كان الثلاثى أكثر الأسماء استعمالاً ، ودوراناً على الألسنة ، خففه بقلة حروفه ولاعتداله بسبب حجز حشوه بين فائه ولامه [2] .

إذن ليست كثرة الثلاثى لقلة حروفه بل لاعتداله أيضاً ، ولا لكان الثنائى أكثر منه استعمالاً [3] .

وقد نص الصرفيون [4] على ذلك ، فقال العكبرى [5] : " وإنما كانت الأصول ثلاثة أحرف ؛ لأن الحاجة تدعو إلى حرف يبدأ به ، وحرف يوقف عليه ، وحرف يفصل به بينهما ؛ لئلا يلى الابتداءَ الوقفُ ؛ لأن المتجاورين كالشىء الواحد ، والابتداء والوقف متضادان ، فلذلك فصل بينهما " .

قال الشيخ خالد الأزهرى [6] : " فإن قيل : المتوسط لا يخلو من أن يكون متحركاً أو ساكناً ، وأياً ما كان يلزم التنافى مع أحدهما.

---

(١) ينظر : إيجاز التعريف ص ٥٩ ، والتسهيل ص ٢٩٠ ، وشرح التعريف بضرورى التصريف ص ٢٢

(٢) ينظر : التصريح ٢ / ٣٥٤ ، والتبيان فى تصريف الأسماء ص ١٨ ، ١٩ .

(٣) ينظر : الخصائص ١ / ٥٥ .

(٤) ينظر : شرح اللمع فى النحو للواسطى ص ١٥٠ ، واللباب ٢ / ٢١١ ، والممتع ص ٥١ ، والمساعد ٤ / ٨ ، والتصريح ٢ / ٣٥٤ .

(٥) اللباب فى علل البناء والإعراب ٢ / ٢١١ .

(٦) التصريح ٢ / ٣٥٤ .

أجيب بأنه لما أجاز الحركة والسكون على المتوسط من حيث هو متوسط فلا يتحقق التنافى " .

قال ابن عصفور [1] : " ولا يوجد اسم متمكن على أقل من ثلاثة أحرف إلا أن يكون منقوصاً ، نحو : يد ودم وباهما " .

ومقتضاه أن الأبنية الأصول للاسم - وكذلك الفعل - لا تكون أقل من ثلاثة ، وهو كذلك بالنظر إلى أصل الوضع ، وأما بالنظر إلى الاستعمال فقد تكون على حرفين ، وعلى حرف واحد ، مثال ما كان على حرفين من الاسم وهو محذوف اللام : أب وأخ ويد ، ومثال محذوف الفاء : عدة وزنة ، ومثال محذوف العين : سه وأصله سته .

وقد يكون على حرف واحد كقولهم : شربت ماً يا فتى ، حكاه ثعلب [2] .

وأيضاً إنما كان أقل الأصول ثلاثة ؛ لأن بعض الكلم يحتاج إليه فى بعض الأحكام ، ألا ترى أن التصغير لا يتصور فى اسم على حرفين ؛ لأن ياءه إنما تقع ثالثة ، وحرف الإعراب بعدها [3] .

ولا يكفى الفصل بزائد ؛ لأن شأنه أن يزول فوجوده كالعدم [4] .

تعقيب :

خلاصة القول فى هذه المسألة أن أقل أبنية الاسم الثلاثى المجرد ثلاثة أحرف ، وأنه أخف الأبنية ، والعلة فى ذلك كما ذكر ابن إياز ؛ لأنه أتى على العدة التى تقتضيها حكمة الوضع ، فالحرف الأول للابتداء وهو متحرك ،

---

(١) اللمع الكبير فى التصريف ص ٥١ .

(٢) ينظر : المساعد ٤ / ٩ ، وارتشاف الضرب ١ / ٢١ .

(٣) ينظر : تصريف الأسماء ص ١٠ ، وهامش شرح شافية ابن الحاجب ١ / ٨ .

(٤) ينظر : حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل ٢ / ٢٨٤ .

والأخير للوقف ويسكن فيه ، والثانى للفصل بينهما حتى لا يلى الأصل الوقف ، وكثرة الثلاثى ليست لقلة حروفه فحسب بل لاعتداله ، ولأنه الثانى أكثر استعمالاً .

وأكثر الأبنية الثلاثى ثم يليه الرباعى ثم الخماسى .

قال الواسطى [1] : " وإنما كان الثلاثى أعدل الأصول ؛ لأنهم لما لم يحركوا بحرف ، وسكنوا على حرف ، وجعلوا حرفاً حشواً .

(١) شرح اللمع فى النحو للواسطى الضرير ص ١٥٠ .

التنبيه الثالث

ألف (بُهْمَاة) كونها للإلحاق بالرباعى أو للتأنيث

تحدث ابن إياز عن أبنية المجرد الرباعى ، ثم ذكر خلاف الصرفيين فى الوزن السادس ، وهو وزن (فُعْلَل) - بضم الفاء ، وسكون العين ، وفتح اللام الأولى - ثم ذكر حجة من أثبت هذا الوزن بما رواه الفراء [1] ، وغيره من قولهم : بُرْقَع [2] ، وطُحْلَب [3] ، وجُؤْذَر [4] ، وجُخْدَب [5] ، ثم ذكر تنبيهاً .

قال ابن إياز : وهنا تنبيه :

وهو أن الألف فى (بُهْمَاة) [6] ، على هذا تكون للإلحاق [7] ، إذ امتنع أن تكون للتأنيث [8] ؛ لدخول تائه عليه ، ونظيره أن (إِحْدَى) ألفه للتأنيث ،

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٦ / ١٣٦ ، وشرح شافية ابن الحاجب للرضى ١ / ٤٨ .

(٢) البُرْقُع : نقاب المرأة ، وما يستر به وجه الدابة . تلبسها الدواب وتلبسها نساء الأعراب . ينظر : اللسان ١ / ٣٨٦ (برقع) .

(٣) الطُّحْلَب : خضرة تعلو الماء الآجن . اللسان ٨ / ١٣٠ (طحلب) .

(٤) الجُؤْذَر : ولد البقرة . اللسان ٢ / ٢١٩ (جذر) .

(٥) الجُخْدَب : الضخم الغليظ من الرجال والجمال . اللسان ٢/ ١٩٢(جخدب).

(٦) فى تهذيب اللغة للأزهرى ٦ / ٣٣٩ (بهم) : " ... وقال الليث : البهمى نبت تجد به الغنم وجداً شديداً ما دام أخضر ، فإذا يبس هر شوكه واشتد ، ويقولون للواحدة : بُهْمَى ، وللجميع : بُهْمَى . قال : ويقال للواحدة : بُهْمَاة ... " . وينظر أيضاً لسان العرب ١ / ٥٢٩ (بهم) .

(٧) كون الألف للإلحاق فى (بُهْمَاة) حكاه ابن الأعرابى كما فى شرح شافية ابن الحاجب للرضى ١ / ٤٨ ، وفى الصحاح ٥ / ١٨٧٥ (بهم) ، وقال قوم ألفها للإلحاق ، والواحدة : (بُهْمَاة) . قال ابن سيده : وعندى أن من قال (بُهْمَاة) فالألف ملحقة له بـ (جخدب) . ينظر : المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده ٤ / ٢٤٣ .

(٨) الذى ذكر ألفها للتأنيث سيبويه ومن تبعه . ينظر : الكتاب ٣ / ٢١١ ، ٤ / ٢٥٥ ، وينظر : المذكر والمؤنث للمبرد ص ١١٢ ، والتكملة للفارسى ص ٩٨ ، والمنصف لابن جنى ١ / ٣٦ ، وسر صناعة الإعراب ٢ / ٦٩٣ ، وشرح شافية ابن الحاجب ١ / ٤٨ .

فإذا قلت : إحْدَى عَشْرَةَ فهى للإلحاق بـ (دِرْهَم) ؛ إذ المركب مجاز مجرد الكلمة الواحدة [١] ، ولا تجمع علامتا تأنيث فيها [٢].

هذا قول أبي على [٣] فى التذكرة ، وقال بعضهم : مُسَوِّغُ ذلك أنهما وإن وكيا كلمتان بدليل (أَحَدَ عَشَرَ) ، وقد علم أن أربعة أحرف متحركة تتوالى ؛ فما ظنك بستة .

وسيبويه [٤] وأصحابه لم يشيروا ذلك وتمسكوا بعدم النقل ، فالف (بُهْمَاة) على هذا للتكثير كـ (قَبَعْثَرَى) [٥،٦،٧].

وبيان هذه المسألة فيما يأتى :

للرباعى المجرد ستة أبنية أجمع علماء العربية على خمسة منها ، واختلفوا فى البناء السادس وهو (فُعْلَلٌ) بضم أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه ، فقد أباه الكوفيون [٨] ، والأخفش [٨] ، وقالوا : يجئ اسماً نحو : جُحْدَب ، وصفة نحو : جُرْشَع .

---

(١) ينظر : الإنصاف فى مسائل الخلاف ص ٢٦٦ ، والتبيين للعكبرى ص ٤٣٤ .

(٢) ينظر : المسائل العسكرية ص ٢٤١ .

(٣) أبو على : الحسن بن أحمد بن عبد الغفار أبو على الفارسى ، صاحب التصانيف الكثيرة منها : الإيضاح ، والتذكرة ، والمسائل الحلبيات ، والبغداديات ... الخ . توفى سنة ٣٧٧ هـ . ترجمته فى : إنباه الرواة ١ / ٢٧٣ ، وبغية الوعاة ١ / ٤٩٦ .

(٤) الكتاب ٤ / ٢٨٩ .

(٥) القبعثرى : الجمل العظيم ، والأنثى : قبعثراة ، والقبعثرى - أيضاً - الفصيل المهزول . ينظر : اللسان ١١ / ١٧ (قبعثر) .

(٦) شرح التعريف بضرورى التصريف لابن إياز ص ٣٠ ، ٣١ .

(٧) ينظر : نزهة الطرف ١ / ١١٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ١٣٦ ، وإيجاز التعريف لابن مالك ص ٦٣ ، وارتشاف الضرب ١ / ١٢٣ ، والمساعد ٤ / ١٥ ، والتصريح ٢ / ٣٥٩ ، وشرح الأشمونى ٤ / ٢٤٧ .

(٨) ينظر رأيه فى : المنصف لابن جنى ١ / ٢٧ ، والخصائص ١ / ٦٧ ، والمفتاح فى الصرف للجرجانى ص ٣٣ ، ونزهة الطرف ١ / ١١٢ ، وشرح المفصل ٦ / ١٣٦ ، وإيجاز التعريف ص ٦٢ ، وشرح الشافية للرضى ١ / ٤٨ ، وارتشاف الضرب ١ / ١٢٣ ، والمساعد ٤ / ١٥ .

أما البصريون [١] فأنكروا هذا البناء ، وقالوا : إن ما سمع من الأسماء على (فُعْلَلٍ) بالفتح ، فالأصل فيها الضم ، والفتح عارض للتخفيف .

وهذه مسألة مشهورة ، والذى يعنينا هنا الألف فى (بُهْمَاة) ، هل هى للتأنيث ؟ أم ألفا للإلحاق بـ (جُحْدَب) ؟ أم ألفا زائدة للتكثير كـ (قبعثرى).

القول :

الأول : ذهب سيبويه ومن تبعه إلى أن الألف فى (بُهْمَاة) لا تكون إلا للتأنيث .

قال : " ولا يكون (فُعْلَى) والألف لغير التأنيث ، إلا أن بعضهم قال : بُهْمَاة واحدة ، وليس هذا بالمعروف " [٢].

وقال : " وقالوا : بُهْمَى واحدة ؛ لأنها ألف تأنيث ، وبُهْمَى جميع " [٣].

وقال المبرد [٤] : " كل (فُعْلَى) فى الكلام لا ينصرف ؛ لأن هذا المثال لا يكون إلا للتأنيث ، وهو باب : حُبْلَى ، وبُهْمَى " .

وقال [٥] : " ومن المؤنث قولهم فيما فيه ألف التأنيث مقصورة ، أو ممدودة : (بُهْمَى) واحدة ، و (بُهْمَى) للجميع ... الخ .

وقال الفارسى [٦] : " اعلم أن (فُعْلَى) يختص بناؤها للتأنيث ، ولا تكون ألفها إلا له ... " ، ثم قال : " وزعم سيبويه أن بعضهم قال : بهماة ، وليس ذلك بالمعروف " .

---

(١) ينظر : الكتاب ٤ / ٢٨٩ ، والمقتضب ١ / ٢٠٤ ، والجمل للزجاجى ص ٣٩٠ ، والمنصف ١ / ٢٧ ، ونزهة الطرف ١ / ١١٢ ، وإيجاز التعريف ص ٦٣ ، وشرح شافية ابن الحاجب ١ / ٤٨ ، والمساعد ٤ / ١٥ .

(٢) الكتاب ٤ / ٢٥٥ .

(٣) الكتاب ٣ / ٢١١ .

(٤) المقتضب ٣ / ٣٨٥ .

(٥) المذكر والمؤنث للمبرد ص ١١٢ .

(٦) التكملة للفارسى ص ٩٨ .

وقال ابن جنى[1] : " وحكى سيبويه : (بُهْمَاة) وهذا حرف ردىء ، لأنه أدخل الهاء على ألف (فُعْلَى) وألف (فُعْلَى) لا تكون إلا للتأنيث .

والذى دعا إلى الحكم بشذوذ (بُهْمَاة) أن سيبويه وأصحابه يكررون بناء (فُعْلَل) بفتح اللام ، وعدوا الفتح عارضاً ، فإن كل ما سمع فيه الفتح ، سمع فيه الضم ، والضم هو الأصل ، وإذا كان بناء (فُعْلَل) غير أصلى فلا يجوز الإلحاق به ، ونظراً لأن الألف فى (بُهْمَاة) للتأنيث فقد جعلوا دخول التاء عليها شذوذاً ، حتى لا يجتمع علامتا تأنيث فى الكلمة الواحدة

ثانياً : ذهب قوم[2] إلى أن ألف (بُهْمَى) للإلحاق بـ (جُخْدَب) يدل على ذلك قولهم : (بُهْمَاة) ؛ لأنه يمتنع أن تكون الألف للتأنيث ؛ لدخول تاء التأنيث عليها .

قال الرضى[3] : " ويكون (بُهْمَى) ملحقاً ؛ لقولهم : بُهْمَاة على ما حكى ابن الأعرابى "[4] .

وسلك بعضهم مسلكاً وسطاً ، فجعل الألف فى (بُهْمَى) للتأنيث ، فإذا التحقت بها الهاء كانت الألف للإلحاق بـ (جُخْدَب) .

---

(١) المنصف ١ / ٣٦ ، وسر صناعة الإعراب ٢ / ٦٩٣ .

(٢) ينظر : الصحاح للجوهرى ٥ / ١٨٧٥ (فهم) .

(٣) شرح شافية ابن الحاجب للرضى ١ / ٤٨ .

(٤) ابن الأعرابى : هو محمد بن زياد أبو عبد الله بن الأعرابى ، من موالى بنى هاشم ، قال ابن خالويه : كان نحوياً عالماً باللغة والشعر ، وله من الكتاب : النوادر ، والأنواء ، وتفسير الأمثال ، والنبات ، والألفاظ . توفى سنة ٢٣١ هـ . ترجمته فى : معجم الأدباء ١٨ / ١٨٩ ، وإنباه الرواة ٣ / ١٢٧ ، والبغية ١ / ١٠٥ .

قال ابن سيده[1] : " وعندى أن من قال (بُهْمَاة) فالألف عنده ملحقة له بـ (جُخْدَب) ، فإذا نزع الهاء أحال اعتقاده الأول عما كان عليه ، وجعل الألف للتأنيث فيما بعد ، فيجعلها للإلحاق مع تاء التأنيث ، ويجعلها للتأنيث إذا فقد الهاء " .

قال ابن جنى[2] : " والقول عندى فى ذلك أن الذى أدخل الهاء فى (بُهْمَاة) اعتقد فى الألف أنها ليست للتأنيث . فإما أن يكون جعلها بمنزلة ألف (قَبَعْثَرَى) ، زائدة لغير إلحاق ولا تأنيث ، وإما أن يكون جعلها ملحقة للكلمة بناء (جُخْدَب) على مذهب الأخفش .

وإن قلت : فإنه يلزم على هذا أن تُنَوَّن (بُهْمَى) بعد حذف الهاء أو قبل دعوها على قول من أدخل الهاء عليها ؟ قيل : قد يجوز أن يكون الذى أدخل الهاء عليها فخالف الجمهور إذا حذفها ، ووافق الجميع على أن تكون للتأنيث ، فيخالف إذا ألحق الهاء ، ويوافق إذا حذفها ، أو يكون الذى قال (بُهْمَاة) بناها فى أول أحوالها على التأنيث ، كما قالوا: عَرْقُوة وقَمَحْدُوة[3] ومِلْزَوَانٍ وثِنايانِ[4] ، فبنوا هذه الأشياء فى أول أحوالها على التأنيث والتثنية ، فكذلك (بُهْمَاة) تكون مبنية على التأنيث لا مذكر لها " .

تعقيب :

خلاصة القول فى هذه المسألة أن الألف فى (بُهْمَاة) لا تكون لغير التأنيث عند سيبويه ومن تبعه ، وحكموا على (بُهْمَاة) بأنها شاذة ؛ والذى

---

(١) المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده ٤ / ٢٤٣ .

(٢) المنصف ١ / ٣٧ .

(٣) القمحدوة : هى قاصى الرأس المشرفة على القفا .

(٤) ثنايان : تقول العرب : عقلت البعير بثنايين ، وذلك أن تعقل يديه جميعاً بحبل أو بطرف حبل .

دعاهم لذلك هو إنكارهم بناء (فُعْلَل) بفتح اللام ، وإذا كان بناء (فُعْلَل) غير أصلى فلا يجوز الإلحاق به .

وقد جعل قوم الألف فى (بُهْمَاة) مُلْحِقَةً له بـ (جُخْدَب) على رأى من يجيز بناء (فُعْلَل) كالأخفش والكوفيين ومن تبعهم ، ويبدو أن ابن إياز قد اختار هذا الرأى ، ولذا ذكره تنبيهاً ، فقال : وهو أن الألف فى (بُهْمَاة) على هذا تكون للإلحاق ، إذ قد امتنع أن تكن للتأنيث ؛ لدخول التاء عليه ... الخ [1] .

كما اختاره الرضى ، وقال [2] : " ويكون (بُهْمَى) ملحقاً ؛ لقولهم : (بُهْمَاة) على ما حكى ابن الأعرابى ، ولا تكون الألف للتأنيث ، كما ذهب إليه سيبويه .

(١) شرح التعريف بضرورى التصريف ص ٣٠ ، ٣١ .

(٢) شرح الرضى على الشافية ١ / ٤٨ ، ٤٩ .

التنبيه الرابع

حذف الواو من (يذر) حملاً على (يدع)

إذا كان الفعل ثلاثياً واوى الفاء مفتوح العين ، ومضارعه (يَفْعِل) بكسر العين ، فإن فاءه تحذف فى المضارع ذى الياء نحو : (وَعَدَ يَعِدُ) ، وحذفت من : (يَقَعُ ، ويَضَعُ ، ويَهَبُ ، ويَدَعُ) ، للكسر المقدر ، وحمل (يَذَرُ) على (يَدَعُ) ؛ لأنه بمعناه ، وقد نبه ابن إياز على ذلك .

قال ابن إياز : " وهنا تنبيه : " وهو أن أصل (يَذَرُ)[1] يَوْذِرُ ، فحذفت الواو لما ذكرنا ، ثم فتحت الذال وإن لم تكن اللام حرف حلق حملاً على (يَدَعُ) حيث كان بمعناه [2] .

قال أبو على[3] : كما قالوا : لا تَوْلَكَ أن تَفْعَلَ ، فأدخلوا (لا) على

(١) فى اللسان ١٥ / ٢٦٢ (وذر) : ابن السكيت : يقال : ذَرْهُ ، ودَعْ ذَا ، ولا يقال : وَذَرْتُه ولا وَدَعْتُهُ ، وأما فى الغابر فيقال : يذره ويدعه ، وأصله : وَذِرَهُ يَذِرَهُ مثال : وَسِعَهُ يَسَعُهُ ، ولا يقال : وَاذِرٌ ولا وَادِعٌ ، ولكن تركته لأنا تارك . وقال الليث : العرب قد أماتت المصدر من : يَذَرُ ، والفعل الماضى ، فلا يقال : وَذِرَهُ ولا وَاذِرٌ ... " .

(٢) ينظر : المقصد فى شرح الإيضاح ٢ / ٨١٨ ، وشرح الشافية للرضى ١ / ١٣١ ، وارتشاف الضرب ١ / ٢٣٩ ، ومغنى اللبيب ١ / ٢٤٣ .

(٣) ينظر : الإيضاح العضدى للفارسى ص ٢٤٨ : قال الشيخ أبو على : لا تولك أن تفعل ، فلم يكرروا لأنه صار بمنزلة لا ينبغى لك ، فأجروها مجراها حيث كانت بمعناها ، كما أجروا (يذر) مجرى (يدع) لاتفاقهما فى المعنى " .

قال الجرجانى فى المقصد ٢ / ٨١٨ : " اعلم أن : (لَوْلَكَ) معرفة بالإضافة ، كما أن زيداً معرفة بالعلمية ، وقد وقع مرفوعاً بعد من غير تكرير ، وذلك لأجل مشاكلتها لتولك : لا ينبغى لك فى المعنى ، فكما أن تولك : لا ينبغى لا يكون فيه تكرير ، كذلك لم يكن فى (لولك) وكأنه مأخوذ من التول الذى هو العطية والعرض ... " اهـ .

وفى مغنى اللبيب ١ / ٢٤٢ : وإنما لم تكرر - يعنى لا - فى : (لا لَوْلَكَ أن تفعل) لأنه بمعنى لا ينبغى لك ، فحملوه على ما هو بمعناه ، كما فتحوا فى (يَذَرُ) حملاً على (يَدَعُ) لأنهما بمعنى ، ولولا أن الأصل فى (يَذَرُ) الكسر لما حذفت الواو ، كما لم تحذف فى (يَوْجَلُ) .

المعرفة ، حيث كان معناه لا ينبغى لك " [1] .

وبيان هذه المسألة فيما يأتى :

إذا كان الفعل ثلاثياً واوى الفاء وماضيه على (فَعَلَ) أو (فَعِلَ) ومضارعه على (يَفْعِلُ) بالكسر ، فإن فاءه تحذف فى المضارع نحو : وَعَدَ يَعِدُ ، وَوَزَنَ يَزِنُ ، والأصل (يَوْعِدُ) و (يَوْزِنُ) [2] .

وعلة ذلك أن الواو من جنس الضمة وهى مقدرة بضمتين ، والكسرة التى بعدها من جنس الياء التى قبلها ، ووقوع الشىء بين شبيهين يخالفه مستثقل ، يُفَرُّ منه لاسيما إذا غلب الشبيهان على الشىء الواحد ، وقد وجد ذلك هاهنا ؛ لأن الياء متحركة فهى كثلاثة حركات ، والكسرة رابعة ، والواو كحركتين ، والمتجانسات أكثر فغلبت [3] .

قال ابن يعيش : " فحذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة فحذفت استخفافاً ، وذلك أن الواو نفسها مستثقلة ، وقد اكتنفها ثقيلان الياء والكسرة ، والفعل أثقل من الاسم ، وما يعرض فيه أثقل مما يعرض فى الاسم فلما اجتمع هذا الثقل آثروا تخفيفه بحذف شىء منه ، ولم يجز حذف الياء ؛ لأن حرف المضارعة وحذفه إخلال مع كراهية الابتداء بالواو ، ولم يجز حذف الكسرة لأنها بما يعرف وزن الكلمة فلم يبق إلا الواو فحذفت ، وكان حذفها

---

(١) شرح التعريف بضرورى التصريف ص ٢٣٣ .

(٢) تنظر المسألة فى : الكتاب ٤ / ٥٢ ، والتكملة ص ٢٤٦ ، والمنصف ١ / ١٨٨ ، والمقتضب ٢ / ٣٥٣ ، وشرح المفصل ١٠ / ٥٩ ، وشرح التصريف الملوكى ٣٣٧ ، والممتع ص ٢٨٠ ، وإنجاز التعريف فى فن التصريف ص ١٩٢ ، وشرح الشافية ١ / ١٣١ ، وتوجيه اللمع ٢ / ١١٥ ، وارتشاف الضرب ١ / ٢٣٩ ، والمساعد ٤ / ١٨٤ ، وشرح الأشمونى ٤ / ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ومقاليد التصريف ٢ / ١٥١ .

(٣) ينظر : اللباب ٢ / ٣٥٣ .

أبلغ فى التخفيف لكونها أثقل من الياء والكسرة مع أنها ساكنة ضعيفة فقوى سبب حذفها " [1] .

فالغرض من الحذف هو التخفيف ، وجعلوا سائر المضارع محمولاً على (يَعِدُ) فقالوا : تَعِدُ ، ونَعِدُ ، وأَعِدُ ، فحذفوا الواو [2] .

لماذا حذفت الواو من (يَضَعُ ، ويَدَعُ ، ويَقَعُ) وما شابهها ؟

إنما حذفت الواو منها ؛ لأن الأصل : يَوْضِع ، ويَوْدِع ، ويَوْقِع ، فمضارعه على (يَفْعِلُ) بالكسر ، وإنما فتح فى : (يَضَعُ ويَدَعُ ويَقَعُ ، لمكان حرف الحلق ، فالفتحة إذاً عارضة ، والعارض لا اعتداد به ؛ لأنه كالمعدوم فحذفت الواو ؛ لأن الكسرة فى حكم المنطوق به [3] .

قال ابن عصفور [4] : " فإن قيل : فلأى شىء حذفت الواو فى (يَضَعُ) مضارع (وَضَع) ولم تقع بين ياء وكسرة ؟ فالجواب أنها فى الأصل وقعت بين ياء وكسرة ؛ لأن الأصل (يَوْضِعُ) لكن فتحت العين لأجل حرف الحلق ، ولولا ذلك لم يجىء مضارع (فَعَلَ) على (يَفْعَلُ) بفتح العين ، فلما كان الفتح عارضاً لم يعتد به ، وحذفت الواو رعياً للأصل " .

و (يسع) كذلك ؛ لأنه وإن كان ماضيه (وَسِعَ) بالكسر ، وقياس مضارعه الفتح ، إلا أنه لما حذفت منه الواو دل ذلك على أنه كان مما يجىء على

---

(١) شرح المفصل ١٠ / ٥٩ .

(٢) ينظر : الممتع ص ٢٨٠ .

(٣) ينظر فى ذلك : اللباب ٢ / ٣٥٤ ، وشرح المفصل ١٠ / ٦١ ، وإنجاز التعريف ص ١٩٢ ، وشرح الشافية ١ / ١٣٠ ، وشرح الأشمونى ٤ / ٣٤١ .

(٤) الممتع ص ٢٨٠ .

(يَفْعِلُ) بالكسر [1] .

قال ابن مالك [2] : " وأما (وَسِعَ يَسَعُ) فكان في الأصل من باب (حَسِبَ يَحْسِبُ) ففتحت عينه أيضاً ونوى كسرها ، فلذلك حذف واوها ، ولولا ذلك لقيل : يَوْسَعُ ، كما قيل : يَوْجَلُ " .

لماذا حذفت الواو من (يَذَرُ) ؟ والجواب : أنهم استغنوا بـ (يدر) المضارع واستعملوا (ذر) الأمر ، ولم يستعمل ماضيه لا في السعة ولا في الضرورة [3] .

وهذا المضارع المسموع (يَذَرُ) كما في قوله تعالى { مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ }[4] ، ومقتضى القاعدة المقررة أن يكون ماضي هذا الفعل المقدر مكسور العين ، فيكون قياس مضارعه هو الأصل والقياس ، وحينئذ فيسأل عن علة حذف الواو ، لأن المعروف أنها لا تحذف إلا بين الياء والكسرة حقيقة أو تقديراً .

وبالرجوع إلى نص تنبيه ابن إياز نجد أنه جعل العلة في حذف الواو وقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة ؛ لأنه قال : " وهو أن أصل (يَذَرُ) : يَوْذِرُ ، فحذفت الواو لما ذكرنا ، ثم فتحت الذال ، وإن لم تكن اللام حرف حلق على (يَدَعُ) حيث كان بمعناه " [5] .

---

(١) ينظر : شرح اللمع ص ٣٣٧ ، واللباب ٢ / ٣٥٤ ، والمساعد ٤ / ١٨٤ ، وشرح التسهيل ٤ / ٣٤١ .

(٢) إيجاز التعريف ص ١٩٢ .

(٣) ينظر : شرح الشافية ١ / ١٣١ .

(٤) سورة آل عمران من الآية ١٧٩ .

(٥) شرح التعريف ص ٢٣٣ .

فهو قدر الماضي مفتوح العين ، فيكون قياس المضارع كسر العين ؛ لأن المثال الواوي المفتوح العين في الماضي لا يكون إلا من باب ضرب ، فيكون حذف الواو جارياً على القياس ؛ لأنها وقعت بين ياء مفتوحة وكسرة أصلية .

ويسأل حينئذ عن سر فتح العين في المضارع مع أنه ليس فيه ما يقتضي الفتح ، فيجاب : بأنه حمل على (يدع) في فتح العين ؛ لكونه بمعناه ، وفي (يدع) موجب الفتح ، وهو حرف الحلق .

ويؤيده ما ذكره ابن هشام قال [1] : " كما فتحوا في (يَذَرُ) حملاً على (يَدَعُ) لأنهما بمعنى ، ولولا أن الأصل في (يَذَرُ) الكسر لما حذفت الواو ، كما لم تحذف في (يَوْجَلُ) .

وظاهر كلام الرضي [2] أنه حمل (يذر) على (يدع) في حذف الواو لكونه بمعناه ، إذ ليس فيه نفسه ما يقتضي حذفها .

وهو ظاهر كلام أبي حيان [3] أيضاً .

تعقيب :

خلاصة القول في هذه المسألة أن الفعل الثلاثي المعتل الفاء بالواو ، إذا كان مفتوح العين أو مكسورها ، ومضارعه مكسور العين على وزن (يَفْعِلُ) فإن فاءه تحذف في المضارع ، تقول : يَعِدُ ، ويَزِنُ ، فحذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ، وقد وضحت ذلك .

وحذفت الواو من (يَدَعُ ويَضَعُ) ؛ لأن الأصل في مضارعهما الكسر ، ولكن فتحت العين لأجل حرف الحلق ، فالفتح هنا عارض لم يعتد به ، وحذفت الواو رعياً للأصل .

---

(١) مغني اللبيب ١ / ٢٤٢ .

(٢) ينظر : شرح الشافية ١ / ١٣١ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب ١ / ٢٣٩ .

وحذفت الواو من (يذر) إما حملاً على (يدع) فى الحذف ، وإما بقدر الماضى مفتوح العين فيكون (يذر) أصله : (يَوْذِرُ) على وزن (يَفْعِلُ) بكسر العين ، فتكون علة الحذف جارية عليه ؛ لأنها وقعت بين ياء مفتوحة وكسرة أصلية .

وفى هذه الحالة تكون (يَذَرُ) محمولة على (يَدَعُ) فى فتح العين ؛ لأن لام (يَدَعُ) من حروف الحلق ، و (يَذَرُ) بمعنى (يَدَعُ) .

التنبيه الخامس

حذف همزة (أفعل) بعد همزة المضارعة

من الحذف المطرد حذف همزة (أفعل) من المضارع ، واسم الفاعل واسم المفعول ، كقولك فى : (أَكْرَمَ) : (أُكْرِمُ ويُكْرِمُ ، ومُكْرِمُ ، ومُكْرَمُ) والأصل أن يقال : أأكْرِمُ ، ويؤكْرِمُ ، ومؤكْرِمُ ، ومؤكْرَمُ ، لكن حذفت الهمزة من (أُكْرِمُ) استثقالاً ؛ لتوالى همزتين فى صدر الكلمة ، ثم حمل على ذى الهمزة أخواته [1] .

ولكن لماذا لم تخفف الهمزة الثانية بقلبها واواً ؟ يجيب على هذا السؤال ابن إياز فى تنبيه .

قال ابن إياز : " وهنا تنبيه :

وهو أنه كان القياس فى تخفيف هذه الهمزة أن تقلب واواً ؛ لانفتاحها وضم ما قبلها [2] ، فيقال : أُوكْرِمُ ، كما يقال فى (جُؤَن) : جُوَن [3] ، غير أنه واجب فى أوكْرِمُ ؛ لاجتماع الهمزتين ، وجائز فى (جوَن) لانفرادها ، إلا أنهم كرهوا ذلك ؛ لأن حروف المضارعة قبله بعُرْضِيَّةِ الزوال فى الأمر ، فتقع الواو أولاً ، وذلك مما يكرهونه ، ألا ترى أنهم امتنعوا من زيادتها أولاً ، وقد قلبوها

---

(١) تنظر هذه المسألة فى : الكتاب ٤ / ٢٧٩ ، والأصول ٣ / ١٦٥ ، والتعليقة للفارسى ٤ / ٢٦١ ، والمنصف ١ / ١٩٢ ، والخصائص ١ / ١٤٤ ، واللباب ٢ / ٣٥٨ ، وشرح اللوكى ص ٣٤١ ، وإنجاز التعريف ص ١٩٣ ، ١٩٤ ، والتبصرة والتذكرة للصيمرى ٢ / ٧٥١ ، وارتشاف الضرب ١ / ٢٤١ ، وشرح الأشمونى ٤ / ٣٤٣ .

(٢) ينظر : شرح التصريف اللوكى ص ٣٤١ .

(٣) الجُؤن : جمع (جؤنة) وهى سلة مستديرة مغشاة جلداً يجعل فيها الطيب والثياب ينظر : اللسان ٢ / ١٥٩ (جأن) ، وينظر : الممتع ص ٢٤٠ ، قال : " فتبدل الواو من الهمزة باطراد إذا كانت مفتوحة ، وقبلها حرف مضموم ، نحو : جؤن ، وسُؤلة ، تقول فى تخفيفهما : جُوَن وسُوَلة ، ولا يلزم ذلك " .

إلى التاء والهمزة ، كـ (تُراث) و (أُخوه) و (إعَاء) و (أخَه) .

وربما جاء بعض ذلك على أصله ، قال الشاعر : [1]

* فَإِنَّهُ أَهْـلٌ لأَنْ يُؤَكْرَمَا *

وقال آخر : [2]

* وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفِينَ *

وهو (يُؤَفْعَلْنَ) من أثفيت [3] .

وبيان هذه المسألة فيما يأتى :

يطرد حذف همزة (أفعل) إذا وقعت بعد همزة المضارعة ، فإنها تحذف لئلا يجمع بين همزتين خصوصاً متحركتين ، فإذا كانوا لم يجمعوا بينهما بـ سكون الثانية فالحذف مع الحركة أولى وذلك نحو : أُكْرِمُ ، تقول : أُكْرِ

---

(١) البيت من الرجز ، وهو منسوب لأبى حيان الفقعسى فى التصريح ٢ / ٣٩٩ ، وبلا نسبة فى الخصائص ١ / ١٤٤ ، والمنصف ١ / ٣٧ ، ١٩٢ ، ٢ / ١٨٤ ، والأصول ٣ / ١١٥ ، والإيجاز التعريف ص ١٩٤ ، وارتشاف الضرب ١ / ٢٤٢ ، وشفاء العليل ٣ / ١١٠٩ ، والمساعد ٤ / ١٩٠ ، والمقاصد النحوية ٤ / ٥٧٨ ، والخزانة ٢ / ٣١٦ ، وشرح لامية الشافية ص ٥٨ ، وهمع الهوامع ٢ / ٢١٨ .

والشاهد فيه قوله : (يؤكرما) ، والقياس : يكرما ، فأثبت الهمزة .

(٢) البيت من مشطور السريع ، وهو لحطام المجاشعى فى الكتاب ١ / ٣٢ ، ٤ / ٢٧٩ ، وبلا نسبة فى ص ٧٩ ، والخزانة ٢ / ٣١٣ ، والخصائص ٢ / ٣٦٨ ، وشرح المفصل ٨ / ٤٢ ، والمنصف ١ / ١٩٢ ، وارتشاف الضرب ١ / ٢٤٢ .

اللغة : الصاليات : الأثافى ، وهى أحجار تثبت حول موقد النار ، ويوضع القدر عليها ، أصليت هذه الأثافى بالنار ، أى أحرقت حتى اسودت فهى صاليات ، ويؤثفين : يجعل عليها القدر .

والمعنى : يريد الشاعر إلقاء التحية على ديار لم يبق منها إلا علامات آثار الحجارة حول المواقد .

(٣) شرح التعريف بضرورى التصريف ص ٢٣٨ .

والأصل : أُؤَكْرِمُ ، مثل : دحرجتُ أُدَحْرِجُ ، فحذفت الهمزة الثانية لما ذكرنا ، ولم تحذف الأولى لدلالتها على الاستقبال والمتكلم .

فأما بقية الأفعال المضارعة فتحذف فيها الهمزة طرداً للباب ، وكذلك اسم الفاعل والمفعول ، تقول : نُكْرِمُ ، ويُكْرِمُ ، وتُكْرِمُ ، ومُكْرِمُ ، ومُكْرَمُ .

فأما اسم الفاعل والمفعول نحو : مُكْرِم ، ومُكْرَم ، فالهمزة فيه محذوفة لبنائه على الفعل .

وليس كذلك المصدر فإنها لا تحذف فيه ، نحو : الإكرام ، فمصدرها خارج عن الأصل ، وهو أحد ما يدل على أن الفعل مشتق من المصدر ، إذ لو كان بالعكس لحذفت همزته ، كما حذفت فى اسم الفاعل والمفعول [1] .

وربما جاءوا به على الأصل فى ضرورة الشعر [2] ، كما فى قول الراجز : [3]

* فَإِنَّهُ أَهْـلٌ لأَنْ يُؤَكْرَمَا *

وقول الآخر : [4]

* وَصَالِيَاتٍ ككَمَا يُؤَثْفِينَ *

على لغة من قال : أَثْفَيْتُ .

قال العكبرى [5] : وقد خرج على الأصل فى ضرورة الشعر نحو :

---

(١) ينظر : اللباب فى علل البناء والإعراب ٢ / ٣٥٨ .

(٢) ينظر : الأصول ٣ / ١١٥ ، والتصريف الملوكى ص ٣٥ ، والمنصف ١ / ١٩٢ ، واللباب ٢ / ٣٥٨ ، والإيجاز التعريف ص ١٩٤ ، وشرح الشافية ١ / ١٢٩ ، وارتشاف الضرب ١ / ٢٤٢ ، والمساعد ٤ / ١٩٠ .

(٣) تقدم .

(٤) تقدم .

(٥) اللباب ٢ / ٣٥٩ .

(أَوْكْرِمُ) ، ويقوى ذلك أن العلة فى الأصل لم توجد هنا ، وهى اجتماع الهمزتين ، ولذلك لم يأت فى الضرورة (أَوْكْرِمُ) .

وإذا كان حذف الهمزة من (أَوْكْرِمُ) استثقالاً لاجتماع الهمزتين ، فحذفت الثانية لقصد التخفيف ، فلماذا لم تخفف الهمزة الثانية بقلبها واواً ؟

كان القياس فى تخفيف هذه الهمزة أن تقلب واواً ، فيقال : (أَوْكْرِمُ) ، و (أَوْحْسِنُ) كما قالوا : (جُوَن) فى تخفيف (جُؤَن) إلا أن التخفيف فى (جُؤَن) جائز ، وفى (أَوْكْرِمُ) واجب لاجتماع الهمزتين ، إلا أنهم كرهوا قلب الهمزة واواً ؛ لأن حرف المضارعة قبله بعرضية الزوال فى الأمر ، فتقع الواو أولاً ، وذلك مما يكرهونه ، ألا ترى أنهم لا يزيدونها أولاً ، وإذا وقعت أولاً تسببوا فى قلبها إلى غيرها نحو : تُرَاث وتُكَاءَة ، ولنحو : وأقت ، وأجوه ، وإغاء ، وإشاح ، وأحد ، وأناة ... كل ذلك كراهية وقوع الواو أولاً ، مع أنها بعرضية أن يدخل عليها واو العطف فيجتمع واوان ، وذلك أبلغ فى الثقل ، ألا ترى أنهم قالوا فى : واصله ووَاقِيَة (أَوَاصِل) و (أَوَاقِى) فقلبوا الواو الأولى همزة ، فراراً من الجمع بين واوين .

فلما كان اتباع القياس يؤدى إلى ما ذكر ألزموها الحذف ، ثم جروا سائر الباب عليه ؛ ليجرى على منهاج واحد فى التخفيف ولا يختلف »[1] .

وهذا هو ما أشار إليه ابن إياز فى تنبيهه .

تعقيب :

خلاصة القول فى هذه المسألة أن من مطرد الحذف حذف همزة (أفعل) من مضارعه ، واسم فاعله واسم مفعوله ، تقول : أُكْرِمُ ، ومُكْرِمُ ، ومُكْرَمُ ، وربما جاء على الأصل فى الضرورة .

وإنما لم تخفف الهمزة الثانية بقلبها واواً ؛ لأن حرف المضارعة قبله بعرضية الزوال فى الأمر ، فتقع الواو أولاً ، وهذا مما يكرهونه ، كذلك معرضة أن يدخل عليها واو العطف فيجتمع واوان ، وذلك أبلغ فى الثقل .

ولم تحذف الهمزة الأولى لدلالتها على الاستقبال والمتكلم .

---

(١) ينظر : شرح التصريف للثوكى لابن يعيش ص ٣٤٢ ، وشرح التعريف لابن إياز ص ١٣٨ .

التنبيه السادس

حذف الواو من المصدر (عدة) حملاً على الفعل ،

وتعويض التاء في المصدر

كل فعل حذفت واوه لوقوعها بين ياء وكسرة حذفت في مصدره ، وعوض منها تاء التأنيث ، نحو : عدة وزنة ، والأصل : وِعْدَة ، فحذفت الواو هنا كما حذفت في الفعل ، وعوض منها التاء ، فإن حذفت التاء أعدت الواو مفتوحة ، فقلت : وَعْدٌ ؛ لزوال علة الحذف ، فإن قيل : فقد قالوا : (وِجْهَة) فجمعوا بين العوض والمعوض ، فقد أجاب ابن إياز عن ذلك في تنبيه .

قال ابن إياز : هنا تنبيه :

" وهو أنه لما قصد حذف الواو لما ذكرنا ، نقلت كسرة الواو إلى العين ثم حذفوها ، وإنما لم تحذف متحركة لئلا يزيد إعلال الاسم على إعلال الفعل ، وهي في الفعل حذفت ساكنة لا متحركة [1] .

فإن قيل : فقد قالوا : وِجْهَةٌ ، فجمعوا بين العوض والمعوض عنه ، فالجواب من وجهين : [2]

الأول :أنها ليست مصدراً جارياً على الفعل ، بل هي اسم للجهة المتوجه إليها[3] ، والواو ثبت في الاسم نحو : وعْدة ، فالاسم : وِعْدَة ، والمصدر : عِدَة .

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٠ / ٦١ ، وشرح الملوكي ص ٣٣٩ .

(٢) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب ٢ / ٣٥٧ .

(٣) وأبه ذهب المبرد في المقتضب ١ / ٢٢٧ ، والفارسي في التكملة ص ٢٤٦ ، والبغداديات ص ٥١٦ ، والحجة للقراء السبعة ٢ / ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، وينظر أيضاً : ارتشاف الضرب ١ / ٢٤٠ ، وشرح الأشموني ٤ / ٣٤٢ .

والثاني : أنها مصدر لكن خرجت مصححة منبهة على الأصل ، كالقَوَد ، واستحْوَذَ ، وهذا قول أبي عثمان المازني [1] ، وشبهه بـ(صَيْوَن) و (خَيْوَة) و (بنات أَلْبِه) [2] ، واستضعف هذا أبو علي في المسائل المشكلة [3] ؛ لأنه لو كان كذلك للزم أن يجيء فعله مصححاً ؛ لأن هذه المعتلات إذا صحت في موضع تبعها باقي ذلك ، وفي عدم مجيء شيء من هذه الأفعال مصححاً دلالة على أن (وجهة) اسم للمتوجه إليه لا مصدر .

فإن قيل : قد جاء القول والبيع مصححين ، ومع أن فعلهما معتل فما ينكر في الوجهة ذلك .

فالجواب : أن القول والبيع ليسا على وزن الفعل ، بخلاف (وجهة) والموافقة في الوزن توجب الإعلال ، ألا ترى أن إياباً ، وديواباً لما وافقا بناء الفعل أعلا ، ولم يعل نحو : غُيَيَة ، وعِوَض ؛ لعدم موافقة له في ذلك .

انتهى كلامه [4] .

---

(١) ينظر ملخصه في : المنصف ١ / ٢٠٠ ، ٢٠١ ، والحجة للقراء السبعة ٢ / ٢٤٣ ، وارتشاف الضرب ١ / ٢٤٠ ، وشرح الأشموني ٤ / ٣٤٢ .
قيل : وهو ظاهر كلام سيبويه . ينظر : الكتاب ٤ / ٣٣٧ ، وارتشاف الضرب ١ / ٢٤٠ ، وشرح الأشموني ٤ / ٣٤٢ .

(٢) ويقال : بنات ألْبِ : عروق في القلب يكون من الرقة . ينظر : اللسان ١٢ / ٢١٦ (لبب) .
و(لبب) هو أحد ما شذ من المضاعف فجاء على الأصل . ينظر : الكتاب ٣ / ٣٢٠ ، قال سيبويه : وإذا صيت رجلاً بألْبٍ من قولك :
" قَدْ عَلِمْتُ ذَاكَ بَنَاتُ أَلْبِ "
تركته على حاله ؛ لأن هذا اسم جاء على الأصل ، كما قالوا : رجاء بن حيوة ، وكما قالوا : صيود ، فجاءوا به على الأصل " .

(٣) ينظر : المسائل المشكلة للفارسي ص ٥١٦ ، وهذا الاعتراض بنصه في الحجة للقراء السبعة ٢ / ٢٤٢ ، ٢٤٣ .

(٤) شرح التعريف بضروري التصريف ص ٢٣٤ .

وبيان هذه الصفة فيما يأتى :

يأتى المصدر (فَعْلَ) الذى فاؤه واو أبداً على وزن (فِعْلَة) أو (فُعْلَة) فى الغالب ، نحو : (وَعْد) ، و (وِعْدَة ، و (وَزْن) و (وِزْنَة) ، وقد ورد على خلاف هذين البناءين مما يرد عليه الصحيح نحو : وَرَدَ الماء وُرُوداً .

فأما (فَعْل) فلم تحذف الواو منه لخفة الفتحة ، وأما (فِعْلَة) فحذفت الواو منه لثقل الكسرة فى الواو ، مع أن المصدر لـ (فعل) قد حذفت منه الواو ، فقالوا : (عدة) .

فكل فعل حذفت واوه لوقوعها بين ياء وكسرة حذفت فى مصدره وعوض منها تاء التأنيث ، نحو : (عِدَة) ، و (زِنَة) ، والأصل : (وِعْدَة) و (وِزْنَة) ، والذى أوجب حذفها هنا علة ذات وصفين :

أحدهما : كون الواو مكسورة ، والكسرة تستثقل على الواو .

والآخر : كون فعله معتلاً نحو : (يَعِدُ) و (يَزِنُ) ، والمصدر يعل بإعلال الفعل ، ويصح بصحته [1] ، ألا تراك تقول : قُمْتُ قِياماً ، والأصل قِوَاماً ، فاعتلت بالقلب لاعتلال الفعل ، ولو صح الفعل لم يعل المصدر ، ألا تراك تقول : لاوذ لواذاً ، فيصح المصدر لصحة الفعل طلباً للتشاكل والتوافق ؛ لأن الأفعال والمصادر تجرى مجرى المثال الواحد فى صحة وإعلال نحو (عِدَة) و (زِنَة) إنما هو بنقل كسرة الفاء التى هى الواو

---

(١) ينظر : الكتاب ٤ / ٣٢٩ ، ٣٣٧ ، والمقتضب ١ / ٢٢٦ ، والمنصف ١ / ١٩٩ ، ١١٧ ، والتكملة ص ٢٤٦ ، وسر صناعة الإعراب ٢ / ٦٠٣ ، وشرح المفصل ١٠ / ٦١ ، وشرح التصريف للثوكى ص ٣٣٩ ، والممتع ص ٢٨٢ ، وإيجاز التعريف ص ١٩٣ ، وشرح الشافية ٢ / ٤٠٢ ، وارتشاف الضرب ١ / ٢٣٩ ، والمساعد ٤ / ١٨٦ ، وشرح الأشمونى ٤ / ٣٤٢ ، ومفاليد التصريف ٢ / ١٥٠ .

(٢) ينظر : شرح التصريف للثوكى ص ٣٣٩ .

إلى العين ، فلما سكنت الواو ، ولم يمكن الابتداء بالساكن ألزموها الحذف ؛ لأنهم لو جاءوا بهمزة الوصل مكسورة أدى ذلك إلى قلب الواو ياء لانكسار ما قبلها وسكونها ، فكانوا يقولون : إيعد - بياء بين كسرتين - وذلك مستثقل فصاروا إلى الحذف ، فإذن القصد الإعلال بنقل الحركة والحذف وقع تبعاً .

وقيل : إنه لما وجب إعلال (عِدَة) و (زِنَة) كان القصد حذف الواو كالفعل ، فنقلوا كسرة الواو إلى العين لئلا تحذف فى المصدر واو متحركة ، فيؤدى الاسم على الفعل فى الإعلال ، والاسم فرع على الفعل فى ذلك ، فإذا لم يحط عن درجة الفعل فيساويه ، فأما أن يفوقه فلا [1] .

قال العكبرى [2] : « وقد أعلت فى الفعل فأعلت فى المصدر ليلازمها ، وكانت الكسرة فيها كالياء قبلها فى الفعل ، إلا أنه عوض منها تاء التأنيث لئلا يدخل الوهن بالكلية على الأسماء التى هى الأصول ، وليست موضعاً للتصريف ، فإن حذفت التاء أعدت الواو مفتوحة فقلت : (وَعْدَة) ، و (وَزْنَة) لزوال علة الحذف .

هل يجوز الجمع بين العوض والمعوض عنه ؟

نص الصرفيون على أن إتمام (فِعْلَة) ، شاذ قالوا : وَتَرْتُه أَتِرَةً وَتْراً ، ووِتْرَة بكسر الواو [3] .

وقال الجرمى [4] : ومن العرب من يخرجه على الأصل فيقول : وِعْدَة ، ووِزْنَة .

---

(١) ينظر : شرح المفصل ١٠ / ٦٦ ، وشرح التصريف ص ٢٣٤ .

(٢) اللباب فى علل البناء والإعراب ٢ / ٣٥٦ .

(٣) ينظر : مادة (وتر) فى القاموس المحيط ٢ / ١٥٢ ، وينظر : ارتشاف الضرب ١ / ٢٣٩ ، والمساعد ٤ / ١٨٦ ، وشرح الأشمونى ٤ / ٣٤٢ .

(٤) ملخصه فى : ارتشاف الضرب ١ / ٢٤٠ ، وشرح الأشمونى ٤ / ٣٤٢ .

فأما (وِجْهَة) فى قول الله تعالى : { وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا }[1] ففيها قولان :

أحدهما : ويجرى للمبرد[2] ، والفارسى[3] ، والمازنى[4] فى أحد قوليه : إنه اسم للمكان المتوجه إليه ، وعلى هذا يكون إثبات الواو قياساً ، لا على أنه مصدر[5] .

قال المبرد[6] : " ولو بنيت اسماً على (فِعْلَة) غير مصدر لم تحذف منه شيئاً ، نحو : وِجْهَة " .

وقال الفارسى[7] : " فأما الوجهة فصحت ؛ لأنه اسم للمكان المتوجه إليه ، كقوله تعالى : {وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا}[8] ، أى مكان يتوجه إليه " .

القول الثانى : أنها مصدر ، وعلى هذا يكون إثبات الواو شاذاً ، منبهة على الأصل المتروك فى (عدة) ونحوها ، وهذا القول عزى لأبى عثمان المازنى[9] ، قال المازنى : " فإن قال قائل : قد قال الله تعالى : { وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا } فـ (وجهة) هاهنا مصدر ، وقد جاء على الأصل

---

(١) سورة البقرة من الآية ١٤٨ .

(٢) ينظر : المقتضب ١ / ٢٢٧ ، ونقله عنه فى الارتشاف ١ / ٢٤٠ ، وشرح الأشمونى ٤ / ٣٤٢ .

(٣) ينظر فى : التكملة ص ٢٤٦ ، والحجة للقراء السبعة ٢ / ٢٤٣ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب ١ / ٢٤٠ ، وشرح الأشمونى ٤ / ٣٤٢ .

(٥) قال فى الكتاب ٤ / ٣٣٧ : " فإن بنيت اسماً من (وعد) على (فِعْلَة) ، قلت : وِعْدَة ، وإن بنيت مصدراً قلت : عِدَة " .

(٦) المقتضب ١ / ٢٢٧ .

(٧) التكملة ص ٢٤٦ ، وينظر أيضاً : الحجة للقراء السبعة ٢ / ٢٤٣ .

(٨) سورة البقرة من الآية ١٤٨ .

(٩) ينظر فى : المنصف ١ / ٢٠٠ ، والحجة للقراء السبعة ٢ / ٢٤٣ ، وارتشاف الضرب ١ / ١٤١ ، وشرح الأشمونى ٤ / ٣٤٢ .

فإنما قالوا هذا ، كما قالوا : (رجاء بن حيوة) ، وكما قالوا : (حَيْوَة) ... "[1] .

والقول بأنها مصدر جاء شاذاً هو ظاهر كلام سيبويه حيث قال[2] : "... وقد أتموا ، فقالوا : وِجْهَةٌ فى جهة ، وإنما فعلوا ذلك بها مكسورة كما يفعل بها فى الفعل ، وبعدها الكسرة ، فبذلك شبهت " .

واعترض الفارسى على أنها مصدر ، فقال بعد أن ذكر مذهب المازنى : " وما شبهه به من (ضيون ، وحيوة ، وبنات ألبه) لا يشبه هذا ؛ لأن ذلك ليس شىء منه جارياً على فعل كالمصدر .

فإن قيل : فيما استدللنا به من أن الفعل إذا اعتل وجب إعلال مصدره ، أليس قد جاء القول والبيع صحيحين ، وأفعالهما معتلة ، فما تنكر أن يصح : (وجهة) وإن كان فعله معتلاً ؟ قيل : إن القول والبيع لا يدخل على هذا ، ألا ترى أن (وجهة) على وزن الفعل ، وليس القول والبيع كذلك ؟ والموافقة فى الوزن توجب الإعلال ، ألا ترى : (باباً وعاباً) لما وافقا بناء الفعل أعلا ، ولم يعل نحو (غَيِيَة وعِوَض وحِوَل ؟) فالقول والبيع ليسا على وزن شىء من الأفعال فيلحقهما اعتلالها "[3] .

تعقيب :

خلاصة القول فى هذه المسألة أن كل فعل حذفت واوه لوقوعها بين ياء وكسرة ، حذفت فى مصدره ، وعوض منها تاء التأنيث نحو : عدة ، فكما أعلت فى الفعل أعلت فى المصدر ، وعوض منها تاء التأنيث لئلا يدخل الوهن بالكلية على الأسماء التى هى الأصول .

---

(١) المنصف ١ / ٢٠٠ .

(٢) الكتاب ٤ / ٣٣٧ .

(٣) الحجة للقراء السبعة ٢ / ٢٤٣ .

ولا يجوز الضم بين الواو والعوض عنه ، ولذا نص الصرفيون على أن وزن (عِدَة) كما في (زِنَة) بكسر الواو شاذ .

وأما (وجهة) كما جاءت في الآية فليها وجهان :

الأول : أنها ليست مصدراً جارياً على الفعل ، بل هي اسم للجهة .

والثاني : أنها مصدر لكن خرجت مصححة شبهة على الأصل .

والظاهر أن الذي سوغ إثبات الواو ، وإن كانت مصدراً أنها مصدر جاءت على حذف الزوائد ، إذ الفعل المسموع من هذه المادة (توجه واتجه) ومصدرهما : التوجه والاتجاه ، ولم يسمع في فعله : (وَجَهَ يَجِهُ) كـ (وَعَدَ يَعِدُ) وكان الموجب لحذف الواو من عدة وزنة الحمل على المضارع لوقوع الواو بين ياء وكسرة ، وهنا لم يسمع فيه مضارع يحمل مصدره عليه ، فلذلك قيل : إن (وِجَهَة) مصدر على حذف الزوائد لـ (توجه) أو (اتجه) [1] .

---

(١) ينظر : المعاني الدقيقة في إعراب القرآن ١ / ١٢٦ ، والدر المنثور ٢ / ١٧٢ .

التنبيه السابع

ترتيب الاسم والفعل والحرف من حيث عدد الحروف

أشار ابن إياز إلى أن المجرد من الأسماء له ثلاثة أبنية : ثلاثي ، ورباعي ، وخماسي ، وأن المجرد من الأفعال له بناءان : ثلاثي ورباعي ، ثم أشار في تنبيه إلى أن مرتبة الحرف من حيث عدد الحروف تأتي بعد مرتبة الأسماء والأفعال .

قال ابن إياز : " وهنا تنبيه :

" وهو أنهم كما حطوا الأفعال عن رتبة الأسماء ، كذلك حطوا الحروف عنهما ، فجيء على حرف واحد كواو العطف ، وحرفين كـ (مِنْ) ، وثلاثة أحرف كـ (لَعَلَّ) ولا تجيء على أربعة أحرف إلا ورابعها حرف لين ، نحو : (حتى) [1] و (أمّا) [2] إذ حرف اللين جارٍ مجرى الحركة والزيادة للإطلاق ؟

فإن قيل : ففي الحروف نحو : كَأَنَّ ، ولَعَلَّ ، ولَكِنَّ ، وهي على أكثر من ثلاثة أحرف ، وليس معها حرف لين ؟

فالجواب : أن (كَأَنَّ) مركبة ، والأصل : إن زيداً كالأسد ، فقدموا حرف الدال على التشبيه اهتماماً به ، وفتحوا الهمزة لضرب من إصلاح اللفظ ، إذ لا يكون ما بعد حرف الجر إلا المفتوحة ، غير أنهم لما ركبوا الكاف مع (أنّ) ومزجوهما حدث لهما حكم آخر ، وليس موضع (أنّ) جراً بالكاف [3] .

---

(١) ينظر : الجنى الداني ص ٥٤٢ ، ومغني اللبيب ١ / ١٢٢ .

(٢) أما : حرف بسيط ، مؤول من حيث التقدير باسم شرط قدرها الجمهور بـ (مهما يكن من شيء) .
ينظر : الكتاب ٤ / ٢٣٥ ، والمقتضب ٣ / ٢٧ ، وارتشاف الضرب ٤ / ١٨٩٣ ، والجنى الداني ص ٥٢٢ ، والمساعد ٣ / ٢٣٤ ، والتصريح ٢ / ٢٦٠ ، وشرح الأشموني ٤ / ٤٦ .
وذهب ثعلب إلى أن (أما) جزاء ، وهي : (أنْ ما) حذف فعل الشرط بعدها ، فتحت همزتها مع حذف الفعل . ينظر : ارتشاف الضرب ٤ / ١٨٩٣ ، والجنى الداني ص ٥٢٣ .

(٣) في (كأن) والخلاف فيها وهل هي مركبة أو بسيطة ؟ يراجع في ذلك : الكتاب ٣ / ١٥١ ، والمقتضب ٤ / ١٠٨ ، والخصائص ١ / ٣١٧ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ٣٠٣ ، وشرح الرضي على الكافية ٤ / ٣٨٧ - ٣٨٨ ، ورصف المباني ص ٩٧ - ٩٨ ، والجنى الداني ص ٥٦٨ - ٥٦٩ ، ومغني اللبيب ١ / ١٩١ .

واللام فى (لَعَلّ) زائدة بدليل حذفها كثيراً فى (عَلّ) [1] .

قال الشاعر : [2]

عَلَّ انْحُوى مِن بَعيدٍ أن يُقَرِّبَهُ ∴ أمُّ النُّجومِ وَمَرُّ القَومِ بالعِيسِ

وقال الآخر : [3]

* يا أبَتا عَلَّكَ أوْ عَساكا *

وأما (لكن) فحرف نادر ، وذهب الكوفى [4] إلى أنه مركب [5] ، وقد استقصيت القول فيه فى مآخذ الشيخ [6] [7] .

---

(١) اللام الأولى فى (لعل) ذهب البصريون إلى أنها زائدة ، وذهب الكوفيون إلى أنها أصلية ، ينظر فى ذلك مسألة : المذكر ٣ / ٧٣ ، والمفصل ص ٣٠٣ ، والإنصاف ص ١٧٩ ، والمجمع ٢ / ١٤٨ ، وشرح الأشمونى ١ / ٢٣١ .

وينظر فى لغاتها : سر صناعة الإعراب ١ / ٤٠٣ ، وشرح المفصل ٨ / ٨٧ ، والبسيط فى شرح جمل الزجاجى ٢ / ٧٦٣ - ٧٦٤ ، والجنى الدانى ص ٥٨٢ .

(٢) البيت من البسيط ، وهو لجرير فى ديوانه ص ٢٥٠ ، وبلا نسبة فى : شرح المفصل ٨ / ٨٧ .

والشاهد فى قوله : (على النوى) حيث جاءت (لعل) محذوفة اللام وهو كثير .

(٣) وهو لرؤبة فى ملحقات ديوانه ص ١٨١ ، والكتاب ٢ / ٣٧٥ ، وشرح المفصل ٧ / ١٢٣ ، والمقاصد النحوية ٤ / ٢٥٢ ، وبلا نسبة فى المقتضب ٣ / ٧١ ، والخصائص ٢ / ٩٦ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ٤٠٦ ، ومغنى اللبيب ١ / ١٥١ ، والمنصف ١ / ١٣٢ .

والشاهد به هنا على حذف اللام من (لعل) .

(٤) هو الفراء فى معانى القرآن ١ / ٤٦٥ .

(٥) لكن : فى عند البصريين مفردة ، وقال الكوفيون : هى مركبة من (لا) و (إنْ) المكسورة المخففة ... ، ينظر فى ذلك : شرح المفصل ٨ / ٧٩ ، ورصف المبانى ص ٢٧٨ ، والجنى الدانى ص ٦١٢ ، ومغنى اللبيب ١ / ٢٩١ .

(٦) ابن مضاء القرطبى ، ينظر : تاريخ علماء المستنصرية ٢ / ٢٠ .

(٧) شرح التعريف بضروراى التصريف ص ٣٩ ، ٤٠ .

وبيان هذه المسألة فيما يأتى :

المجرد من الأسماء : ثلاثى ، ورباعى وخماسى ، نحو : جَبَل ، وجَعْفَر ، وسَفَرْجَل .

فالاسم المعرب لا يقل عن ثلاثة أصول وضعاً ، وإنما كان أقل أبنية الأسماء ثلاثة أحرف ؛ لأنه لابد فى اعتدال الكلمة من حرف يبتدأ به ، وحرف يوقف عليه ، وحرف يكون واسطة بينهما [1] ، إذ المبتدأ به يجب أن يكون متحركاً ، والموقوف عليه يجب أن يكون ساكناً ، فلما تنافيا كرهوا مقارنتهما ، ففصلوا بينهما بحرف لا تجب فيه حركة ، ولا سكون ، فكان مناسباً لهما ، ولهذا كان الثلاثى أكثر الأسماء استعمالاً ، ودوراناً على الألسنة ؛ لخفته بقلة حروفه ، ولاعتداله [2] ، بسبب حجز حشوه بين فائه ولامه ، ويليه الرباعى فى الخفة والاستعمال ، وأقصى ما يصل إليه بناء الاسم المجرد خمسة أحرف ، مثل : سَفَرْجَل ، فلا يتجاوز ذلك ؛ لأن الاسم يزداد ثقلاً بتزايد حروفه ، فلو بنى منه سداسى لبلغ غاية الثقل ، ولربما توهم أنه كلمتان ، والخماسى أقل استعمالاً فى الأساليب العربية من الثلاثى والرباعى ؛ لأنه أكثر حروفاً وأشد ثقلاً [3] .

أما الأفعال المجردة فهى على ضربين : ثلاثية ورباعية لا غير ، كأنها قصرت عن درجة الأسماء ؛ لقوة الأسماء واستغنائها عن الأفعال ، وحاجة الأفعال إليها ، ففضلت الأسماء بأن جعلت ثلاثية ورباعية وخماسية ، والأفعال لا تكون إلا ثلاثية ورباعية [4] .

---

(١) ينظر : اللباب فى علل البناء والإعراب ٢ / ٢١١ ، والممتع ص ٥١ ، وإيجاز التعريف ص ٥٩ ، والتسهيل ص ٢٩ ، والمساعد ٤ / ٨ ، والتصريح ٢ / ٣٥٤ .

(٢) ينظر : الخصائص ١ / ٥٥ .

(٣) ينظر : البيان فى تصريف الأسماء ص ١٩ .

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٥٢ .

قال الداني [1] : نقصت الأفعال من الأسماء بدرجة لثقلها وخفة الأسماء
ولهذا ذكر ابن الباذش في تنبيه أفهم كما حطوا الأفعال عن رتبة الأسماء ،
كذلك حطوا الحروف عنهما ، ولذلك تجيء الحروف على حرف واحد
كـ (واو العطف) ، ويجيء على حرفين كـ (مِنْ) ، وتجيء على ثلاثة أحرف
كـ (نعمْ) .

ثم ذكر أنه لا يجيء على أربعة أحرف إلا ورابعه حرف لين ،
نحو : (حتى) و (ألا) وحرف اللين جارٍ مجرى الحركة ، والزيادة للإطلاق .

أما مثل : (كأنّ) فمذهب الخليل وسيبويه [2] ومن تبعهما أنها مركبة ،
وأن أصل : (كأنّ زيداً أسدٌ) إن زيداً كالأسد ، قدمت أداة التشبيه لتؤذن من
أول الأمر بقصد التشبيه ، فوجب فتح (إن) المكسورة رعاية للفظ الكاف ،
لأنها لا تدخل إلا على لفظ المفردات ففتحت لفظاً ، وهي في المعنى باقية على
حالها ، ثم تصير بالفتح حرفاً مصدرياً فصار الكاف مع (إن) كلمة واحدة ، فلا
عمل للكاف ، كما كان لها حين كانت في محل خبر (إن) لصيرورتها كجزء
الحرف [3] ، فليس موضع (أن) جراً بالكاف [4] .

وذهب بعضهم إلى أن (كأن) بسيطة غير مركبة ، واستدل بأن الأصل
البساطة والتركيب طارئ ، ولأنها لو كانت مركبة لكانت الكاف حرف جر
فيلزمها ما تتعلق به [5] .

---

(١) درة الغواص في أوهام الخواص ١ / ١٢٧ .
(٢) ينظر : الكتاب ٣ / ١٥١ ، والمقتضب ٤ / ١٠٨ ، والخصائص ١ / ٣١٧ ، وشرح الرضي على
الكافية ٤ / ٣٨٨ ، والجنى الداني ص ٥٦٨ ، ومغني اللبيب ١ / ١٩١ .
(٣) شرح الرضي ٤ / ٣٨٨ .
(٤) ينظر : شرح المفصل ص ٣٩ .
(٥) ينظر : رصف المباني ص ٩٨ ، والجنى الداني ص ٥٦٩ .

وأما (لعلّ) فالبصريون [1] على أن اللام الأولى فيها زائدة ، والدليل
على ذلك أنهم يستعملونها كثيراً في كلامهم عارية من اللام .

وذهب الكوفيون [2] إلى أن اللام فيها أصلية ، واستدلوا بأن
(لعل) حرف وحروف الحروف كلها أصلية .

وأما (لكنّ) فمذهب البصريين [3] أنها بسيطة ، وهو حرف نادر
البناء ، لا مثال له في الأسماء ولا في الأفعال .

قال ابن يعيش [4] : " وألفه أصل ؛ لأنا لا نعلم أحداً يؤخذ بقوله ذهب
إلى أن الألفات في الحروف زائدة .

وقال الفراء [5] : " (لكنّ) مركبة ، أصلها : (لكنْ أنّ) فطرحت
الهمزة للتخفيف ، ونون (لكن) للساكنين .

وذهب باقي الكوفيين [6] إلى أنها مركبة من (لا) و (وإن) والكاف
الزائدة ، والهمزة محذوفة ، وإلى هذا ذهب السهيلي [7] .

قال ابن يعيش [8] : وهو قول حسن لندرة البناء وعدم النظير ، ويؤيده
دخول اللام في خبره ، كما تدخل في خبر (إن) على مذهبهم ... " .

---

(١) ينظر : المقتضب ٣ / ٧٣ ، والإنصاف ص ١٧٩ .
(٢) ينظر : الإنصاف ص ١٧٩ .
(٣) ينظر مذهبهم في : اللباب ١ / ٢٠٦ ، وشرح الرضي على الكافية ٤ / ٣٩٢ ، وارتشاف الضرب
٣ / ١٢٣٧ ، والجنى الداني ص ٦١٧ ، ومغني اللبيب ١ / ٢٩١
(٤) شرح المفصل ٨ / ٧٩ .
(٥) ينظر مذهبه في : معاني القرآن للفراء ١ / ٤٦٥ ، وارتشاف الضرب ٣ / ١٢٣٨ ، والجنى الداني
ص ٦١٧ ، ومغني اللبيب ١ / ٢٩١ ، وهمع الهوامع ١ / ١٣٣ .
(٦) مذهبهم في : اللباب ١ / ٢٠٦ ، وشرح المفصل ٨ / ٧٩ ، وشرح الرضي ٤ / ٣٩٢ ، والارتشاف
٣ / ١٢٣٨ ، والجنى الداني ص ٦١٧ ، ومغني اللبيب ١ / ٢٩١ ، والتصريح ١ / ٢١٢ .
(٧) ينظر : نتائج الفكر للسهيلي ص ٢٥٥ .
(٨) شرح المفصل ٨ / ٧٩ .

وقال الرضي [1] - بعد أن ذكر مذهب الكوفيين -: "ولا يخفى أن الكلف فيما قالوا، وهو نوع من علم الغيب، وفيه نقل الحركة إلى المتحرك، كما رد العكبري [2] - أيضاً - مذهب الكوفيين.

تعقيب:

خلاصة القول في هذه المسألة أن مرتبة الحروف تنحط عن مرتبة الأسماء والأفعال، فالمجرد من الأسماء: ثلاثي ورباعي وخماسي، فلا يقل عن ثلاثة أحرف وضعاً كما تقدم، ولا يزيد عن خمسة أحرف حتى لا يزداد ثقلاً.

أما الأفعال المجردة فهي على ضربين: ثلاثية ورباعية لا غير، كانا نقصت عن درجة الأسماء، لحاجة الأفعال إليها، ففضلت الأسماء بأن جعلت ثلاثية ورباعية وخماسية، وأيضاً لخفة الأسماء.

وكما حطوا الأفعال عن رتبة الأسماء، كذلك حطوا رتبة الحروف عنهما، فالحروف تجيء على حرف واحد، وعلى حرفين، وعلى ثلاثة، وكما ذكر ابن إياز أنها لو زادت على ذلك، فإما أن يكون الحرف الرابع حرف لين كـ (حتى) و (أما)، وأما نحو: كأنّ، ولكنّ، فكما ذكر ابن إياز أنها مركبة، وقد تقدم الخلاف فيها.

وأما (لعلّ) فعلى الأرجح من مذهب البصريين أن اللام الأولى فيها زائدة، بدليل أنهم يستعملونها كثيراً بدون اللام.

على هذا فإن مرتبة الحروف تنحط عن مرتبة الأفعال، ومرتبة الأفعال تنحط عن مرتبة الأسماء.

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٤/ ٣٩٢.

(٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٠٦.

التنبيه الثامن

تصغير (غراب) والفرق بين ضمته وضمة مصغره

إذا صغرت نحو: كِتَاب، وغَزَال، وغُرَاب، فإن الألف فيه ثالثة، وياء التصغير تزاد ثالثة، فتقع الألف بعدها، فتقع في موضع حرف مكسور، لوقوعه بعد ياء التصغير، فتقلب الألف ياء ثم تدغم الياء في الياء، فتقول: كُتَيِّبٌ، وغُزَيِّلٌ، وغُرَيِّبٌ [1].

وذكر ابن إياز في تنبيه أن الضمة في (غُراب) غير الضمة في (غُرَيِّب) قال ابن إياز: هنا تنبيه:

وهو أن الضمة في (غُرَيِّب) غيرها في (غُرَاب)[2] إذ هي حادثة تصغير، فالاختلاف تقديري لا لفظي، ونظيره ما قاله عبد القاهر في مقتصده [3] وهو أن من قال: تُبون بضم الثاء فالضمة غيرها في ثُبَة، وكذلك قول الجميع في ترخيم: منصور: يا مَنْصُ، على لغة من يقول: يا حَارُ [4]،

---

(١) يراجع في ذلك: الكتاب ٣/ ٤١٦، والمقتضب ٢/ ٢٤١، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٦٦، وشرح الشافية ١/ ٢٢٦.

(٢) ينظر: التصريح ٢/ ٣١٨، وحاشية الصبان ٤/ ١٥٥، وحاشية الخضري ٢/ ٢٥٤.

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني ١/ ١٩٨ "كذلك يعتقد في كُون وقُلون أن الضمة في الجميع غير الضمة في الإفراد، نحو: ثُبَة وقُلَة، بدلالة أنهم قالوا: كُون وسُنون، فغيروا الحركة وإن لم يحصل الاختلاف في لفظ (قُلون) كما ظهر في سنون حملاً للشيء على نظيره ... الخ.

(٤) في ترخيم (منصور) و (حارث) يقال: يا منصُ، ويا حارُ على لغة من لا ينتظر، كذلك جعلت الاسم بمنزلة اسم لم يدخله الحذف، فقولك: يا حارُ، كقولك: يا زيدُ، فالمحذوف هنا ساقط لفظاً وحكماً، أما قولك: يا حارِ فعلى لغة من ينتظر، وعلى هذه اللغة يكون المحذوف من المنادى المرخم ساقط لفظاً لا حكماً. ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ٧٩٢، ٧٩٣، وينظر: المساعد ٣/ ٤٩٨، وشرح ابن عقيل على الألفية ٣/ ٢٩٣، والهمع ٢/ ١٨٦.

بضم الراء ، وكذلك " فُلْك " [1] للواحد والجمع " [2] .

وبيان هذه المسألة فيما يأتي :

تبدل الألف الثالثة بعد ياء التصغير فى نحو : كتاب وغزال ، وغراب ، ياءً ، تقول فى تصغيرها : كُتَيِّبٌ ، وغُزَيِّلٌ ، وغُرَيِّبٌ ، وذلك لأنها تقع فى موضع حرف مكسور ، وذلك على قاعدة الرباعى ، فإنه يضم أوله ويفتح ثانيه وتزاد بعد ثانيه ياء ساكنة ، ويكسر ما بعد الياء ، فتقول فى (دِرْهَم) دُرَيْهِمٌ ، فإذا وقعت الألف بعد ياء التصغير فمحال أن يلفظ بها بعدَ حرف ساكن ، وهى فى موضع كسر فقلب ياء ثم تدغم الياء فى الياء .

وبناء على القاعدة التى ذكرت من ضم الحرف الأول وفتح الثانى وزيادة ياء التصغير ثم كسر الحرف الواقع بعد ياء التصغير ، وهنا يرد سؤال : هل الضمة فى الاسم المصغر هى الضمة الموجودة فى الاسم قبل التصغير ؟ أعنى هل ضمة (غُرَيِّب) ، المصغر هى ضمة (غُرَاب) قبل التصغير ؟

أجاب على السؤال ابن إياز فى تنبيهه ، وهو أن الضمة فى (غُرَيِّب) غيرها فى (غُرَاب) ، إذ هى حادثة للتصغير ، فالاختلاف تقديرى لا لفظى " [3] .

ونقله عن ابن إياز الشيخ خالد الأزهرى فقال : " فإن كان المكبر

---

(١) الفلك : السفينة ، ويستعمل ذلك للواحد والجمع ، وقد يراد بها مختلفان ، فإن الفلك إن كان واحداً كان كقولك ، وإن كان جمعاً كان كقولك حمر . قال تعالى : { حتى إذا كنتم فى الفلك } [يونس من الآية ٢٢] { والفلك التى تجرى فى البحر } . البقرة من الآية ١٦٤ . ينظر : مفردات ألفاظ القرآن ص ٦٤٥ ، والبحر المحيط ١/ ٤٥٥ .

(٢) شرح التصريح على التوضيح ص ١٨٢ .

(٣) شرح التصريح ص ١٨٢

مضموماً ، مفتوح الثانى كـ (صُرَدٍ) [1] فيقدر أن فى مصغره كـ (صُرَيْد) فالضمة والفتحة فى المصغر غيرهما فى المكبر ، كما فى (فُلْك) مفرداً وجمعاً . جزم به ابن إياز ، يؤخذ منه أنه لو كان المكبر على هيئة المصغر كـ (مبطر) فإنه يصغر بتقدير الحركات كـ (فُلْك) وبه صرح السهيلى " [2] .

إذن عند ابن إياز أن الحركة زالت وجاء غيرها ، وهناك احتمال آخر وهو أن الحركة الأصلية باقية .

قال الصبان[3] : " فلو كان أوله مضموماً كـ (غراب) أو ثانيه مفتوحاً كـ (غزال) أو ما قبل آخره مكسوراً كـ (زبرج) فهل نقول : إن الحركة زالت وجاء غيرها أو الأصلية باقية ، احتمالان : [4] ذكرهما أبو حيان [5] وجزم ابن إياز بالأول " .

وعندما ذكره ابن إياز نظره بقول الجرجانى [6] : " وكذلك يعتقد فى (كُون) و (قُلُون) أن الضمة فى الجمع غير الضمة فى الإفراد ، نحو : تُبَة وقُلَة ، بدلالة أنهم قالوا : كُبُون وسُنُون ، فغيروا الحركة وإن لم يحصل الاختلاف فى لفظ (قلون) كما ظهر فى سنون حملاً للشىء على نظيره ... " .

كما نظره أيضاً بترخيم (منصور) و (حارث) يقال : يا منصُ ويا حارُ ، على لغة من لا ينتظر ، كأنك جعلت الاسم بمنزلة اسم لم يدخله الحذف ، فقولك : يا حارُ كقولك : يا زيدُ،فالمحذوف ساقط لفظاً وحكماً ، أما

---

(١) فى اللسان ٧/ ٣٢٠ (صرد) : " الصُّرَدُ : طائر فوق العصافير ، وقال الأزهرى : يصيد العصافير " .

(٢) التصريح ٢/ ٣١٨ .

(٣) حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٤ / ١٥٥ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب ١/ ٣٦٠ ، والمساعد ٣/ ٤٩٨ ، وشفاء العليل ٣ / ١٠٥٦ ، والهمع ٢/ ١٨٦ ، وحاشية الخضرى ٢/ ٢٥٤ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب ١/ ٣٦٠ .

(٦) المقصد فى شرح الإيضاح ١/ ١٩٨ .

قولك : يا خير فتى لغة من يقظر ، وعلى هذه اللغة يكون المحذوف من الناقص
نوعه سماعة لغة لا حكماً [1] .

ويظهر أيضاً بـ (فُلْك) للواحد والجمع ، وتقديرهما مختلفان ، فإن
كان واحداً كان كبناء (قُفْل) ، وإن كان جمعاً كان كبناء (حُمْر) [2] .

تنبيه خلاصة القول فى هذه المسألة إذا صغرت غُرَاباً ونحوه ، فإن الأكثر
قلب ياء ثم تدغم الياء فى الياء تقول (غُرَيْبٌ) .

فيضم الحرف الأول ، ويفتح الثانى وتزاد ياء التصغير ، ويكسر ما بعد
ياء التصغير .

فإن كان أوله مضموماً كـ (غُرَاب) أو ثانيه مفتوحاً كـ (غَزَال)
أو ما قبل آخره مكسوراً كـ (زِبْرِج) فالحركة عند ابن إياز الت وجاء
غيرها ، واستدل بعدة أدلة ، كما جاء فى صدر المسألة .

وذهب أبو حيان وغيره إلى أن الحركة الأصلية باقية ، وقال : إذا كان
تالى ياء التصغير مكسوراً نحو : زِبْرِج بقى على كسره ، فيقال : زُبَيْرِجٌ ، ولا
تقول إن الكسرة الأصلية زالت وجاءت كسرة التصغير ؛ لأنه لا حاجة إلى
دعوى ذلك .

قال : ويشبه ذلك الكسرة فى نحو : شُرِبَ ، فإنه إذا بنى للمفعول ضم
أوله ، ولا يقال إن كسرته زالت وجاء غيرها .

ثم قال : ولو قيل : إن الكسرة فى (زبرج) و (شُرِبَ) زالت
وجاءت كسرة أخرى لكان وجهاً [3] .

ونقل ابن عقيل [4] والسيوطى [5] مثل هذا .

---

(١) ينظر : المقصد ٢ / ٧٩٢ ، والمساعد ٣ / ٤٩٨ ، والجمع ٢ / ١٨٦ .
(٢) ينظر : طرفان الزائب ص ٦٤٥ .
(٣) ينظر : الجمع ٢ / ١٨٦ .
(٤) ينظر : المساعد ٣ / ٤٩٨ .
(٥) ينظر : جمع الجوامع ٢ / ١٨٦ .

التنبيه التاسع

النسب إلى (فَعِيلَة) و (فَعُولَة)

التزم فى النسبة إلى (فَعِيلَة) حذف التاء والياء وفتح العين ، تقول فى
النسبة إلى (حَنِيفَة) : حَنَفِيّ ، وكذلك تنسب إلى (فَعُولَة) : فَعَلِيّ ، بحذف
التاء والواو وتفتح العين ، تقول فى (شَنُوءَة) : شَنَئِيّ ، وذلك بشرط : ألا
يكون محل العين أو مضاعفاً ، إلا ما شذ فأقروه على لفظه ، قالوا فى (غَمِيرَة) :
غَمِيرِيّ ، وقد أشار ابن إياز إلى هذه الشروط فى تنبيهاته .

قال ابن إياز : وهاهنا تنبيهان :

الأول : أنه إنما تحذف هذه الواو والياء بشرط [1] أن تكون العين صحيحة ، فلا
تقول فى طَوِيلَة : طَوَلِيّ لئلا يلزم القلب بعد الحذف [2] وأن لا تكون
العين واللام من جنس واحد ؛ فلا تقول فى (شَدِيدَة) : شَدَدِيّ ، لئلا
يلتقى المثلان [3] .

والثانى : أن حرف العلة وإن فصل العين لا يحذف مطلقاً ، بل إذا كان فى
المؤنث فإن ورد الحذف فى غيره كان قليلاً ، كقولهم فى (ثَقِيف) :

---

(١) ينظر : الكتاب ٤/ ٣٣٩ ، المقتضب ٣ / ١٤٥ والتكملة ص ٥٦ ، والخصائص ١ / ١١٧ ،
واللباب ٢ / ١٥٤ ، وشرح المفصل ٥ / ١٤٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٣١٧ ،
والتسهيل ص ٢٦٣ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٣٠٨ ، وشرح الشافية ٢ / ٢٠ ،
والتعليقة لبهاء الدين بن النحاس ٢ / ١١٠٥ ، وارتشاف الضرب ٢ / ٦١٢ ، والمساعد
٣ / ٣٦٥ ، والتصريح ٢/ ٣٣٠ ، وشرح الأشمونى ٤ / ١٨٦ .
(٢) إذا نسبت إلى " بنى طويلة " قلت : طُوَيْلى ، ولا تقول : طَوَلِيّ ؛ لأن التصريف يوجب أن الواو إذا
تحركت وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً ، فلما آل الحذف إلى إعلال الحرف احتمل الثقل وأقر
على حاله .
(٣) لو حذفت الياء لوجب أن يقال : شددى ، فيجتمع حرفان من جنس واحد، وهو مما يستثقلونه .
ينظر : البيان فى شرح اللمع ص ٦٢٨ .

تقفى[1] وعكسه قولهم : عَمِيرِىّ فى (عَمِيرَة) [2] كلب [3] . وكلام المصنف خال من التقييد " [4] .

وبيان هذه المسألة فيما يأتى :

من التغيير اللازم حذف الياء والواو من (فَعِيلَة وفَعُولَة) إذا نسبت إليهما :

أولاً : إذا نسبت إلى (فَعِيلَة) مثل : حَنِيفَة ، ورَبِيعَة تقول : (حَنَفِىّ) و (رَبَعِىّ) ، تلتزم ثلاثة أشياء : تحذف تاء التأنيث ، ثم ياء (فعيلة) ، ثم تفتح العين .

أما حذف تاء التأنيث فعلى الجادة ، كما هو مطرد فى جميع باب النسب .

وأما حذف الياء فلأنها فى نفسها مستثقلة ، مع كونها زائدة ، وفى حتمل فى الكلمة أسباب أوجبت ثقلها ، وهو أنه اجتمع فيها ياء فعيلة مع كسر ما قبل علم النسبة وياءى النسبة ، وكل ذلك من جنس واحد فاستثقل اجتماعهما ، والنسب باب تغيير فحذفوا الياء تخفيفاً .

---

(١) ينظر : الكتاب ٣ / ٣٣٥ ، والمخصص ١٣ / ٢٣٧ ، والخصائص ١ / ١١٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٢٢ ، وشرح الشافية ٢ / ٢٠ ، ٢٩ ، وارتشاف الضرب ٢ / ٦١٥ ، والمساعد ٣ / ٣٦٧ ، والتصريح ٢ / ٣٣١ ، والهمع ٢ / ١٩٥ ، والأشمونى ٤ / ١٨٧ .

(٢) ينظر : الكتاب ٤ / ٣٣٩ ، والتكملة ص ٥٦ ، وعلل النحو لابن الوراق ص ٧٠٨ ، وشرح الجواجبى لابن عروس ٢ / ١٠٣٧ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٣٠٨ ، وشرح المفصل ٥ / ١٤٦ ، وشرح الشافية ٢ / ٢٠ ، ٢٨ ، وارتشاف الضرب ٢ / ٦٤٣ ، والهمع ٢ / ٣٣٠ ، وشرح الأشمونى ٤ / ١٨٧ .

(٣) عميرة : علم من كلب ، من أسمائهم : عديدة . ينظر : معجم البلدان ٣ / ٦٢٤ ، ومعجم القبائل ٢ / ٨٤٢ .

(٤) شرح التعريف بضرورى التصريف ص ١٧٠ .

وإذا كان حذفها فيما لا هاء فيه مثل (ثقيف) مسموع ، كان فيما فيه الهاء لازماً ؛ لأن فيه تغييرين ، تغيير حركة وحذف حرف ، والكلمة كلما ازداد التغيير فيها كان الحذف فيها ألزم [1] .

قال سيبويه : [2] " هذا باب ما حذف الياء والواو فيه القياس ، وذلك قولك فيه : رَبِيعَة : رَبَعِىّ ، وفى حَنِيفَة : حَنَفِىّ ، وفى جَذِيمَة : جَذَمِىّ ، وفى جُهَيْنَة : جُهَنِىّ ، وفى قُضَيَة : قُضَمِىّ ، وفى شَنُوءَة : شَنَئِىّ ، وتقديرها شَنُوعَة وشَنَعِىّ ؛ وذلك لأن هذه الحروف قد يحذفونها من الأسماء لما أحدثوا فى آخرها لغيرهم منتهى الاسم ، فلما اجتمع فى آخر الاسم تغيرٌ وحذفٌ لازمٌ لزمه حذف هذه الحروف ، إذ كان من كلامهم أن يُحذفَ لأمر واحد ، فكلما ازداد التغيير كان الحذف ألزمَ ، إذا كان من كلامهم أن يحذفوا لغير واحد " .

قال الرضى [3] : ولما حذف فى المؤنث التاء كما هو مطرد فى جميع باب النسب صار باب الحذف مفتوحاً ، فحذف حرف اللين أيضاً ، إذ الحذف يذكر الحذف ، فحصل به مع التخفيف الفرق بين المذكر والمؤنث " .

وقال العكبرى : [4] " واختص ذلك بالمؤنث ؛ لأن تاءه يلزم حذفها فى النسب ، والتغيير يؤنس بالتغيير ، أو لأن المؤنث يخفف لئلا يجمع ثقل اللفظ والمعنى " .

---

(١) ينظر : شرح المفصل ٥ / ١٤٦ .

(٢) الكتاب ٣ / ٣٣٩ .

(٣) شرح الشافية للرضى ٢/ ٢١ .

(٤) اللباب فى علل البناء والإعراب ٢/ ١٥٤ .

وإما حذفت الياء من (فعيلة) بقيت الحروف التى كانت قبل الياء مكسورات ، وهن فوان ، فبقى بعد حذف الياء والتاء مثل : (نَمِر) فتصح فى النسب قيل (نَمِرِىّ ورَبِعِىّ) كما تقول فى (نَمِر) : نَمَرِىّ [1] .

وهذا إنما يتم فى غير المضاعف ، أو معتل العين ، فإن كان مضاعفاً أو معتل العين ، فإنك لا تحذف الياء منهما فتى النسب إلى (شَدِيدَة) و (طَوِيلَة) تقول : شَدِيدِىّ ، وطَوِيلِىّ .

قال سيبويه [2] : " وسألته - يعنى يونس - عن شَدِيدَة ، فقال : لا أحذف ، لاستخافهم التضعيف ، وكأنهم تكلموا بالتاء الدالين وسائر هذا من الحروف .

قلت: فكيف تقول فى بنى طَوِيلَة ؟ فقال : لا أحذف ، لكراهيتهم تحريك هذه الواو فى (فَعَلَ) ، ألا ترى أن (فَعَلَ) من هذا الباب العين فيه ساكنة ، والألف بدلة ، فيكره هذا كما يكره التضعيف " .

يعنى أنك لو حذفت الياء من شديدة ونحوها لوجب أن يقال شددى ، فيجمع حرفان من جنس واحد ، وهو مما يستثقلونه [3] .

ثالثاً : إذا نسبت إلى (فَعَوَلَة) فحكمها فى النسب عند سيبويه [4] حكم (فَعِيلَة) فتسقط الواو ، كما سقطت الياء ، ويفتح عين الفعل المضمومة كما فتح المكسورة ، وحجته فى ذلك أنه قد وجد فى

---

(١) ينظر : شرح المفصل ٥/ ١٤٦ .

(٢) الكتاب ٣/ ٣٣٩ .

(٣) ينظر : اللباب ٢/ ١٥٤ ، وشرح المفصل ٥/ ١٤٦ .

(٤) ينظر : الكتاب ٣/ ٣٣٩ .

(فَعَولة) من الثقل ما وجد فى (فَعِيلة) فكانت مثلها مع أن العرب قد قالت فى النسب إلى (شَنُوءَة) : شَنِئِىّ [1] .

وذهب المبرد [2] إلى أن النسب إليه على لفظه ، ويجعل (شنيأ) من الشاذ ، وعلل ذلك بأسباب ، ذكرها ابن يعيش ، ثم قال : " وقول أبى العباس متين من جهة القياس ، وقول سيبويه أشد من جهة السماع "[3] .

ويبدو أن ابن إياز قد تبع سيبويه فى حذف الياء والواو من (فعيلة وفعولة) وعلل ذلك بأنهم أرادوا بذلك الفرق بين النسب إلى المذكر والمؤنث ،واشترط ما اشترطه الصرفيون من صحة العين ، وعدم التضعيف [4] .

هذا وقد أشار ابن إياز بأن حذف الواو أو الياء من هاتين الصيغتين إنما هو فى المؤنث ، فإن ورد الحذف فى غيره كان قليلاً ، كقولهم فى (ثَقِيف) : ثقفى [5] وعكسه ، فقد جاء فيما فيه التاء أسماء قليلة بإثبات الياء ولا يقاس عليها ، فمما جاء منه بإثبات الياء ، ما حكاه سيبويه قال [6] وقد تركوا التغيير فى مثل (حَنِيفَة) ولكنه شاذ قليل ، قد قالوا فى سَلِيمَة : سليمى، فى عَمِيرة كلب : عَمِيرِىّ ، وقال يونس : هذا قليل خبيث ... " .

---

(١) ينظر : المسائل العضديات ص ٣ ، واللباب ٢/ ١٥٤ ، وشرح المفصل ٥/ ١٦٤ ، وشرح الشافية ٢/ ٢١ ، وارتشاف الضرب ٢/ ٦١٤ .

(٢) ينظر مذهب المبرد فى : اللباب ٢/ ١٥٤ ، وشرح المفصل ٥/ ١٤٦ ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢/ ٣١٨ ، وشرح الشافية ٢/ ٢٣ ، وارتشاف الضرب ٢/ ٦١٤ ، والمساعد ٣/ ٣٦٥ .

(٣) شرح المفصل ٥/ ١٤٧ .

(٤) ينظر : شرح التصريف ص ١٧٠

(٥) ينظر : الكتاب ٣ / ٣٣٥ ، وشرح الجمل ٢ / ٣٢٢ ، وشرح الشافية ٢/ ٢٠ ، ٢٩ ، وارتشاف الضرب ٢/ ٦١٥ ، وشرح الأشمونى ٤/ ١٨٧ .

(٦) الكتاب ٣/ ٣٣٩ .

تعليق :

خلاصة القول فى هذه المسألة أن فى النسب إلى (فَعِيلَة) أو (فَعُولَة) التزم حذف التاء أو الواو وفتح العين ، فيقال فى النسبة إلى (حَنِيفَة : حَنَفِيّ) وإلى (شَنُوءة : شَنَئِيّ) ، وقد اشترط الصرفيون فى الحذف أن تكون العين حرفاً صحيحاً ، وألا تكون العين واللام من جنس واحد وعلة ذلك وأسبابه تقدمت فى التوضيح .

وهناك ألفاظ شذت عن القياس ، فقد جاءت بإثبات الياء ألفاظ لا أقروها على لفظها منها أنهم قالوا : عَمِيرِيّ فى عَمِيرَة كلب ، وسَلِيقِيّ فى السَّلِيقَة ، وسَلِيمِيّ فى سَلِيمة " .

وتجدر الإشارة إلى ما قاله الرضى فى شرحه لنص ابن الحاجب : قوله[1] : " سَلِيمِيّ فى الأزد ، عَمِيرِيّ فى كلب يعنى إن كان فى العرب سَلِيمة من غير الأزد وعَمِيرة فى غير كلب أو سميت الآن بسَلِيمة أو عَمِيرة شخصا أو قبيلة أو غير ذلك ، قلت : سَلَمِيّ وعَمَرِيّ على القياس ، والذى شذ هو المنسوب إلى سَلِيمة قبيلة من الأزد ، وإلى عَمِيرة قبيلة من الكلب . كأنهم قصدوا الفرق بين هاتين القبيلتين وبين سَلِيمة وعَمِيرة من قوم آخرين " .

---

(١) شرح الشافية ٢/ ٢٨ .

التنبيه العاشر

النسب إلى (فَعِيل) و (فُعَيْل) من بنات الياء والواو

إذا نسبت إلى اسم آخره ياء مشددة قبلها حرفان كـ (غَنِيّ) و (أُمَيَّة) حذفت أولى الياءين ، وقلبت الثانية واواً فتقول : (غَنَوِيّ) و (أُمَوِيّ) وشذ إقرار الياءين فى نحو : (أُمَيِّيّ) كما سيأتى ، ولكن هل هناك فرق بين إقرار الياءين فى نحو : (أُمَيِّيّ) وفى (غَنِيِّيّ) ؟ يجيب على هذا السؤال ابن إياز فى تنبيهه .

قال ابن إياز : وهنا تنبيه :

" وهو أن ابن الحاجب [1] قال فى شرح تصريفه : وجاء (أُمَيِّيّ) بخلاف (غَنَوِيّ)[2] فإنه لم يجيء (غَنِيِّيّ) لأنهم لو قالوا : (غَنِيِّيّ) لجمعوا بين كسرتين وأربع ياءات [3] و (أُمَيِّيّ) ليس قبل الياء الأولى كسرة [4] فاغتفر فيه هذه اللغة [5] ، ولم يغتفر فى (غَنِيِّيّ) انتهى كلامه .

---

(١) ينظر : شافية ابن الحاجب بشرح الرضى ٢/ ٢٠

(٢) نسبة إلى عنز بن أعصر ، وقيل بعصر ، واسمه : منبه بن سعد بن قيس عيلان . ينظر اللباب فى تهذيب الأنساب لابن الأثير الجزرى ٢/ ١٥١ .

(٣) الكسرتان : كسرة النون وكسرة الياء الأولى المتحركة .

(٤) لأن الميم فى (أُمَيِّيّ) مفتوحة ، فليس كسرة واحدة هى كسرة الياء الأولى المتحركة

(٥) فى الكتاب ٣/ ٣٤٤ : " وزعم يونس أن ناساً من العرب يقولون : أُمَيِّيّ فلا يغيرون " وانظر هذه اللغة فى : الأصول ٣/ ٧٢ ، والخصائص ٢/ ٢٣٢ ، واللباب فى علل البناء والإعراب ٢/ ١٥١ ، وشرح المفصل ٥/ ١٤٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٢٣ ، وشرح الشافية للرضى ٢/ ٢٣ ، وارتشاف الضرب ٢/ ٦٠٩ ، والمساعد ٣/ ٣٦١ .

وأرى فيه نظراً ؛ وذلك أن العبدى [1] وجماعة من النحاة نقلوا أنه قيل : (عَلِيّ) [2] فجمعوا بين أربع ياءات وكسرتين .

وعندى أن الفرق بينهما أن الياء الأولى فى (أُمَيَّة) للتصغير [3] .

والياء الثانية منقلبة عن الواو ، وذلك لأنه تصغير (أُمَة) وأصل (أُمَة) : (أُمَوَة) بدليل قولهم فى الجمع (أُمَوَات) ثم لما اجتمعت الياء والواو والسابق منهما ساكن ، قلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء .

بخلاف الياء الأولى فى (عَلِيّ) فإنها زائدة لغير معنى فى المد ، فاحتمل ذلك الثقل فى (أُمَيَّة) محافظة على حرف المعنى ، وكان ذلك أحسن من (عَلِيّ) ؛ لأن فيه احتمالاً للثقل من غير محافظة على شىء " [4] .

وبيان هذه المسألة فيما يأتى :

إذا كانت لام (فَعِيل) و(فُعَيل) ياء ، نحو : عَلِيّ ، وقُصَيّ ثم النسب إليهما تحذف أولى الياءين ، وتقلب الثانية واواً ، فتقول : (عَلَوِيّ ، وقُصَوِيّ ...) .

واعلم أن ما كان من هذا النوع فإنه يستوى فى النسب إليه ما كان فيه تاء التأنيث ، وما ليس فيه ، فالنسبة إلى (عَلِيّ وعَلِيَّة) (عَلَوِيّ) وكذا (قُصَيّ وأُمَيَّة) ، تقول : (قُصَوِيّ) و (أُمَوِيّ) فلا فرق بين ما فيه التاء وغيره [5] .

---

(١) العبدى : هو أحمد بن بكر بن أحمد بن بقية العبدى ، أبو طالب أحد أئمة النحاة المشهورين ، قرأ على السوال والرمانى والفارسى ، وله شرح الإيضاح وشرح كتاب الجرمى ، مات سنة ٤٠٦ هـ .
- ترجمته فى : إنباه الرواة ١/ ٣٨٦ ، والبلغة ص ٥٤ ، وبغية الوعاة ١/ ٢٩٨ .

(٢) ينظر : الكتاب ٣/ ٣٤٤ ، والتذييل ٢/ ١٥٠ ، وشرح الشافية للرضى ٢/ ٢٣ .

(٣) ينظر : المقتضب ٣/ ١٤٠ .

(٤) شرح التعريف بضرورى التصريف ص ١٦٤ .

(٥) ينظر : شرح المفصل ٥/ ١١٩ .

وإنما حذفوا الياء الأولى من (فَعِيل وفُعَيل) لأجل التخفيف ، حذفوا لأجل حصول الثقل المفرط ، لو قيل : (عَلِيّ وقُصَيّ) فى الياء القريب من الثلاثى ، خففوا هذا بحذف الياء الأولى الساكنة ؛ لأن ما قبل ياء النسبة لا يكون إلا متحركاً بالكسر ، والأولى مد فلا يتحرك ؛ وتقلب الياء الباقية واواً لئلا يتوالى الأمثال ؛ فإن الواو وإن كانت أثقل من الياء لو انفردت ؛ لكنهم استراحوا إليها من ثقل تتالى الأمثال كما ذكرنا [1] .

قال سيبويه : [2] : " ... وذلك أنهم كرهوا أن تتوالى فى الاسم أربع ياءات ، فحذفوا الياء الزائدة التى حذفوها من سُلَيْم وثَقِيف حيث استثقلوا هذه الياءات ، فأبدلوا الواو من الياء التى تكون منقوصة ، لأنك إذا حذفت الزائدة فإنما تبقى التى تصير ألفاً ، كأنه أضاف إلى فَعَلٍ أو فُعَلٍ " .

يعنى (غَنِيّ) آخره ياء مشددة ، وهما ياءان فى الحكم ، والياء الأولى زائدة ، وهى ياء (فَعِيل) والثانية لام الكلمة ، فإذا نسبت إليه ألحقته ياء النسبة ، وهى مشددة بياءين فيتوالى فى آخر الكلمة أربع ياءات فعل ، فعمدوا إلى الزائدة فحذفوها فبقى بعد الحذف (غَنِي) مكسور النون ، بمنزلة (نمر) ففتحوا النون كما فتحوا النون فى (نَمَرِيّ) ولما انفتحت انقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت فى التقدير : غَنَيٍ ، مثل رَحَى ، ثم قلبت الألف واواً كما تقلب فى النسب إلى (رَحَى) فتقول : (غَنَوِيّ ، كما تقول : رَحَوِيّ ، وحكم (فُعَيل وفُعَيْلة) .

من ذلك نحو : قُصَيّ وأُمَيَّة كذلك ، تحذف ياء التصغير والعين مفتوحة ، فتقلب اللام ألفاً سواء كانت من ذوات الواو أو من ذوات الياء

---

(١) ينظر : شرح الشافية ٢/ ٢٢ .

(٢) الكتاب ٣/ ٣٤٤ .

تقول فى النسب إلى (قُصَىّ : قُصَوِىّ) بحذف الياء للنسب كراهية اجتماع أربع ياءات ، على ما تقدم ثم قلبت اللام ألفاً فصار (قصى) فتصورا كـ (هدى) فقلبت ألفه واواً فقالوا فى النسب (قُصَوى) وفى (أُمَيّ) : (أُمَوِىّ) [1] .

هذا ، ومن العرب من يحتمل الثقل ، ويقره على حاله ، ويجمع بين أربع ياءات ، ويقول : (أُمَيِّىّ) و (قُصَيِّىّ) [2] .

قال سيبويه [3] : " وزعم يونس أن ناساً من العرب يقولون : (أُمَيِّىّ) ، فلا يغيرون لما صار إعرابها كإعراب ما لا يعتل ، شبهوه به ، كما قالوا : طَيِّئ ، وأما (عَدِيِّىّ) فيقال ، وهذا أثقل ، لأنه صار مع الياءات كسرة " .

فوجه ذلك أنه لما كان يدخل الياء المشددة الإعراب ، فيقال : هذا صبيٌّ وعدىٌّ ، ورأيت صبيًا وعديًا ، ومررت بصبيٍّ وعدىٍّ شبهوه بالصحيح ، فنسبوا إليه كما ينسب إلى الصحيح ، هذا وقد اعترض ابن إياز على ما ذكره ابن الحاجب من إقرار الياءين - على اللغة التى ذكرها يونس - فقد قال ابن الحاجب : وجاء (أُمَيِّىّ) بخلاف (غَنَوِىّ) فإنه لم يجيء (غَنِيِّىّ) ، لأنهم لو قالوا : غَنِيِّىّ لجمعوا بين كسرتين وأربع ياءات ، يقصد أنه ليس الثقل فى نحو : (أُمَيِّىّ) لانفتاح ما قبل أولى الياءين المشددتين كالثقل فى نحو (غَنِيِّىّ) ، لأن هنا مع الياءين المشددتين كسرتين ، فلهذا كان استعمال نحو (أُمَيِّىّ) بياءين مشددتين أكثر من استعمال نحو : عَدِيِّىّ كذلك [1] .

---

(١) ينظر : شرح المفصل ٥/ ١٤٨ .
(٢) ينظر : مراجع حاشية ٥ من ص ٩٢ .
(٣) الكتاب ٣/ ٣٤٤ ، ٣٤٥ .
(٤) ينظر : شرح الشافية ٢/ ٩٣ .

وقد اعترض ابن إياز على كلام ابن الحاجب وجعل فيه نظراً من قبل أن جماعة من النحاة نقلوا على اللغة التى سمعت عن العرب أنه كما قيل : (أُمَيّ) قيل : (عَدِيّ) ، فليس كما قال ابن الحاجب من أنه لم يجيء (غَنِيّ) .

وعلى المسموع من بعض العرب أنهم قالوا : (أُمَيّ) كما قالوا - أيضاً - عَدِيّ ، وإن كان الأول أكثر ، لعلة ذكرها ابن إياز وهو أن الفرق بينهما : أن الياء الأولى فى (أُمَيّة) للتصغير ، والياء الثانية منقلبة عن الواو ، وذلك لأنه تصغير (أمة) وأصل (أمة) : أَمَوَة ، بدليل قولهم فى الجمع (أموات) ، ثم لما اجتمعت الياء والواو والسابق منهما ساكن قلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء .

بخلاف الياء فى (غَنِيّ) فإنما زائدة لغير معنى فى المد ، فاحتمل ذلك الثقل فى (أُمَيّ) محافظة على حرف المعنى - وهو ياء التصغير - وكان ذلك أحسن من (عَدِيّ) لأن فيه احتمالا للثقل من غير محافظة على شيء [1] .

تعقيب :

خلاصة القول فى هذه المسألة : أنك إذا نسبت إلى اسم آخره ياء مشددة قبلها حرفان كـ (غَنِيّ) ، و(أُمَيّة) ، حذفت أولى الياءين وقلبت الثانية واواً ، فتقول : غَنَوِىّ ، وأُمَوِىّ .

وإنما حذفوا الياء الأولى ، وقلبوا الثانية واواً لأجل التخفيف ، أى : فراراً من الثقل المفرط ، لو قيل : (غَنِيِّىّ) مثلاً .

---

(١) شرح التعريف بضروري التصريف

وقد نقل عن بعض العرب إقرار الياءين فى نحو : (أُمَيَّىَ وعَدِيَّىَ) لكن إقرار الياءين فى نحو (أُمَيَّ) أكثر من نحو :(عَدِيِّى) ، وقد علل الصرفيون ذلك بأنها أخف فى (أُمَيَّ) لأنها على الرغم من إجتماع أربع ياءات إلا أن ما قبل الياء الأولى المضعفة مفتوح ، بخلاف نحو : (عَدِيِّىَ) فإن ما قبل الياء الأولى مكسور .

والمنقول عن الصرفيين . كما تقدم - أنه كما سمع (أُمَيَّ) سمع (عَدِيَّ) وليس كما ذهب إليه ابن الحاجب .

وقد علل ابن إياز بأن كثرة سماع الأول دون الثانى ترجع إلى أن الياء الأولى فى (أمية) للتصغير فاحتمل الثقل فى (أُمَيَّ) محافظة على حرف المعنى . بخلاف الياء الأولى فى (غنى) فإنها زائدة لغير معنى ، ففى إقرار الياء فى (غَنِيَّ) احتمال للثقل من غير محافظة على شىء .

التنبيه الحادى عشر

النسب إلى ما آخره ألف ثالثة

إذا نسبت إلى مقصور ثلاثى قلبت ألفه واواً ؛ لأن ياء النسب لا يسكن ما قبلها ، والألف لا تكون إلا ساكنة ، تقول : عَصَوِىّ ، ورَحَوِىّ فى النسب إلى (عَصَا ورَحَى) ولا فرق فى ذلك بين ما أصله الواو وما أصله الياء ، فإن القلب إلى الواو فيهما ، وإنما قلبت الألف ولم تقر ؛ لأن هذه الياء يلزم كسر ما قبلها ، وقد ذكر ابن إياز علة قلب الألف واواً فى تنبيه :

قال ابن إياز : وهنا تنبيه :

" فمنهم من يقول : قلبت الألف كما ذكرنا [1] ، ومنهم من يقول : ردت الألف إلى أصلها وهو الواو [2] ، وكان الرد إلى الأصل أولى من إدخال الكلمة حرفاً ليس منها نعم لم يمكن الرد إلى الياء فيما أصل الألف ذلك ؛ لئلا تتوالى الياءين والأولى مكسورة ، فعدل إلى أختها وهى الواو [3] .

ألا ترى إلى اجتماعهما ردفين فى القصيدة الواحدة ، نحو : سعيد وعمود ، وكثير وقدور ، ولا يجوز مع واحدة ، منها الألف البتة [4] . ولذلك قال أبو الفتح فى الخصائص : " أو غيرها " [5] .

---

(١) ذكر : إنما قلبت الألف ولم تقر ، لأن هذه الياء يلزم كسر ما قبلها وقد علم أن الألف لا تثبت مع التحريك بل تصير همزة " . شرح التعريف ص ١٧٤ .

(٢) ينظر : المقرب ٢/ ٦٣

(٣) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ١٤٩ .

(٤) قال أبو الفتح فى الخصائص ١/ ١١٦ فى إجراء واو شنوءة مجرى ياء فعيلة : " وذلك أنهم أجروا فعولة مجرى فعيلة لمشابهتها إياها من عدة أوجه :

أحدها : أن كل واحد من (فعولة وفعيلة) ثلاثى ، ثم إن ثالث كل واحد منهما حرف لين يجرى مجرى صاحبه ، ألا ترى إلى اجتماع الواو والياء ردفين ، وامتناع ذلك فى الألف ، وإلى جواز حركة كل واحدة من الياء والواو وامتناع ذلك فى الألف " .

(٥) شرح التعريف ص ١٧٤

وبيان هذه المسألة فيما يأتى :

إذا وقعت الألف ثالثة فى الأسماء المتمكنة فلا تكون إلا منقلبة عن واو نحو : عَصًا ، أو عن ياء نحو : رَحًى ، فإذا نسبت إلى شيء من ذلك قلبت الألف واواً ، سواء كانت من الواو ، أو من الياء [1] تقول فى (عَصًا وفَتًى): عَصَوِىّ وفَتَوِىّ ، كما تقول فى (رَحًى وقَفًى): رَحَوِىّ وقَفَوِىّ ، وذلك لأنك أدخلت ياء النسبة ، ولا يكون ما قبلها إلا مكسوراً ، والألف لا تكون إلا ساكنة ، فاحتاجوا إلى حرف يكسر فقلبوها واواً .

وكرهوا الياء فى ذوات الياء ؛ لأنهم لو قلبوها ياء لقالوا : رَحَيِىّ وقَفَيِىّ ، فكانت تجتمع ثلاث ياءات ، وكسرة فى الياء الأولى وذلك مما يستثقل ؛ لأنه قريب من (أُمَيِّىّ) [2] .

قال ابن إياز : [3] إنما قلبت الألف ولم تقر ؛ لأن هذه الياء يلزم كسر ما قبلها ، وقد علم أن الألف لا تثبت مع التحريك بل تصير همزة . . وقد ذكر سيبويه علة ذلك فقال [4] : " وإنما منعهم من الياء إذا كانت مبدلة استثقالاً لإظهارها أنهم لم يكونوا ليظهروها إلى ما يستخفون ؛ إنما كانوا يظهرونها إلى توالي الياءات والحركات وكسرها ، فيصير قريباً من (أُمَيِّىّ) فلم يكونوا

(١) ينظر : الكتاب ٣/ ٣٤٢ ، والمقتضب ٣/ ١٣٦ واللباب ٢/ ١٤٧ ، وشرح المفصل / ١٤٩ ، وشرح اللمعة الوردية الكبرى ٣/ ١٠٢٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢١٦ ، وشرح الشافية ٢/ ٣٨ ، والارتشاف والضرب ٢/ ٦٠٩ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٥/ ١٢٦ ، والمساعد ٣/ ٣٥٧ .

(٢) ينظر : شرح المفصل ٥/ ١٤٩ .

(٣) شرح العزيفة بتصرف التصريف ص ١٧٤ .

(٤) الكتاب ٣/ ٣٤٢ .

يردوا الياء إلى ما يستثقلون إذ كانت مبدلة فراراً مما يستثقلون قبل أن يضاف إلى الاسم ، فكرهوا أن يردوا حرفاً قد استثقلوه قبل أن يضيفوا إلى الاسم فى الإضافة ...الخ .

لماذا لم تحذف الألف لالتقاء الساكنين ؟

أجاب أبو البقاء العكبرى على هذا السؤال فقال : ... ولم تحذف الألف لالتقاء الساكنين ؛ لأن الاسم الثلاثى أقل الأصول ، فالحذف منه إجحاف به ومؤد إلى اللبس [1] .

وقال الرضى [2] : " وإنما لم يحذف الألف للساكنين كما تحذف فى نحو : الفتى الظريف ؛ لأنها لو حذفت وجب بقاء ما قبل الألف على فتحته دلالة على الألف المحذوفة ، لأن ما حذف لعلة لا نسياً تبقى حركة ما قبل المحذوف فيه على حالها كما فى : قاضٍ وعصاً فكنت تقول فى النسبة إلى : عصاً وفتىً : عَصَىٌّ وفَتَىٌّ بالفتح ، إذ لو كسر ما قبل الياء لالتبس بالمحذوف لامه نسباً كيدي ودمي ، فكان إذن يتخرم أصلهم الممهد ، وهو أن ما قبل ياء النسبة لا يكون إلا مكسوراً فى اللفظ ليناسبها ... " .

تعقيب

خلاصة القول فى هذه المسألة أن فى النسبة إلى الاسم الثلاثى المقصور فإن الفه تقلب واواً سواء كان أصلها الواو أو أصلها الياء أقول عَصَوِىّ وفَتَوِىّ وقد علل بعضهم قلب الألف إلى الواو لأن ياء النسبة يلزم كسر ما

(١) اللباب فى علل البناء والإعراب ٢/ ١٤٧ .

(٢) شرح الشافية للرضى ٢/ ٣٨

قبلها والألف لا تثبت مع التحريك ، وعلل بعضهم أن الألف ردت إلى الواو ، وكان هذا الرد إلى الأصل أولى من إدخال الكلمة حرفاً ليس منها.

وإنما لم يرد إلى الياء فيما أصل الألف فيه ياء لئلا تتوالى الياءات والأولى مكسورة فعدل إلى الواو وهي أختها ، يدل على ذلك اجتماعهما ردفين في القصيدة الواحدة .

التنبيه الثاني عشر

النسب إلى ما آخره ألف رابعة لغير تأنيث

إن كانت الألف لغير تأنيث والاسم على أربعة أحرف والرابع ألف مقصورة وثانيها ساكن فإما أن تكون منقلبة عن أصل نحو : مَلْهَى ، أو زائدة للإلحاق نحو : أَرْطَى ، ذكر ابن إياز أنها يجوز فيها وجهان : أن تقلب الألف واواً ، وأن تحذف ، أقول مَلْهَوِيّ ، ومَلْهِيّ ، وأَرْطَوِيّ ، وأَرْطِيّ ، ثم ذكر تنبيهاً معللا فيه على قول ابن مالك : " فإن وقعت الألف لغير تأنيث اختير قلبها واواً " .

قال ابن إياز : " وهنا تنبيه : وهو أنه إنما قال : فإن وقعت لغير تأنيث ، ولم يقل : فإن وقعت أصلية ، ليدخل فيه (أَرْطى) ونحوه ، إذ ألفه ليست أصلية ، بل زائدة للإلحاق بـــ (جَعْفَر) فحكمها حكم الأصلية [1] فتقول : أَرْطَوِيّ ، وأَرْطِيّ " [2] .

وبيان هذه المسألة فيما يأتي :

إذا وقعت الألف رابعة والثاني ساكن ، وهي منقلبة عن حرف أصلي كـ (مَلْهَى و مَرْمَى) ففي النسب إليها يجوز فيها وجهان :

أحدهما : أن تقلب الألف واواً فيقال في النسب إلى (مَلْهَى) مَلْهَوِيّ ، وإلى (مَرْمَى) مَرْمَوِيّ ، وذلك لأنها بدل من اللام ، فكان حكمها حكم عَصًا ورَحًى ، فكما تقول : عَصَوِيّ وقَنَوِيّ كذلك تقول : مَلْهَوِيّ ،

---

(١) تنظر هذه المسألة في : الكتاب ٣/ ٣٥٣ ، والمقتضب ٣/ ١٤٧ ، والتكملة ص ٥٤ ، والتعليقة على كتاب سيبويه للفارسي ٣/ ١٧٦ ، واللباب ٢/ ١٤٧ ، ١٤٨ ، وشرح المفصل ٥ / ١٤٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٢٣ ، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٥٩١ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٣٠٤ ، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٣٩ ، وارتشاف الضرب ٢/ ٦٠٧ ، وشفاء العليل ٣/ ١٠١٨ ، والبهجة المرضية ص ٤٥٢ .

(٢) شرح التعريف بضروري التصريف ص ١٧٧ .

ومَرْمَوِيّ ، فهى منقلبة عن أصل يحافظ عليها [1] .

ثانيهما : أن تحذف الألف فتقول : (مَلْهِيّ ، ومَرْمِيّ) تشبيهاً بألف التأنيث المقصورة نحو (حُبْلَى) فالأجود فيه أن تقول : حُبْلِيّ [2] ، فتشبهوا الأصلى بالزائد .

ووجهه : أنها بعد ثلاثة أحرف ، فحذفت استخفافاً .

قال سيبويه [3] : هذا باب الإضافة إلى كل اسم آخره ألف مبدلة من حرف من نفس الكلمة على أربعة أحرف ، وذلك نحو : مَلْهَى ومَرْمَى وأعْشَى وأعْمَى وأعْيَا ، فهذا يجرى مجرى ما كان على ثلاثة أحرف وكان آخره ألفاً مبدلة من حرف من نفس الكلمة نحو : (حَصًى ورَحًى) ثم قال : " فإن قلت فى (مَلْهَى) مَلْهِيٌّ لم أر بذلك بأساً ، كما لم أر بـ (حُبْلَوِيّ) بأساً " .

والوجه الأول : وهو قلب الألف واواً هو المختار والأجود ، قال ابن يعيش [4] : " أجودها أن تقلب الألف واواً فيقال فى النسب إلى (ملهى) ملهوى .... " .

وقال ابن مالك [5] : " فإن وقعت الألف لغير تأنيث اختير قلبها واواً " .

وقال فى شرح الكافية الشافية [6] : " ... وقلبها واواً هو الكثير " .

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ١٥٠ ، والإيضاح فى شرح المفصل ١ / ٥٩١ .

(٢) ينظر : شرح المقدمة الجزولية ٣/ ١٠٢٩ ، وشرح الشافية ٢/ ٣٩ ، وارشاد السالك الى ابن مالك لابن قيم الجوزية ٢/ ٩٤٢ .

(٣) الكتاب ٣ / ٣٥٣ ، ٣٩٠ .

(٤) شرح المفصل ٥ / ١٥٠ .

(٥) شرح التسهيل ص ١٧٧ .

(٦) شرح الكافية الشافية ٢ / ٢٠٧ .

وقال ابن الحاجب [1] : فإن كانت أصلية قلبتها كذلك محافظة على الحرف الأصلى ، وقد جاء حذفها استقالاً .. " .

وقال ابن عصفور [2] : " ... فتقول : مَلْهَوِيّ ، وقد يجوز حذف الألف وذلك قليل ، فتقول : (مَلْهِيّ) .

وأجاز السيرافى [3] فى المنقلبة عن أصل وجهاً ثالثاً وهو أنه يزاد قبل الواو ألفاً ، أى : يزيدون ألفاً مع قلبها واواً ، فيقولون : (مَلْهَاوِيّ) وذلك تشبيهاً بالزائدة الممدودة للتأنيث كالتى فى صحراء ، تقول : صحراوي [4] .

قال ابن يعيش [5] : " وهو ضعيف " .

أما إذا كانت الألف للإلحاق مثل : مِعْزًى وذِفْرًى وأرْطًى فحكمها حكم الأصلية .

الأول والثانى : الحذف والقلب ، ذكرهما سيبويه [6] ، ولكنه جعل الحذف أجوز .

قال المبرد [7] : أما ما كانت ألفه أصلاً أو ملحقة بالأصل منصرفة فى النكرة . فإن الوجه فيه والحد إثبات الألف وقلبها واواً ، للتحرك الذى يلزمها ، وذلك قولك فى النسب إلى ملهي : ملهوى ، وإلى معزى : معزوى ، وإلى أرطى : أرطوى ... " الخ .

---

(١) الإيضاح فى شرح المفصل ١ / ٥٩١ .

(٢) شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢ / ٣١٨ .

(٣) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافى ٥ / ٣٩٩ - ورسالة دكتوراه فى كلية اللغة العربية بالقاهرة ، وينظر أيضاً : ارتشاف الضرب ٢ / ٦٠٧ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٥ / ١٢٦ ، والمساعد ٣ / ٣٥٩

(٤) ينظر : شرح الشافية ٢ / ٤٠ .

(٥) شرح المفصل ٥ / ١٥٠ .

(٦) ينظر : الكتاب ٣ / ٣٥٤ .

(٧) المقتضب ٣ / ١٤٧

وحذفها وهى زائدة للإلحاق أجود من قبلها واواً نص على ذلك ابن عصفور[1]، وذكر المرادى أن أجودها القلب [2]

الوجه الثالث : حكاه أبو زيد [3] ، تقول فى : أَرْطَى (أَرْطَاوِىً) بزيادة الف قبل الواو .

قال الرضى [4] : جاز تشبيه المنقلبة والأصلية والتى للإلحاق بالف التأنيث المقصورة فى الحذف ، فتقول : مَلْهَىٌّ وحَتَّىٌّ وأَرْطِيٌّ ، وبالف التأنيث الممدودة ، تقول : مَلْهَاوِىٌّ وحَتَاوِيٌّ وأَرْطَاوِىٌّ " .

هذا ولم يذكر ابن إياز فى تنبيهه الوجه الثالث ، وإنما أشار إلى الوجه الأول والثانى ، فقد قال معلقاً على قول ابن مالك : " فإن وقعت الألف لغير تأنيث الحق قبلها واواً " .

قال ابن إياز : إنما قال : فإن وقعت لغير تأنيث ، ولم يقل : فإن وقعت أصلية ليدخل فيه (أرطى) ونحوه ، إذ ألفه ليست أصلية ، بل زائدة للإلحاق بـ (جعفر) فحكمها حكم الأصلية ، فتقول : أَرْطَوِىٌّ ، وأَرْطِىٌّ " [5] .

وقد أشار ابن مالك إلى الوجه الثالث (أَرْطَاوِىٌّ) فى التسهيل [6] .

---

(١) ينظر : شرح الجمل ٢ / ٣١٨ .

(٢) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك ٥ / ١٢٦ .

(٣) ينظر قول أبى زيد فى : التكملة للفارسى ص ٥٤ ، وارتشاف الضرب ٢ / ٦٠٧ ، وشفاء العليل ٣ / ١٠١٨ ، والمساعد ٣ / ٣٥٩ .

(٤) شرح الشافية ٢ / ٤٠ .

(٥) شرح التعريف ص ١٧٧ .

تحقيقه :

خلاصة القول فى هذه المسألة : إذا وقعت الألف رابعة والثانى ساكن فإن كانت منقلبة عن حرف أصلى ، نحو : مَلْهَى يجوز فى النسب إليها وجهان : قلب الألف واواً تقول(مَلْهَوِىٌّ) وهو المختار .

وأن تحذف الألف ، فتقول : مَلْهِىٌّ ، وهو أقل .

وأجاز السيرافى وجهاً ثالثاً وهو أن تقول : مَلْهَاوِىٌّ .

أما إذا كانت الألف للإلحاق نحو : أَرْطَى ، فحكمها حكم الأصلية فى جواز الوجهين : الحذف فتقول : أَرْطِىٌّ ، والقلب واواً فتقول أَرْطَوِىٌّ ، والأجود الحذف ، وجعل بعضهم القلب أجود .

وحكى أبو زيد وجهاً ثالثاً وهو أن تقول : أَرْطَاوِىٌّ .

ولم يشر ابن إياز فى شرحه إلى هذا الوجه .

التنبيه الثالث عشر

النسب إلى ما آخره ياء رابعة فصاعداً مكسورٌ ما قبلها

في النسب إلى الاسم الذى آخره ياء رابعة مكسور ما قبلها نحو: المعتدي يجوز حذف الياء ، فتقول فيها (قَاضِيّ) وهو الأحسن ، وإن شئت أبدلت من الكسرة فتحه ، ومن الياء ألفاً ثم تقلب واواً ، فتقول : قَاضَوِيّ ، فإن كانت الياء خامسة فصاعداً وجب حذفها ، فتقول في النسب إلى (مُسْتَرْضٍ) مُسْتَرْضِيّ غير ، وقد أشار ابن إياز إلى هذه القضية في تنبيه معلقاً على قول ابن مالك: وتحذف رابعة فصاعداً .

قال بن إياز : وهنا تنبيه :

" وهو أنه لا يجب الحذف في الياء الرابعة [1] ، بل يجوز ، وليس في كلامه تبيين بل هو مرسل[2] ، فإذا كانت الياء خامسة فصاعداً وجب حذفها[3] ، تقول في النسب إلى (مشترٍ) : مشترى ، ولا يجوز الإبدال ، وعلته الطول وكثرة الحروف[4]، وهذا واضح"[5].

---

(١) ينظر هذا الموضع في : الكتاب ٣ / ٣٤٠ ، والتكملة ص ٥٥ ، واللباب ٢ / ١٤٩ ، وشرح المفصل ٥ / ١٥١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٣١٩ ، والمقرب ٢ / ٩٤ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٣٠٧ ، وشرح الشافية للرضي ٢ / ٤٤ ، وارتشاف الضرب ٢ / ٤١٠ ، والمساعد ٣ / ٣٦٢ ، والتصريح ٢ / ٣٢٩ ، وشرح الأشموني ٤ / ١٨٠ .

(٢) يعني ابن مالك قال : وتحذف رابعة فصاعداً .

(٣) ينظر : الكتاب ٣ / ٣٤٠ والتكملة ص٥٥ ، واللباب ٢ / ١٤٩ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٣٠٧ ، وشرح الشافية ٢ / ٤٥ ، وارتشاف الضرب ٢ / ٦٠٥ ، والمساعد ٣ / ٣٦٢ .

(٤) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب ٢ / ١٤٩ .

(٥) شرح التعريف بضروري التصريف ص ١٧٤ .

وبيان هذه المسألة فيما يأتي :

ما كان في آخره ياء من الأسماء المنسوبة ، وكانت هذه الياء رابعة مكسور ما قبلها ، فإن الباب فيه عند سيبويه[1] حذف الياء ، لالتقاء الساكنين ، تقول في (قاض) و (رَامٍ) ، ورجل يسمى (يَرْمِي) : قَاضِيّ ، ورَامِيّ ، ويَرْمِيّ ، وكان الأصل أن تقول : قَاضِيِيّ ، ورَامِيِيّ ، ويَرْمِيِيّ ، كما تقول في النسب إلى حاكم : حَاكِمِيّ ، وإلى يضرب : يضربي ، غير أنهم استثقلوا الكسرة على الياء المكسور ما قبلها فحذفوها ، ثم حذفوا الياء لسكونها ، وسكون الياء الأولى من ياءي النسب ، والياء لا يمكن إسكانها ؛ لأن ياء النسبة لا يكون ما قبلها إلا مكسوراً ، فحذفت لالتقاء الساكنين عند تعذر الإسكان [2] .

قال سيبويه [3]: " هذا باب الإضافة إلى كل اسم كان على أربعة أحرف فصاعداً إذا كان آخره ياء ما قبلها حرف منكسر .

فإذا كان الاسم في هذه الصفة أذهبت الياء إذا جئت بياءي الإضافة ؛ لأنه لا يلتقي حرفان ساكنان ، ولا تحرك الياءُ ؛ لأن الياء إذا كانت في هذه الصفة لم تنكسر ولم تنجر ، ولا تجد الحرف الذى قبل ياء الإضافة إلا مكسوراً ...الخ " .

قال الرضي[4] :" وإذا كانت المكسور ما قبلها رابعة ، فإن كان المنسوب إليه متحرك الثاني كـ (يَتَّقِي) مخفف (يتقي) فلا بد من حذف

---

(١) ينظر : الكتاب ٣ / ٣٤٠ ، وشرح المفصل ٥ / ١٥١ ، وشرح الشافية ٢ / ٤٤ ، وارتشاف الضرب ٢ / ٦٠٤ ، والمساعد ٣ / ٣٦٢ .

(٢) ينظر : علل النحو لابن الوراق ص ٧١٣ ، وشرح المفصل ٥ / ١٥١ .

(٣) الكتاب ٣ / ٣٤٠ .

(٤) شرح الشافية للرضي ٢ / ٤٤ ، ٤٥ .

الياء ، وكذا إن كان الثانى ساكناً عند سيبويه والخليل كـ (قاضٍ) و (يرمي) ؛ لأن الألف المنقلبة والأصلية رابعة جاز حذفها مع عكسها ، كما ذكرنا ، فحق الياء مع ثقلها بنفسها وبالكسرة قبلها وجوب الحذف إذا اتصل بها ياء النسبة "

ويجوز أن تقول : قَاضَوِيّ فى (قاضٍ) .

قال سيبويه [1] : وقال الخليل : من قال فى (يَغْرِبَ) يَغْرَبِيٌّ ، وفى تَغْلِبَ : تَغْلَبِيّ ، ففتح مغيراً ، فانه إن غير مثل : يَرْمَى على هذا الحد ، قال : يَرْمَوِيّ ، كأنه أضاف إلى " يَرْمَى :

ونظير ذلك قول الشاعر [2] :

فَكَيْفَ لَنَا بِالشُّرْبِ إِنْ لم تكنْ لَنَا

دَوَانِيقُ عِندَ الحَانَوِيِّ ولا نَقْدُ " .

وعلى هذا فيقول فى : القاضى ويرمى : قاضوى ويرموى ، ففتح المكسور ويقلب الياء ألفاً ، ثم ينسب إليه ، ويقلب الألف واواً ولا يحذف شيئاً [3] .

---

(١) الكتاب ٣ / ٣٤٠ ، ٣٤١ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لتميم بن مقبل فى ملحق ديوانه ص ٣٦٢ ، ولذى الرمة فى لسان العرب (حول) ، ولعمارة فى المحب ١/ ١٣٤ ، وشرح المفصل ٥/ ١٥١ ، وللفرزدق فى المقاصد النحوية ٤/ ٥٣٨ ، وبلا نسبة فى : الكتاب ٣/ ٣٤١ ، والمقرب ٢/ ٦٥ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٣٠٧ ، والمساعد ٣/ ٣٦٢ ، وشرح الأشمونى ٤/ ١٨٠ .

اللغة : الدوانيق : جمع دانق وهو عشر الدرهم ، ويروى : دراهم الشاهد فى قوله : الحانوى نسبة إلى (الحانة) وأصلها : حانية .

(٣) ينظر : اللباب ٢/ ١٤٩ .

قال الرضى : [1] ومن أجرى فى الصحيح نحو : تَغْلِبِيّ مجرى تَمِيمِيّ وهو المراد - لكون الساكن كالميت المعدوم ، يجري أيضاً فى المنقوص نحو : قاضٍ مُجْرَى (غَمٍ) فيقول : (قَاضَوِيّ ويَرْمَوِيّ) والحذف فى نحو (قاضٍ) هو المختار عند الصرفيين.

قال الفارسى : [2] " وإن كانت الياء المكسور ما قبلها رابعة فالأحسن ان تحذف ، فتقول فى قاضٍ : قَاضِيّ ، وفى ضارٍ : ضَارِيّ ، وإن شئت أبدلت من الكسرة فتحة ومن الياء ألفاً ، فقلت : قَاضَوِيّ ورَاضَوِيّ فى النسب إلى راضٍ وقاضٍ " .

قال ابن مالك : [3] " فإن كانت رابعة جاز فيها الحذف ، كقولك فى النسب إلى القاضِي : (قَاضَيّ) ، والقلب كقولك : قَاضَوِيّ ، والحذف هو المختار " .

قال أبو حيان : [4] " ... وأما القلب فمن شواذ تغيير النسب ، وكذا قال أبو عمرو [5] حانوى عنده شاذ .

لم يسمع هذا إلا فى بيت واحد " [6] .

هذا ، وقد أشار ابن إياز إلى جواز الحذف فى الياء الرابعة ، ولذا فقد قال فى تنبيهه معلقاً على قول ابن مالك : وتحذف رابعة فصاعداً " قال : [7] ..

---

(١) شرح الشافية للرضى ٢/ ٤٥ .

(٢) التكملة للفارسى ص ٥٥ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٢/ ٣٠٧ .

(٤) ارتشاف الضرب ٢/ ٦٠٥ .

(٥) قال ابن عقيل فى المساعد ٣/ ٣٦٢ :" ونص أبو عمرو وسيبويه والأخفش على شذوذ : قاضوى " .

(٦) وهو قول الشاعر :

فكيف لنا بالشرب إن لم يكن لنا ∴ دَوَانِيقُ عند الحَانَوِيّ ولا نَقْدُ .

(٧) شرح التصريف بضرورى التصريف ص ١٧٤ .

وهو أنه لا يجب الحذف فى الياء الرابعة ، بل يجوز ، وليس فى كلامه تبيين ، بل هو مرسل " .

وقد أشرت إلى أن الحذف هو المختار عند ابن مالك .

أما الياء المكسور ما قبلها إذا كانت خامسة فصاعداً وجب حذفها[1] ، تقول فى (مُشْتَرٍ) : مُشْتَرِىَ ، وفى مُسْتَسْقٍ : مُسْتَسْقِىَ .

قال ابن إياز : [2] " ولا يجوز الإبدال ، وعلته الطول وكثرة الحروف ، وهذا واضح " .

قال العكبرى[3] : " فإن كان خمسة أحرف فالحذف ؛ للطول لا غير " .

تعقيب :

خلاصة القول فى هذه المسألة أن الاسم الذى آخره ياء رابعة مكسور ما قبلها نحو : قاضٍ يجوز فيه حذف الياء ، فتقول فيه عند النسبة : (قاضِىَ) ويجوز قلب الياء واواً فيقول قاضَوِىَ ، والمختار عند النحاة الحذف ، بل منهم من حكم على ما سمع من قلب الياء واواً فى هذا الموضع بالشذوذ .

أما الياء المكسور ما قبلها إن كانت خامسة فصاعداً فلا كلام فى حذفها ، فحذفها واجب نحو : مُشْتَرِىَ فى النسبة إلى (مشترٍ) ، فإن هذا المقام تحذف فيه الألف مع خفتها وجوباً ، فهى مع الياء أوجب .

---

(١) ينظر : الكتاب ٣/ ٣٤٠ والتكملة ص ٥٥ ، واللباب ٢/ ١٤٩ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٢٠٧ ، وشرح الوشى ٢/ ٤٥ ، وارتشاف الضرب ٢/ ٦٠٥ ، والمساعد ٣/ ٣٦٢ .

(٢) شرح التصريف ص ١٧٤ .

(٣) اللباب ٢/ ١٤٩ .

التنبيه الرابع عشر

أغراض الزيادة

ذكر ابن إياز أن حروف الأسماء المتمكنة العربية والأفعال على ضربين أصلية ، وزائدة ، وأن الأصلى عند الصرفيين عبارة عن الحروف اللازمة للكلمة كيف تصرفت ، وهى تجرى مَجْرى الجنس للأنواع ، وأن الزائد ضده ، ثم تحدث عن أغراض الزيادة فى تنبيه ذكره .

قال ابن إياز : " وهنا تنبيه :

وهو أن الزائد قد يكون للمعنى كألف (ضَارِبٍ) الدالة على اسم الفاعل ، والميم فى (مُكْرِمٍ) الدالة علية ، والهمزة فى (أذْهَبْتُه) [1] الموجبة للتعدية ، وقد يكون للإلحاق [2] كواو (كَوْثَر) [3] وياء (صَيْرَف) [4] فإنهما ألحقا الكلمة بـ (جَعْفَر) .

وكذا (خِرْوَع) [5] ملحق بـ(دِرْهَم)، وذكر أبو الفتح [6] أنه ليس

---

(١) فى (ب) أذهبته .

(٢) معنى الإلحاق فى الاسم والفعل أن تزيد حرفاً أو حرفين على تركيب زيادة غير مطردة فى إفادة معنى ، ليصير ذلك التركيب بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى فى عدد الحروف وحركاتها المعينة والسكنات ... الخ ، يراجع فى ذلك : المنصف ١/ ٣٤ ، ٣٥ ، وشرح الشافية ١/ ٥٢ .

(٣) كوثر : فى معنى كثير . المنصف ١/ ٣٥ .

(٤) فى اللسان ٧/ ٣٢٩ (صرف) : " والصَّرَّافُ والصَّيْرَفُ والصَّيْرَفِىّ : النَّقَّادُ من الصَّارِفة ... " .

(٥) فى اللسان ٤/ ٦٧ (خرع) : " الخِرْوَعُ : كل نبات قَصِيفٍ رِيَّان من شجر أو عشب ، وكل ضعيف رِخْوٍ خَرِعٌ ... " .

قال سيبويه : " ... خِرْوَع فِعْوَل ، لأنه من التخرُّع والضعف ... " .

ينظر : الكتاب ٤/ ٣١٥ .

(٦) ينظر : الخصائص ٣/ ١٥ .

فى اللغة (فِعْوَل) إلا (بِرَوْع) [1] فى اسم ناقة و(جِدَوْل) [2] لغة فى الجَدْوَل ، و(عِرَوْع) .

وهذا الإلحاق ليس بمقيس ، إنما المقيس الإلحاق باللام [3] كـ (قَعْدَد) [4] ، (مَهْدَد) [5] و (جَلْبَب) [6] .

وقد يكون للمد كواو (عجوز) وياء (قضيب) وألف (كاتب) ، وقد يكون للعوض كهاء (زَنَادِقة) [7] وسين (يَسْطيع) [8] وقد يكون للتكثير

---

(١) فى اللسان ١/ ٣٨٠ (برع) : " وبَرُوعُ اسم امرأة وهي بروع بنت واثق ، وأصحاب الخليل يقولونه بكسر الباء ، وهو خطأ ، والصواب الفتح ؛ لأنه ليس فى الكلام فِعُول إلا عِرَوْع وجِدَوْل اسم واد ، وبَرُوع : اسم ناقة الراعي عَبْد بن حُصَين الحُنَيْنى . . . ؟

(٢) الجَدْوَل : النهر الصغير ، وحكى ابن جنى جِدْوَل بكسر الجيم على مثال : عِرَوْع . اللسان ٢/ ٢١٣ (جدل) .

وفى الخصائص ٣/ ١٥ : " . . . ألا ترى إلى عِرَوْع ، وبِرَوْع اسم ناقة ، فقد روى بكسر الفاء ، وفى " جِدَوْل " فقد رووياه عن العرب بكسر الجيم . . . " .

(٣) ينظر : شرح الشافية ١/ ٥٢ ، ٥٣ ، وتصريف الأسماء ص ٢٤ ، ٢٥ .

(٤) فى اللسان ١١/ ٢٤٠ (قعد) : " القَعْدَد والقُعْدَد : الجبان القاعد عن الحرب والمكارم والخير ، قال الأزهرى : رجل قَعْدَد وقُعْدَد إذا كان لئيماً من الحسب " . وينظر : الكتاب ٤/ ٤٦٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ١١٤ .

(٥) فى اللسان ١٣/ ٤٠٧ (مهد) : " مَهْدَد : اسم امرأة ، قال ابن سيده : وإنما قضيت على ميم مهداد لقلة أصل ، لأنها لو كانت زائدة لم تكن الكلمة مفكوكة وكانت مدغمة كـ (مَسَدّ ومَرَدّ) .

(٦) جلب وجُلْبب : ليس بالخطاب ، وفى اللسان ٢/ ٣١٧ (جلب) : " والمصدر الجَلَبة . . ؟ . وقال ابن جنى : جعل الخليل ياء جلبب الأولى كواو جهور وضهور . . . " . وينظر اللباب فى علل البناء والإعراب ٢/ ٢٢٥ .

(٧) الزنادِيق : القائل ببقاء الدهر ، فارسى معرب ، والجمع : الزنادقة . ينظر : اللسان : ٦ / ١٢ (زندق) .

وأصل جمع زِنْديق : زَنَادِيق ، قال المبرد : فإن حذفت الياء وجعلت الهاء ، قلت : بمقارنة زنادقة . . . ثم قال : كل ما لزمه حذف من هذا الباب يعوض هذه الزائدة فحاله فى العوض كحال ما حذف الزيادة التى ذكرناها " المنتخب ١/ ٢٤٣ .

(٨) سر صناعة الإعراب ١/ ١٩٩ : " وأما قولهم : استطاع يستطيع ، فللعب سيبويه فيه إلى أن أصله أطاع يُطيع ، وأن السين زيدت عوضاً من سكون عين الفعل ، وذلك أن أطاع أصله : أطوع ، فنقلت حركة الواو إلى الطاء ، فصار التقدير : أطَوْع فانقلبت الواو ألفاً لتحركها فى الأصل وانفتاح ما قبلها الآن " . وينظر : الكتاب ١/ ٢٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/ ٦ .

كميم (زُرْقُم) [1] وقد يكون للإسكان كألف الوصل ، وقد يكون للبيان كـ (سلطانيه) [2] [3] .

بيان هذه المسألة فيما يأتى :

أشار ابن إياز فى تنبيهه إلى الأغراض التى يزاد الحرف من أجلها ، وأجملها فى سبعة أغراض ، ذكرها كثير من الصرفيين [4] واكتفى بعض الصرفيين بذكر بعضها ، وهذه الأغراض أذكرها فيما يأتى :

أولها : إن الزيادة قد يكون الغرض منها الدلالة على معنى ، وهى أكثر الأغراض دوراناً فى كلامنا ، ومنها زيادة الألف فى (ضارب) الدالة على اسم الفاعل ، والميم فى (مكرم) الدالة على اسم الفاعل أيضاً ، وزيادة الهمزة فى أول الفعل اللازم فتعديه ، مثل : كَرُمَ زيدٌ ، وبزيادتها تقول : أكرمت زيداً ، وزيادة ألف المفاعلة الدالة ، على المشاركة نحو : خاصم وقاتل ، وزيادة الهمزة والنون فى (انكسر) الدالين على معنى المطاوعة ، وزيادة الهمزة والسين والتاء للدلالة على الطلب فى مثل : استغفر ، ومنه : حروف المضارعة إنما جاءت لتجعل الفعل يصلح لزمانين ، نحو قولك : زيد يقرأ ، ألا ترى أنه يصلح أن يكون

---

(١) فى لسان العرب ٦/ ٣٨ (زرق) : " الزُّرْقُم : الأزرق الشديد الزرق ، والمرأة زُرْقُم أيضاً والذكر والأنثى فى ذلك سواء " . وينظر زيادة الميم فى (زرقم) فى : الكتاب ٤/ ٣٢٥ ، والمنصف ١/ ١٥١ .

(٢) سورة الحاقة من الآية ٢٩ . والهاء فى (سلطانيه) ونحوه لبيان الحركة لتتفق رءوس الآى ينظر : البيان فى إعراب القرآن ٢/ ١٢٣٧ .

(٣) شرح التعريف بضرورى التصريف ص ٤٥ : ٤٧

(٤) يراجع فى ذلك : المنصف ١/ ١٣ - ١٧ ، اللباب فى علل البناء والإعراب ٢/ ٢٢٥ ، نزهة الطرف ١/ ٨٢ ، ٨٣ ، والممتع ص ١٣٩ ، ١٤٠ وسبك المنظوم ٢٦٢ والمبدع ص٧٠ ، والارتشاف ١/ ١٩٣ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٥/ ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، والتصريح ٢/ ٣٦٠

إخباراً عنه بأنه فى حال قراءة ، ويصلح أن يكون يراد به أنه سيقرأ فيما يستقبل [1] .

قال أبو حيان [2] : "..حرف المضارعة وهو أقوى الزوائد " .

وذكر ابن جنى [3] نماذج كثيرة تدل على الزيادة لمعنى .

ثانيها : أن الزيادة قد تكون لغرض الإلحاق ، كالواو فى (جَوْهر) و(كَوْثر) والياء فى (صَيْرَف) فإنها ألحقت بـ (جَعْفَر) ، والواو فى (حَوْلَق) ملحقة بـ (دِرْهَم) .

قال ابن جنى [4] " فما زيد فيه للإلحاق كثير ، منه (كَوْثَر وصَيْرَف) فالواو والياء فيهما زائدتان ، لأنهما من الكثرة والصرف ، وهما ملحقان بـ (جَعْفَر و سَلْهَب)... " الخ .

ثالثها : أن الزيادة قد تكون لغرض مد الصوت ، مثل الواو فى (عَجُوز وعَمُود) ، والياء فى (جَرِيب وقَضِيب) ، والألف فى (كِتَاب وسِرَاج) .

قال أبو الفتح بن جنى [5] : " لم يرد هذه وما أشبهها إلا امتداد الصوت والتكثير بها ؛ ولأنهم كثيراً ما يحتاجون إلى المد فى كلامهم ؛ ليكون المد عوضاً من شىء قد حذفوه ، أو للين الصوت فيه... " .

قال ابن عصفور [6] : " إنما زيدت هذه الحروف ليزول معها ثقل اللسان بالحركات المجتمعة ، أو ليزول معها اجتماع الأمثال فى نحو :

---

(١) ينظر : المنصف ١/ ١٥ ، ونزهة الطرف ١/ ٨٣ .
(٢) ارتشاف الضرب ١/ ١٩٣
(٣) ينظر : المنصف ١/ ١٥ .
(٤) المنصف ١/ ١٣ .
(٥) المنصف ١/ ١٤ .
(٦) المقرب ص ١٣٩ ، ١٤٠ .

شديد ، ومما يدل على أنهم قد يزيدون الحرف للفصل بين المثلين قولهم فى جمع قَرْدَد : قَرَادِيد [1] فى فصيح الكلام ، ولا تفعل العرب ذلك فيما ليس فى آخره مثلان إلا فى الضرورة ، نحو قوله : [2]

تَنْفِى يَدَاهَا الْحَصَى عَنْ كُلِّ هَاجِرَةٍ
نَفْىَ الدَّرَاهِمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ

رابعها : أن الزيادة قد تكون لغرض العِوَض ، نحو التاء فى (زَنَادِقَة) فإنها عوض من ياء زَنَادِيق ، فأصل جمع (زِنْدِيق) زناديق .

قال سيبويه : [3] والعِوَضُ قولهم : زَنَادِقَةٌ وزَنَادِيق ، وقَرَازِنَةٌ ، وقَرَازِينُ [4] حذفوا الياء وعوضوا الهاء ، وقولهم : أَسْطَاع يُسْطِيعُ ، وإنما هى أَطَاع يُطِيعُ ، زادوا السين وعوضوا الهاء من ذهاب حركة العين من أَفْعَلَ " .

قال المبرد [5] : " فإن حذفت الياء دخلت الهاء فقلت : بطارقة وزنادقة ثم قال : وكل ما لزمه حذف من هذا الباب بغير هذه الزائدة فحاله فى العوض كحال ما لحقته الزيادة التى ذكرناها" .

---

(١) فى اللسان ١١/ ٩٦ (قرد) : " والقُرْدُدُ : ما ارتفع من الأرض وغلظ ، وقد قالوا : قَرَادِيدُ فأدخلوا الياء كراهية التضعيف " .
(٢) البيت من البسيط ، وهو للفرزدق فى الكتاب ١/ ٢٨ ، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٥ ، وخزانة الأدب ٤/ ٤٢٤ ، والمقاصد النحوية ٣/ ٥٢١ ، وبلا نسبة فى : المقتضب ٢/ ٢٥٨ ، ووصف المبانى ص ١٢ ، وشرح قطر الندى ص ٢٦٨ .
المعنى : يصف ناقة بأن يديها تدفع الحصى عن الأرض فى وقت الظهيرة ، كما يدفع الصيرفى الناقد الدراهم ، وهو كناية عن سرعة سيرها وصلابتها وصبرها على السير .
الشاهد : فى قوله (الصيارِيف) حيث حطل كسرة الراء فتولدت الياء وذلك ضرورة .
(٣) الكتاب ١/ ٢٥ .
(٤) اللسان : ١٠ / ٢٢٠ (قرزن) : القِرْزَان من لعب الشطرنج .
(٥) المقتضب ١/ ٢٤٣ .

خامسها : أن الزيادة قد تكون للتكثير ، أى : لتكثير الكلمة نحو ألف قُعْثَرى ، ونون (كَنَهْبَل)[1] لأنه لا يمكن فيهما الإلحاق ؛ إذ ليس لهما من الأصول نظير يلحقان به ، ومنها زيادة الميم فى (زُرْقُم)[2].

قال ابن عصفور [3] وإذا أمكن أن يجعل الزيادة لفائدة كان أولى من حملها على التكثير ... ".

وقال أبو حيان : [4] وكونها لفائدة أولى من التكثير .

سادسها : أن الزيادة قد يكون الغرض منها التمكن من الابتداء بالساكن ، بزيادة همزة الوصل ، فإنها زيدت ليتوصل بها إلى النطق بالساكن فى نحو : انطلق واستخرج ، واحرنجم . . . ومواضعها معروفة .

أو لإمكان الوقف نحو الهاء المزيدة فيما كان من الأفعال على حرف واحد ، نحو : قِهْ ، وعِهْ ، فإنه لا يمكن النطق بحرف واحد ، إذ لا أقل من حرف يبتدأ به ، وحرف يوقف عليه[5].

سابعها : أن الزيادة قد تكون لبيان الحركة فى نحو قوله:(سلطانيه) [6] فالهاء فى (كتابيه)[7] و(حسابيه) [8] و(ماليه)[9] و(سلطانيه) لبيان الحركة ، وكان حقها أن تحذف وصلاً وتثبت وقفاً ، وإنما أجرى الوصل مجرى

---

(١) الكنهبل : شجر عظام ، ينظر : الأصول ٣/ ٢١٩ .

(٢) ينظر:الكتاب ٤/ ٣٢٥ ، والمنصف ١/ ١٥١، والتصريف الملوكي ص ١٢ واللسان ٦/ ٣٨ (زرقم)

(٣) الممتع ص ١٤٠ .

(٤) البحر ٧/ ٧٠ .

(٥) ينظر : الممتع ص ١٣٩ .

(٦) سورة الحاقة من الآية ٢٩ .

(٧) سورة الحاقة من الآية ١٩

(٨) سورة الحاقة من الآية ٢٠ .

(٩) سورة الحاقة من الآية ٢٨ .

الوقف ، أو وصل بنية الوقف ، لأنها فى الوقف يحتاج إليها لتحصين حركة الموقوف عليه [1].

تعقيب :

خلاصة القول هذه المسألة أن الأغراض التى يزاد الحرف من أجلها سبعة وهى : الدلالة على معنى ، كألف (ضارب ، والإلحاق كالواو فى جوهر ، ومد الصوت كالألف والياء والواو فى كتاب ، وقضيب ، ورسول والعوض كالتاء فى (زنادقة) والتكثير كألف (قبعثرى) والإمكان كالهمزة فى انطلق يتوصل بها إلى إمكان النطق بالساكن أو إمكان الوقف كـ(عِهْ) ، والبيان مثل الهاء فى (سلطانيه) .

---

(١) ينظر : الدر النضود فى علوم القرآن

التنبيه الخامس عشر
أدلة زيادة الحروف

تحدث ابن إياز عن أدلة الزيادة ، واكتفى بذكر ثلاثة منها :

أولها : الاشتقاق .

ثانيها : عدم النظير .

ثالثها : وقوع الحرف موقعاً تكثر فيه زيادته ، ثم ذكر تنبيهاً :

قال ابن إياز : وهنا تنبيه :

وهو أنه قد تنفرد دلالة واحدة من هذه الثلاثة ، وقد يجتمع اثنان كـ (تُرْتُب)[1] إذ يدل على زيادة الياء الاشتقاق ؛ لأنه من رتب ، وعدم النظير ، وهو أنه ليس في الكلام (فُعْتُل) كـ (جُعْفُر) – بضم الفاء – ، ولا تجتمع الثلاث كـ (عَرْنَد)[2] لأنها ثالثة ساكنة [3] ولأنه ليس في الكلام (جُعْفُرّ) – بضم الفاء والعين – والاشتقاق لأنهم قالوا : عُرُدٌّ .

---

(١) في اللسان ٥/ ١٢٨ (رتب) : " والتُّرْتُبُ والتُّرْكُبُ كله الشيء المقيم الثابت . والتُّرْتُبُ : الأمر الثابت . وأمر تُرْتُبٌ ، على تُفْعُلٍ – بضم التاء وفتح العين ، أي : ثابت . قال زيادة بن زيد الطَّرِيفيّ ، وهو ابن أخت طَفَيْلة :

مَلَكْنَا وَلَمْ نُسْأَلْ وَقُلْنَا وَلَمْ نَقُلْ ∴ وَكَانَ لَنَا حَقّاً عَلَى النَّاسِ تُرْتُبَا

(في (كان) ضمير ، أي وكان ذلك فيما حقّاً راتباً ، وهذا البيت مذكور في أكثر الكتب : وكَانَ لَنَا فُعْلٌ على النَّاسِ تُرْتُبَا .

أي : ثبوتاً ، وإنما تُرْكَب الأولى زائدة ، لأنه ليس في الأصول مثل جُعْفُرٍ والاشتقاق يشهد له ، لأنه من الشيء الرَّتِب " .

(٢) في اللسان ٩/ ١٢٢ (عرد) " والعَرَد والعَرِند : الشديد من كل شيء ونونه بدل من الدال . الفراء : رجل عَرِنْدٌ وعَرِدٌ وزاد عَرِدٌ بالفتح والتشديد : شديد ، وأنشد :

وَالْقَوْسُ فِيهَا وَتَرٌ عَرُدُّ ∴ مِثْلُ هِزَاعِ الفَحْلِ أَوْ أَشَدُّ

(٣) قال سيبويه : " ويكون على " فُعْلَل " وهو قليل قالوا : عُرُدٌّ " للشديد وهو صفة " الكتاب ٤/ ٢٧٠ .

قال : [1] "وَالْقَوْسُ فِيهَا وَتَرٌ عَرُدُّ" [2]

وبيان هذه المسألة فيما يأتي :

ذكر ابن إياز ثلاثة من الأدلة التي يتوصل بها إلى معرفة زيادة الحروف من أصالتها ، وقد أوصلها بعض الصرفيين إلى أكثر من تسعة أدلة ، أجلها فيما يأتي : [3]

أحدها : الاشتقاق ، وهو أكبر وأصغر ، فالأكبر هو عقد تقاليب تركيب الكلمة على معنى واحد ، ولم يقل بالاشتقاق الأكبر إلا ابن جني [4] والاشتقاق الأصغر : إنشاء مركب من مادة يدل عليها ، وعلى معناه كـ (أحمر) والحمرة ، وهذا الاشتقاق أثبته الجمهور [5] في أن بعض الكلم قد تشتق من بعض .

---

(١) من الرجز ، وهو لحنظلة بن ثعلبة في جمهرة اللغة ص ٦٣٣ ، وشرح شواهد الشافية للبغدادي ٤/ ٣٠٠ ، وبلا نسبة في اللسان ٩/ ١٢٢ (عرد) .

وهو صدر بيت ، وعجزه :

مِثْلُ هِزَاعِ البِكْرِ أَوْ أَشَدُّ

المعنى : إن الحرب بدأت فجدوا فيها وأبدوا شجاعتكم ، والقوس التي تضربون بها وترها قوي شديد مثل هزاع ولد الناقة أو أشد .

الشاهد فيه قوله : " عُرُدّ " حيث إن تشديد الدال فيها يدل على زيادة النون في " عرند " لأنه بمعناه .

(٢) شرح التصريف بضرورى التصريف ص ٥٣ ، ٥٤ .

(٣) راجع هذه الأدلة في : نزهة الطرف في علم الصرف ١/ ٨٣ ، ٨٤ ، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، والممتع من ص ٣٩ – ٥٠ ، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي ٢/ ٣٣٢ ، وارتشاف الضرب ١/ ٢٢ : ٢٧ ، والمبدع الملخص من الممتع لأبي حيان ص ٢٤ ، ٣٥ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٥/ ٢٣٥ ، وشرح الأشموني ٤/ ٢٥٩ .

(٤) ينظر : الخصائص ١/ ١١ ، ٢/ ١٣٣ ، والممتع ص ٣٩ ، وشرح الشافية ٢/ ٣٣٣ ، والمبدع ص ٣٥ ، وارتشاف الضرب ١/ ٢٣ ، والبحر المحيط ١/ ٢٠ ، المزهر ١/ ٣٤٧ .

(٥) في المزهر ١/ ٣٤٨ : " واختلفوا في الاشتقاق الأصغر ، فقال سيبويه والخليل وأبو عمرو وأبو الخطاب وعيسى بن عمر والأصمعي وأبو زيد وابن الأعرابي والشيباني وطائفة : بعض مشتق من بعض مشتق " ، ينظر : الارتشاف ١/ ٢٣ .

ويعرف الأصل من الفرع بشيئين : باعتبار دوره فى اللفظ والمعنى ، وبأنه ليس ثم ما هو به أولى .

ومرجع الأولوية أحد تسعة ، كون أحد المعنيين أمكن ، أو أبين أو أقرب ، أو أليق ، أو أخص ، أو مطلقاً ، أو مجرداً ، أو أحسن تصرفاً ، والآخر ليس كذلك [1].

الثانى : التصريف : وهو تغيير صيغة إلى صيغة ، فيسقط من الفرع ، ليشابه الأصل ، وهو شبيه بالاشتقاق ، والفرق بينهما : أن فى الاشتقاق يستدل على الزيادة ، بسقوطه فى الأصل وثبوته فى الفرع والتصريف بعكسه نحو : كتاب وكتب [2].

الثالث : سقوط الحرف من نظيره ، كسقوط ياء (أيطل) من بطل [3] وشرط الاستدلال بسقوط الحرف من أصل ، أو فرع ، أو نظير على زيادته أن يكون سقوطه لغير علة ، فإن كان سقوطه لعلة كسقوط واو وعد فى يعد ، أو فى عدة ، لم يكن دليلاً على الزيادة .

الرابع : كون الحرف مع عدم الاشتقاق فى موضع يلزم فيه زيادته مع الاشتقاق ، وذلك كالنون إذا وقعت ثالثة ساكنة غير مدغمة ، وبعدها حرفان ، نحو : عَنْقَس [4] ، وجَحَنْفَل [5] .

---

(١) راجع : المنصف من ٤٢ ، ٤٣ ، وارتشاف الضرب ١/ ٢٤ ، ٢٥ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب ١/ ٢٥ .

(٣) البطل بكسر الهمزة ، والجمع أبطال كأبطل . ينظر : القاموس ٣/ ٣٢٨ (إطل) .

(٤) العنقس : الشيخ الطلل ، والعاهم الطويل من الرجال . انظر : القاموس ٢/ ٢٢٨ ، واللسان ٩/ ٢٤ (عنقس) ، وارتشاف الضرب ١/ ٢٦ .

(٥) الجحنفل : العظيم الشفة أو الجيش العظيم . اللسان ٦/ ١٨٨ (جحفل) .

الخامس : كونه مع عدم الاشتقاق فى موضع يكثر فيه زيادته مع الاشتقاق كالهمزة إذا وقعت أولاً وبعدها ثلاثة أحرف ، فإنها حكم عليها بالزيادة ، وإن لم يعلم الاشتقاق فإنها قد كثرت زيادتها إذا وقعت كذلك فيما علم اشتقاقه ، وذلك نحو : أفكل [1] يحكم بزيادة همزته جلاً على ما عرف اشتقاقه نحو : أجر .

السادس : اختصاصه ببنية لا يقع موقع الحرف فيها ما لا يصلح للزيادة نحو : حِنْطَأو [2] .

السابع : لزوم عدم النظير بتقدير الأصالة فى تلك الكلمة التى ذلك الحرف منها ، نحو : تُتْفُل [3] ، بفتح التاء الأولى وضم الفاء ، فإن تاءه زائدة ؛ لأنها لو جعلت أصلاً لكان وزنه (فَعْلُل) ، وهو مفقود .

الثامن : لزوم عدم النظير بتقدير الأصالة فى نظير الكلمة التى ذلك الحرف منها ، نحو : تُتْفُل على لغة من ضم التاء والفاء فإن تاءه أيضاً زائدة على هذه اللغة وإن لم يلزم من تقدير أصالتها عدم النظير ، فإنها لو جعلت أصلاً كان وزنه فُعْلُل وهو موجود نحو بُرْثُن ، لكن يلزم عدم النظير فى نظيرها أعنى لغة الفتح ، فلما ثبتت زيادة التاء فى لغة الفتح حكم بزيادتها فى لغة الضم أيضاً . إذ الأصل اتحاد المادة .

التاسع : كون الحرف لمعنى كحروف المضارعة ، وألف اسم الفاعل .

العاشر : الدخول فى أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النظير وذلك فى نحو :

---

(١) الأفكل : الرعدة من برد أو خوف . اللسان ١/ ١٦٧ (أفكل) .

(٢) الحطاء : العظيم الحظ ، وقيل : القصير . القاموس ١/ ١٢ (حطأ) .

(٣) التفل : الثعلب ، وقيل جروه . اللسان ٢ / ٣٩ (تفل) .

كَهَيْكَل [1] على تقدير أصالة النون ، فوزنه فَعَلُّل ، وعلى تقدير زيادتها فوزنه فَنْعَلُّل [2] وكلا الوزنين مفقود ، فيحمل على الزيادة إذ باب المزيد أوسع من باب الأصلي .

هذا وقد أشار ابن إياز في تنبيهه إلى أنه قد تنفرد دلالة واحدة على زيادة الحرف ، وقد تجمع اثنتان كـ (تُرْكُب) إذ يدل على زيادة التاء الاشتقاق ، لأنه من (رتب) وعدم النظير ، وهو أنه ليس في الكلام (فُعْلُل) ، واجتماع دليلين يقتضيان زيادة الحرف هذا كثير ، فمثلاً أحر ، فإن الاشتقاق والكثرة يدلان على زيادة الهمزة ، و (تَنْضُب [3] يدل الاشتقال وعدم النظير على أن التاء زائدة .

واجتماع ثلاثة أدلة قليل ، كما قال العكبري . [4] ولكن ذكر له ابن إياز (غَرْثَداً) كما تقدم [5] .

تعقيب :

أوصل الصرفيون الأدلة التي يتوصل بها إلى معرفة زيادة الحروف إلى عشرة أدلة - كما تقدم - اكتفى ابن إياز بذكر بعضها .

وقد أشار إلى أنه قد تنفرد دلالة واحدة على زيادة الحرف ، وقد تجتمع اثنتان ، وقد تجتمع الثلاثة ، لكن اجتماع الثلاثة قليل ، كما ذكر العكبري [6] .

---

(١) الكهيل : من الشجر الثابتة . ينظر : اللسان ١٢/ ١٧٥ (كهيل) ، والقاموس ٤/ ٤٧ (كهيل) .

(٢) ينظر : المنصف ٣/ ٢٠ ، والرضي على الشافية ٢/ ٣٥٩ ، وارتشاف الضرب ١/ ٢٨ .

(٣) قال سيبويه : " أما (تَنْضُب) فالنون فيه زائدة ، لأنه ليس في كلامهم على مثال سفرجل ، فهذه الزيادة لا يلتفت لها ليس فيه نون " . ينظر : الكتاب ٤/ ٣٢٤ .

(٤) من أدلة سيبويه في الكتاب ٢/ ٣ ، ٦٠٤ ، ٣١٣ ، وهو شجر . ينظر : سفر السعادة وسفير الإفادة ١/ ١٨٧ ، علم الدين السخاوي - ت د/ محمد أحمد الدالي - مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤١٣ هـ .

(٥) في الكتاب في حال البناء والإعراب ٢/ ٢٢٤ .

(٦) في المفصل في صنعة الإعراب

التنبيه السادس عشر

حرف العلة بين الزيادة وعدمها

الألف ، أو الواو ، أو الياء إذا صحبت أكثر من أصلين يُحْكَمُ عليها بالزيادة ، وذلك نحو : كِتَاب ، وعَجُوز ، وقَضِيب ؛ لأنها مأخوذة من (الكَتْب) و (العَجْز) ، و(القَضْب) ، أما إن كان في الكلمة تكرير لم يحكم على حرف العلة بالزيادة ، ذكره ابن إياز في تنبيه .

قال ابن إياز : وهنا تنبيه :

" وهو أنه لو حصل في الكلمة تكرير لم يُحْكَمْ على حرف العلة بالزيادة [1] ، وذلك نحو : (صِيصِية) [2] ، وعلته أنه لو جعل الأول زائداً لصيرت الكلمة من باب (ذَدَن) [3] ولو جعل الثاني كذلك لصيرت من باب (سلس) [4] وهما بابان قليلان لا يحمل عليهما مع إمكان الانصراف عنهما [5] .

فإن قيل : فما الدليل على أن صيصية من مضاعف الياء ؟ وهلا كان من مضاعف الواو ، والأصل : صِوصِوة ، فقلبت الواو الأولى ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، وقلبت الثانية ياء لوقوعها طرفاً وانكسار ما قبلها ؟

---

(١) يراجع في ذلك : الكتاب ٤ / ٣١٤ ، ٣٩٣ ، والمنصف ٢ / ١٧٨ ، والتصريف الملوكي ص٧ ، والممتع ص٣٧٢ ، وسبك المنظوم ص٢٦٤ ، وشرح الشافية للرضي ٢ / ٣٦٨ ، والمدع ص١٢٤ ، وارتشاف الضرب ١ / ٢٢٠ .

(٢) الصِّيصِيةُ : الشوكة الحائك التي يُسَوِّي بها السَّدَاة واللُّحْمَة ، ... وصياصي البقر قرونها ... والصياصي : الحصون . اللسان ٧ / ٤٥٤ (صيص) .

(٣) الدَّدَن : اللهو واللعب ، جاءت فاؤه وعينه من جنس واحد ولم يذكر الفراء غيره . ينظر : اللسان ٤ / ٣١٢ (ددن) .

(٤) سلس : شيء سَلِسٌ : لَيِّنٌ سَهْلٌ ، ورجل سَلِسٌ : أي : لين منقاد بين السَّلَس والسَّلاسة . اللسان ٦ / ٣٢٤ (سلس) .

(٥) ينظر : الممتع ص٣٧٢

فالجواب : أن ذلك لا يجوز لقولهم فى جمعها : الصياصى ، ولو كان أصل الياء واواً لقيل : الصَّوَاصى [1]، ولما ثبت أصالة الأولى دل ذلك على أصالة الثانية ، إذ كان يلزم أن يكون أحدهما أصلاً والآخر زائداً لزوال التكرير ، وقد تقدم أن ذلك لا يجوز الحمل عليه " [2].

وبيان هذه المسألة فيما يأتى :

إن كان أصول المعتل على أزيد من ثلاثة فإن نهاية ما يوجد عليه أربعة أحرف ، بشرط أن يكون مضاعفاً ، أعنى : تكون لامه الأولى من جنس فائه ، ولامه الثانية من جنس عينه ، كما جاءت لام (رَدَدْتُ) من جنس عينه ، فهو فى الأربعة نظير (رَدَدْتُ) فى الثلاثة [3].

وذلك نحو : قَوْقَيْتُ [4] ، وصَوْصَيْتُ [5] فى بنات الواو .

قال سيبويه [6] : " وكذلك ياء صوصيت من الأصل ؛ لأن هذا موضع تضعيف بمنزلة : صَلْصَلْتُ ... " .

والأصل : صَوْصَوْتُ ، وقَوْقَوْتُ ، فأبدلوا الواو الأخيرة ياء ؛ لوقوعها طرفاً رابعة .

ومثله فى بنات الياء (حَاحَيْتُ [7] ، وعَاعَيْتُ [8]، والأصل : حَيْحَيْتُ ، عَيْعَيْتُ ، فأبدلوا من الياء ألفاً كراهية اجتماع الأمثال .

---

(١) ينظر : المنصف ٢ / ١٧٨ .

(٢) شرح التعريف بضرورى التصريف ص ٥٧ : ٥٨ .

(٣) ينظر : المنصف ٢ / ١٦٩ ، والممتع ص ٣٧٢ ، والمبدع ص ١٢٤ .

(٤) القوقى : صوت الفرّوجة إذا أرادت السِّفاد وهى الدجاجة السفنية : اللسان ١١ / ٣٥٠ (قوقى) .

(٥) الصوصاة والصوصاء : أصوات الناس وجلبتهم ، وقيل : الأصوات المختلطة والجلبة . لسان العرب ٨ / ١٠٣ (صوا) .

(٦) الكتاب ٤ / ٣١٣ .

(٧) حاحيت : زجر للكبش عند السفاد ، وهو زجر للغنم عن السقى . اللسان ٣ / ٥ (حا) .

(٨) عاعيت : صوت الغنم وفى اللسان : " وقال الليث : (عا) مقصورة زجر للضئين ... الخ " .

فإن قيل : وما الذى يدل على أن (قوقيت) : فعللت ؟ ولعلها (فعليت) أو (فوعلت) . وكذلك أيضاً (حاحيت) ما الذى يدل على أنه (فعللت) ؟ ولعله (فاعلت) .

فالجواب أن الذى يدل على أن قوقيت : (فَعْلَلْتَ) أنه لو كان (فَوْعَلْتَ) لكان من باب (دَدَن) ولو كان (فَعَلَّيْتُ) لكان من باب (سَلِسَ) و (قَلِقَ) وهما بابان قليلان ، و (فَوْقَيْتُ) وأمثاله كثير ، فدل ذلك على أنه ليس بـ (فَوْعَلْتَ) ، ولا بـ (فَعَلَّيْتُ) [1] .

وأما (حَاحَيْتُ) وأمثالها فالذى يدل على أنها (فَعْلَلْتُ) لا (فَاعَلْتُ) المصدر ، ألا تراهم قالوا : الْحَيْحَاءُ والعَيْعَاءُ ، فجيء بمنزلة السُّرْهَاف [2] ، ولو كان (فَاعَلَ) لكان مصدره (فِعَالاً) نحو : قاتل قِتَالاً .

والذى يدل أيضاً على أن (حَاحَيْتُ وعَاعَيْتُ) : فعللت ، قولهم: الحاحاة والعاعاة بمنزلة : الدَّحْرَجَة والقلقلة والزلزلة .

وأيضاً فإن جعل الألف زائدة يؤدى إلى دخولها فى الباب القليل أعنى باب (ددن)وهو كون الفاء والعين من جنس واحد[3].

وعلله هى نفس العلة التى ذكرها ابن إياز فى (صيصية) ونحوه قال : وعلته أنه لو جعل الأول زائداً لصيرت الكلمة من باب (ددن) ولو جعل الثانى كذلك لصيرت من باب سلس (وهما بابان قليلان لا يحمل عليهما مع إمكان الانصراف عنهما . [4] .

---

(١) يراجع فى ذلك : المنصف ٢/ ١٧٠ ، والممتع ص ٣٧٢ .

(٢) السُّرْهاف : من قولك : سرهفته إذا نصصته وأحسنت غذاءه . اللسان ٦/ ٢٤٩ (سرهف).

(٣) ينظر : الممتع ص ٣٧٢ ، ٣٧٣ .

(٤) شرح التعريف بضرورى التصريف ص ٥٧ .

وقال الرضى [1] : وإن كان ثاني الكلمة ياء والثالث والرابع كالأول والثاني نحو : صيصية ، لم يقل : إن إحدى الياءين من الغالبة ، وتكون زائدة ؛ لأن معها ثلاثة أصول ؛ وذلك لأن هذا القول يؤدى إلى التحكم ؛ إذ ليس إحدى الياءين أولى من الأخرى ، - وأيضاً - لو قلنا: إن الأولى زائدة لكان الكلمة من باب (ليّن)[2] و (بين) [3] ولو قلنا بزيادة الثانية لكانت من باب (قلق) وكلاهما قليل ، ولا يمكن الحكم بزيادتهما معاً ، لئلا تبقى الكلمة على حرفين " .

هذا وقد أشار ابن إياز فى تنبيهه إلى أن (صِيصِية) من مضعف الياء ، والدليل على ذلك أنها جمعت على (صياصى) ، كما فى قوله تعالى : { وأَنزَلَ الَّذِينَ ظَاهَرُوهُم مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِن صَيَاصِيهِمْ } [4].

ولو كان أصل الياء واواً لقيل : صواصيهم ، ولما ثبت أصالة الأولى دل على أصالة الثانية .

قال أبو الفتح [5] إن قال قائل : لم ذهب إلى أن (الصيصية) من الياء ؟ بل ما تنكر أن تكون فى الأصل : (صوصوة) فانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ؟

قيل : الذى يدل على صحة ما ذهب إليه - يعنى المازنى - من أن صيصية من الياء قول الله تعالى : { وأَنزَلَ الَّذِينَ ظَاهَرُوهُم مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِن

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٢٣٨ .

(٢) فى سر صناعة الإعراب ٢/ ٧٢٩ : " (بين) اسم مكان ، وليس له فى الأسماء نظير . وقيل : اسم راد بين ضاحك وضويحك جبلين أسفل القريق . ينظر : لسان العرب ١٥/ ٤٦٧ (بين) " .

(٣) البَيْن : ضرب من السباع . أعجمى معرب . اللسان ١/ ٣٠٦ (بين) .

(٤) سورة الأحزاب من الآية ٢٦ .

(٥) المنصف ص ١٧٨ .

صَيَاصِيهِمْ}[1] ولو كانت من الواو لقال : (صواصيهم) لزوال كسرة الصاد ؛ كما ترجع الواو فى جمع ميزان إذا قلت : موازين ... " .

قال ابن عصفور : " ولا ينبغى أن يُدّعى فى صيصية أنها فى الأصل (صوصية) فقلبت الواو ياء للكسرة قبلها ؛ لأنه خروج عن الظاهر بغير دليل " [2].

تعقيب :

خلاصة القول فى هذه المسألة أن الألف والواو والياء متى كانت واحدة منهن مع ثلاثة أحرف أصول فصاعداً ، ولم يكن هناك تكرير فلا تكون إلا زائدة .

أما إن حصل فى الكلمة تكرير بأن كانت لامه الأولى من جنس فائه ولامه الثانية من جنس عينه لم يحكم على حرف العلة بالزيادة وعلة ذلك وأدلته ما تقدم .

وقد اكتفى ابن إياز بذكر بنات الياء فى (صيصية) وأنه من مضاعف الياء ، بدليل جمعة على (الصياصى) .

وكما قيل : لا ينبغى أن يدعى فى (صيصية) أنها فى الأصل (صوصية) فقلبت الواو ياء للكسرة قبلها ؛ لأنه خروج عن الظاهر بغير دليل .

---

(١) سورة الأحزاب من الآية ٢٦ .

(٢) المقرب ص ٣٧٤ .

التنبيه السابع عشر
زيادة النون ثالثة

ذكر الصرفيون لزيادة (النون) مواضع :

منها : أن تقع ثالثة ساكنة غير مدغمة في كلمة على خمسة أحرف [1] نحو : (جَحَنْفَل) [2] ذكر هذا ابن إياز ، كما ذكر العلّة في زيادتها في هذا الموضع ، ثم ذكر تنبيهاً :

قال ابن إياز : " وهنا تنبيه :

وهو أن الكلمة التي فيها هذه النون ترد تارة موافقة للأصول ، نحو : (جَحَنْفَل) ألا ترى (أنه)[3] لولا زيادة النون لكان كـ (سَفَرْجَل) وتارة مخالفة كـ (قَرَنْفُل) [4] ، إذ ليس في الأصول (سَفَرْجُلّ) بضم الجيم " [5] .

---

(١) ينظر : الكتاب ٤/ ٣٢٢ ، والتكملة ص ٢٤٠ ، والمنصف ١/ ١٣٦ ، وسر الصناعة ٢/ ٤٤٥ ، والتصريف للمولكي ص ١٣ ، ١٤ ، اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٢٦٢ ، والغرة المخفية لابن الخباز ص ٧٣٧ ت / خالد محمد العبلي – ط العاني – بغداد ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٥٥ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٣٨٥ ، والممتع ص ١٧٤ ، والتسهيل ص ٢٩٥ ، وإيجاز التعريف ص ٩٦ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٣٧٧ ، والمبدع ص ٧٨ ، وارتشاف الضرب ١/ ٢٠٢ ، والمساعد ٤/ ٤٩ ، ٥٠ ، مقاليد التصريف لسعيد بن خلف الخيلي ٢/ ٢٤١ – ط / دار إحياء الكتب العربية .

(٢) في اللسان : الجَحَنْفَل بزيادة النون : الغليظ ، وهو أيضاً . الغليظ الشفتين ، ونونه ملحقة له ببناء سلسبيل . لسان العرب ٢/ ١٨٨ (جحفل) .

(٣) ساقطة من (أ) .

(٤) القَرَنْفُل : نبات طيب الرائحة ، وفي اللسان ١١/ ١٤٤ (قرنفل) : القَرَنْفُل والقَرَنْفُول : شجر هندي ليس من نبات أرض العرب وذكره امرؤ القيس في شعره .

(٥) شرح التعريف بضروري التصريف ص ٨٠

وبيان هذه المسألة فيما يلي :

إذا وقعت النون ثالثة ساكنة غير مدغمة في كلمة على خمسة أحرف ، نحو : (جَحَنْفَل) ، و (عَبَنْقَس)[1] وأمثال ذلك ، فإنه ينبغي أن نقضي عليها بالزيادة ، وإن لم تعرف للكلمة اشتقاقاً ، ولا تصريفاً ؛ لأن كل ما عرف له اشتقاق أو تصريف من ذلك وُجدت النون فيه زائدة ، فيُحمل ما لم يعرف اشتقاقه على ما عُرف اشتقاقه فما عرف اشتقاقه فوجدت النون فيه زائدة : جَحَنْفَل ، لأن الجَحَنْفَل : الكثير ، والجَحَفَلّ : الجيش الكثير ، فهما بمعنى واحد ، والجَحَنْفَلُ أيضاً : العظيم الجحفلة [2] ، فهو من لفظ الجحفلة فنونه زائدة ، ومثل ذلك كثير ، فلما كان الأمر فيما له اشتقاق أو تصريف على ذلك حمل ما ليس له اشتقاق ولا تصريف ، نحو (عَبَنْقَس) على ذلك ، فقضي على النون بالزيادة [3] وإنما لزمت زيادتها إذا كانت على ما ذكر لشبهها بحرف المد واللين ، إذا وقع في هذا الموضع .

وقد ذكر هذه العلة سيبويه [4] وغيره [5] .

قال سيبويه : " واعلم أن النون إذا كانت ثالثة ساكنة وكان الحرف على خمسة أحرف ، كانت النون زائدة ، وذلك نحو جحنفل وشِرَنْبث [6] ... لأن هذه النون في موضع الزوائد ، وذلك نحو : ألف (عُذافِر) [7] وواو

---

(١) العَبَنْقَسُ : السيئ الخلق . اللسان ٩/ ٢٤ (عبقس) .

(٢) الجحفلة : غلظ الشفتين – كما تقدم – .

(٣) الممتع ص ١٧٤ ، ١٧٥ .

(٤) الكتاب ٤/ ٣٢٢

(٥) ينظر : التكملة ص ٢٤٠ ، والمنصف ١/ ١٣٦ ، واللباب ٢/ ٢٦٢ ، وشرح المفصل ٩/ ١٥٥ ، وسفر السعادة ١١٨/١ والممتع ص ١٧٥ ، وشرح التعريف بضروري التصريف ص ٧٩ ، ٨٠ .

(٦) الشرنبث : الغليظ الكفين والرجلين . شرح الشافية ٢/ ٣٧٨ .

(٧) العذافر من الجمال : الصلب الشديد . المنصف ١/ ٤١٧ .

(فَدَوْكَس) [1] وبناء (سَمَيْدَع) [2] إلا نرى أن بنات الخمسة قليلة ، وما كان على خمسة أحرف ، وفيه النون الساكنة ثالثة يكثر ككثرة (عُذَافِر ، وسَرَوْنَط [3] وسَمَيْدَع) فهذا يقوى أنه من بنات الأربعة .

وقد بين تعاورها والألف فى الاسم فى معنى واحد ، وذلك قولهم رجل شَرَبَتٌ وشَرِبَتٌ . . . فلما كانت هذه النون ساكنة فى موضع الزوائد التى ذكرت ، وتكثر الأسماء بها تكثرها بألف عُذَافِر جعلوها بمزلتها " [4] .

قال أبو الفتح بن جنى " فإن قال قائل : ولم صارت النون إذا وقعت ثالثة ساكنة فى كلمة على خمسة أحرف استحقت الزيادة ؟

قيل : إنما وقعت موقعاً تكثر فيه الألف والواو الياء الزوائد ، نحو : ألف الجمع فى مَفَاعِل ، وياء التحقير فى (مُفَيْعِل) وكذلك : (عُذَافِر ، وسَمَيْدَع ، وفَدَوْكَس) .

فلما وقعت موقعاً تكثر فيه حروف اللين الزائدة ، وهى فى الأصل من حروف الزيادة قضى بزيادتها مع كثرة ما يتضح من أمرها بالاشتقاق أنها زائدة " [5] .

هذا وقد نسب ابن إياز على أن الكلمة التى تزاد فيها النون ثالثة ساكنة وبعدها حرفان ترد تارة موافقة للأصول ، نحو جَحَنْفَل ، فالكلمة هنا موافقة لـ (سَفَرْجَل) ، ومع ذلك حكم بزيادتها ، لأنها وقعت هذا الموقع .

---

(١) فدوكس : غليظ جاف . المنصف ١/ ٣٥٩ .
(٢) السميدع : السيد الجميل الجسم الكريم . المنصف ١/ ٣٥٩ .
(٣) السَّرَوْنَط : الطويل من الإبل . اللسان ٦/ ٢٤٩ (سرمط) .
(٤) الكتاب ٤/ ٣٢٢ ، ٣٢٣ .
(٥) المنصف ١/ ١٣٦ ، ١٣٧ .

قال ابن جنى [1] فإن كانت ثالثة ساكنة ، والكلمة على خمسة أحرف قضى بزيادتها ، وإن كانت الكلمة على مثال الأصول ، وذلك نحو : (جَحَنْفَل) تجعل النون فيه زائدة ، لأنها ثالثة ساكنة . فهذا وجه .

وفيه وجه آخر : وهو أنه الكثير بمعنى الجَحْفَل ، وهو الجيش الكثير ، ولو لم نعلم أنه بمعنى الجَحْفَل لكان القياس أن يكون نونه زائدة لما ذكرت لك "

وقد ترد مخالفة للأصول كـ (قَرَنْفُل) ، إذ ليس فى الأصول (سَفَرْجُل) بضم الجيم .

قال السَّخَاوِىّ [2] : " والنون فى (قَرَنْفُل) زائدة ، وهو (فَعَنْلُل) ؛ لأنها ثالثة ساكنة ، وقد كثرت زيادة النون على ذلك ، كما كثرت فى هذه الحال زيادة الألف والياء والواو نحو : (عُذَافِر ، وسَمَيْدَع ، وفَدَوْكَس) . وأيضاً فإن جَعَلْتَها أصلاً يصير إلى ما ليس فى الكلام ، إذ ليس فيه (فَعَلَّل) مثل سَفَرْجُل ، فإن قلت : وليس فى الكلام أيضا (فَعَنْلُل) قيل إذا قضيت بزيادة النون كانت الكلمة من الفروع لا من الأصول ، ولا يستبعد أن يجئ فى الفروع ما ليس فى الأصول ، وإنما المحظور أن يدخل فى الأصول ما لا نظير له منها " [3]

قال ابن جنى : فأما (قَرَنْفَل) فيضم إلى أنه ليس على مثال الأصول أن نونه ثالثة ساكنة ، فقد وضح أمره فى زيادة نونه من وجهين " .

---

(١) المنصف / ١٣٦ .
(٢) السخاوى : هو على بن محمد بن عبد الصمد الإمام علم الدين أبو الحسن السخاوى ، النحوى ، المقرئ الشافعى ، كان إماماً فى النحو واللغة والتفسير ، عالماً بالقراءات وأصولها ، له من التصانيف : شرحان على المفصل ، وله سفر السعادة وسفير الإفادة ، وشرح أماجى الزمخشرى النحوية وغيرها . توفى سنة ٦٤٣ هـ . ترجمته فى : بغية الوعاة ٢/ ١٩٢ .
(٣) ينظر : سفر السعادة وسفير الإفادة للسخاوى ١/ ١١٨ .

تعليب :

خلاصة القول فى هذه المسألة أن النون إذا وقعت ثالثة ساكنة فى كلمة على خمسة أحرف يحكم عليها بالزيادة سواء عرف لها اشتقاق أو تصريف ، أو لم يعرف لها ذلك ؛ لأنه يحمل ما لم يعرف اشتقاقه على ما عرف .

وإنما لزم زيادتها هنا لشبهها بحرف المد واللين إذا وقع فى هذا الموقع .

وقد نبه ابن إياز على أن الكلمة التى تزاد فيها النون هنا قد توافق الأصول كـ(جَحَنْفَل) ، وقد تخالف الأصول كـ (قَرَنْفَل) .

وفى كل يحكم عليها بالزيادة كما تقدم .

التنبيه الثامن عشر

زيادة السين فى (استفعل) وفروعه

ذكر ابن إياز أن السين تزاد زيادة مطردة فى (اسْتَفْعَلَ)[1] نحو : اسْتَفْتَحَ ، واسْتَقْدَمَ ، واسْتَحْسَنَ ، وفروعه : أى مع المستقبل ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، والأمر . والنهى ، كقولك : يَسْتَخْرِجُ ، ومُسْتَخْرِجٌ ، ومُسْتَخْرَجٌ ، واسْتَخْرِجْ ، ولا يَسْتَخْرِجْ ، ثم ذكرَ تنبيها يعقب به على قول ابن مالك : " والسين معها فى استفعل وفروعه "[2] .

قال ابن إياز : " وهنا تنبيه :

وهو أن ذلك قد زيد فى المصدر ، نحو : استخراج ، وليس فرعاً على استفعل عند البصريين ، بل عند الكوفيين[3] "[4].

---

(١) تنظر زيادة السين فى : الكتاب ٤/ ٢٣٧ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، والمقتضب ١/ ١٩٨ ، وسر صناعة الإعراب ١/ ١٩٧ ، والمنصف ١/٧٧ ، والتصريف الملوكى ص ١٥ ، واللباب٢/ ٢٧٧ ،وشرح المفصل ١٠/٦ ، والممتع ص ١٥١ والتسهيل ص ٢٩٦ ، وسمط المقوم ص ٢٦٤ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٣٥٦،وشرح الشافية ٢/٢٨٩ ، والارتشاف ١/ ٢١٧ ، والمساعد ٤/ ٥٠

(٢) شرح التعريف ص ٨٣ ، ٨٤ .

(٣) أشار إلى الخلاف بين البصريين والكوفيين فى مسألة : الفعل والمصدر أيهما مشتق من صاحبه ، وهى مسألة مشهورة : ينظر هذا الخلاف فى : الإنصاف ص ١٩٢ ، وأسرار العربية ص ١٠٣ ، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبرى ص ١٤٣ ت : د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين – مكتبة العبيكان – الرياض – الأولى ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠م ، والخلاف النحوى فى الخلاف نحاة الكوفة والبصرة للزبيدى ص٦١ – ت : د/ طارق الجنابى – عالم الكتب – الأولى ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .

(٤) شرح التصريف لابن مالك ص ١٩٣ ، وهذا التنبيه ساقط فى (أ) أشبه ص (ب) .

وبيان هذه المسألة فيما يأتى :

تزاد السين فى (استفعل) وما تصرف منه ، من مضارع واسم فاعل ، واسم مفعول ، ومصدر ، أقول : استخرج ، يستخرجُ ، استخرج، استخراج ، مستخرج ، مستخرج .

قال سيبويه [1] وأما السين فتزاد فى (استفعَل) .

وقال[2] : " تلحق السين أولاً ، والتاء بعدها ، ثم تسكن السين فتلزمها ألف الوصل فى الابتداء ، ويكون الحرف على استَفْعَلَ يَستَفْعِلُ ... " .

وقال [3] " ولا تلحق السين أولاً فى استفعل ولا التاء ثانية وقبلها زائد إلا فى هذا .

وقال المبرد [4] " وأما السين فلا تلحق زائدة إلا فى موضع واحد ، وهو استفعل ، وما تصرف منه " .

وقال ابن جنى [5] : " وإذا كانت زائدة ففى استفعل وما تصرف منه نحو : استخرجَ ، ومُستخرج ، واستقصي ويستقصى وهو مستقصٍ "

وهذه هى الزيادة المطردة [6].

وهذا ما ذكر ابن إياز فى شرحه ، ولكن ذكر تنبيهاً ، وكأنه يعترض به على كلام ابن مالك فى هذه المسألة فى قوله : "والسين معها فى استفعل وفروعه " أى : تزاد السين مع التاء فى هذا الموضع .

---

(١) الكتاب ٤/ ٢٣٧ .

(٢) الكتاب ٤/ ٢٨٣ .

(٣) الكتاب ٤/ ٢٨٤

(٤) المقتضب ١/ ١٩٨ .

(٥) سر صناعة الإعراب ١/ ١٩٧ .

(٦) انظر الزيادة غير المطردة فى:شرح المفصل ١٠/٦ ، والممتع ص ١٥١ ، ١٥٢

قال : وهنا تنبيه : وهو أن ذلك قد زيد مع المصدر ، نحو استخراج ، وليس فرعاً على استفعل عند البصريين ، بل عند الكوفيين " [1] والذى يستنتج من تنبيهه هذا :

أولاً : أنه يشير إلى الخلاف بين البصريين والكوفيين فى مسألة الفعل والمصدر أيهما مشتق من صاحبه ، فمذهب البصريين أن المصدر أصل المشتقات ، وهم أدلتهم ، وذهب الكوفيون إلى أن الفعل هو أصل المشتقات ، ومنه أخذ المصدر وغيره من المشتقات ، وهم أدلتهم فى هذا ، وهذه مسألة مشهورة [2].

ثانياً : كأنه يعترض على كلام ابن مالك : " والسين معها فى استفعل وفروعه " بأن المصدر ليس فرعاً على الفعل ، والمعروف أن ابن مالك يختار رأى البصريين فى هذه المسألة وقد نحا عليها فى كتبه ، فيقول فى التسهيل[3] :

" ومع السين فى الاستفعال وفروعه " .

ويقول فى سبك المنظوم وفك المختوم [4] : " وزيدت السين فى الاستفعال وفروعه ... " .

ويقول فى الكافية وشرحها : [5]

وَمَعَ سِينٍ زِيدَ فى اسْتِفْعَالِ
وَفَرْعِهِ كـ (اسْتَقْصِ) ذَا اسْتِكْمَالِ

---

(١) شرح تصريف ابن مالك ص ١١٣ .

(٢) تنظر فى:الإيضاح ص ١٩٢،وأسرار العربية ص ١٠٣ ،والتبيين ص ١٤٣ ،والخلاف النحوية ص ١١١

(٣) التسهيل ص ٢٩٦ .

(٤) سبك المنظوم ص ٢٦٤ ، ٢٦٥ .

(٥) شرح الكافية الشافية ٢/ ٣٥٦ .

في (زيد) ضمير مستتر يعود إلى الماء أي : زيد مع السين في الاستفعال كـ (الاستقصاء) و(الاستكمال) وفروعه ، كاستقصى فهو مستقصٍ ، واستكمل فهو مستكمل " .

ثالثاً : كون ابن إياز ينبه على مثل هذا أي أنه يختار مذهب البصريين في أن المصدر أصل للمشتقات .

تعقيب :

خلاصة القول في هذه المسألة :

أولاً : أن السين تزاد زيادة مطردة في (الاستفعال وفروعه) .

ثانياً : أن ابن مالك لم يقصد من زيارة السين في استفعل وفروعه أنه يميل إلى رأي الكوفيين في أن الفعل أصل للمشتقات ، لأن اختياره معروف في هذه المسألة ، وان كان يؤخذ على ابن مالك أن تعبيره هنا غير دقيق ؛ لأن المصدر هو الذي تصرفت منه الأفعال والمشتقات .

ثالثاً : يبدو من هذا التنبيه أن ابن إياز يختار مذهب البصريين في أن المصدر أصل للمشتقات وكذلك الفعل .

التنبيه التاسع عشر

زيادة هاء السكت لازمة وغير لازمة

تحدث ابن إياز عن اطراد زيادة الهاء للوقف على(ما)الاستفهامية المخفوضة ، وعلى الفعل المحذوف اللام للجزم أو للوقف ، ثم تحدث عن أحكام زيادة هذه الهاء ، وأنها تكون لازمة وغير لازمة وقد ذكر في هذا الموضع تنبيهين :

قال ابن إياز :

الأول : أنها على ضربين : لازمة ، وغير لازمة .[1]

فاللازمة : إذا كان الفعل الذي تلحقه هذه الهاء على حرف واحد نحو: (عِهْ) ، (قِهْ) .

وغير اللازم : إذا كان ما تلحقه على أكثر من ذلك ، نحو : (لِمَهْ ، وقِيمَهْ ، واغْزُهْ ، وارْمِهْ ، واخْشَهْ) .

قال سيبويه : [2] الأكثر في الوقف على (اغْزُهْ) وشبهه بإلحاق الهاء ، ومنهم من لا يلحقها فيه ، وأما (قِهْ) فكلهم يلحقها فيه [3] .

---

(١) يراجع في ذلك : شرح المفصل لابن يعيش ٩/ ٤٥ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/ ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، وإيجاز التعريف ص ٩٩ ، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي ٢/ ٢٩٦، ٢٩٨ ، شرح الكافية للرضي ٤/ ٥٤١ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٥/ ١٧٦ ، ١٧٧ ، ٢٦١ ، وأوضح المسالك ٤/ ٣١٣ ، والمساعد ٤/ ٣٤٣ - ٣٤٤ ، والتصريح ٢/ ٣٤٤ ، وشرح الأشموني ٤/ ٢١٥ ، ٢٦٨ .

(٢) ينظر : الكتاب ٤/ ١٥٩ ، ١٦٠ ، وينظر أيضاً شرح المفصل ٩/ ٤٥ .

(٣) شرح التعريف بضروري التصريف ص ٨٩ .

وبيان هذه المسألة فيما يأتي :

تزاد هاء السكت لبيان الحركة [1] زيادة مطردة ، وأكثر ما تزاد بعد شيئين :

أحدهما : الفعل المعتل المحذوف الآخر جزماً ، نحو : لم يغزه ، ولم يخشه ، ولم يرمه ، بإلحاق هاء السكت فيهن جوازاً ، وكان الحذف لأجل البناء ، كما في (اغزه ، واخشه وارمه) ، ومنه قوله تعالى :{ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ } [2] والهاء التي للسكت في ذلك كله جائزة لا واجبة .

قال سيبويه [3] : هذا باب ما تلحقه الهاء في الوقف لتحرك آخر الحرف ، وذلك قولك في بنات الياء والواو التي الياء والواو فيهن لام في حال الجزم : ارْمَهْ ، ولم يَغْزُهْ ، واخْشَهْ ، ولم يَقْضِهْ ، وذلك لأنهم كرهوا إذهاب اللامات والإسكان جميعاً ، فلما كان ذلك إخلالاً بالحرف كرهوا أن يسكنوا المتحرك .

فهذا تبيان أنه قد حذف آخر هذه الحروف .

ثم قال : " وقد يقول بعض العرب : ارْمِ في الوقت ، واغز ، واخش حدثنا بذلك عيسى بن عمر ، ويونس ، وهذه اللغة أقل اللغتين " .

---

(١) ينظر : التصريف للمكودي ص١٥ ، والمنع ص ١٤٨ ، والمبدع ص ٧٢ فزيادتها للتوصل إلى بقاء الحركة في الوقف ، كما اجتلبت همزة الوصل للتوصل إلى بقاء السكون في الابتداء ، وسميت هاء السكت لأنها يسكت عليها دون آخر الكلمة . ينظر : التصريح ٢/ ٣٤٤ ، وحاشية الصبان ٤/ ٢١٤ .

(٢) سورة الأنعام من الآية ٩٠ وهي هاء السكت في نحو قراءة ابن عامر ، لأن ابن عامر يقرأ (اقتده) بكسر الدال وبشم الهاء الكسر من غير بلوغ الياء ، تنظر هذه القراءة وتوجيهها في : السبعة لابن مجاهد ص ٢٦٢ ، وإعراب القرآن ٢/ ٨١ ، والحجة للقراء السبعة ٣/ ٣٥١ ، وحجة القراءات لأبي زرعة ٢٦٠ ، والدر النوجيز ٢/ ٣١٩ ، والموضح في وجوه القراءات ١/ ٤٨٥ ، وإبراز المعاني ٤٥٩ ، والكشف ١/ ٤٣٩ ، والتيسير ٨٦ .

(٣) الكتاب ٤/ ١٥٩ .

وزيادتها في ذلك على ضربين :

الأول : لازمه ، وذلك إذا كان الفعل الداخلة عليه على حرف واحد في نحو : رَهْ وقِهْ [1] أي : فيما بقي بالحذف على حرف واحد ، ولم يكن كجزء مما قبله .

قال الرضي [2] :" لا يلزم الهاء إلا ههنا ، وإنما لزم فيه لأن الوقف لا يكون إلا على ساكن أو شبهه ، والابتداء لا يكون إلا بمتحرك ، فلابد من حرف بعد الابتداء يوقف عليه ، فجيء بالهاء لسهولة السكون عليه " .

ونص ابن مالك على أنه يجب زيادة هاء السكت في الفعل إذا بقي بعد الحذف على حرفين أحدهما زائد نحو : لم يعه [3] .

وقال ابن مالك [4] " ... أو كان الفعل المذكور لم يبق في اللفظ من حروفه الأصلية إلا واحد ، كقولك في جزم (يقي) والأمر منه : لم يَقِهْ وقِهْ ، ولا يجوز الوقف عليها ولا على ما أشبههما بدون الهاء ، وقال في شرح الكافية الشافية [5] " أو كان الفعل المذكور محذوف الفاء أو العين نحو : لَمْ يَفِ لي (ولَمْ يَرَ دا) ، فزيادة الهاء في الوقف واجبة ، نحو : (لم يَفِهْ) ، و (لم يَرَهْ) . قال ابن هشام : وهذا مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف على نحو :{ولَمْ أَكُ}[6] ، { ومَن تَقِ } [7] بترك الهاء .

---

(١) ينظر : شرح المفصل ٩/ ٤٥ ، وشرح الكافية للرضي ٤/ ٥٤١ ، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٢٩٦ ، وأوضح المسالك ٤/ ٣١٣ .

(٢) شرح الشافية ٢/ ٢٩٦ .

(٣) ينظر في ذلك : شرح الكافية الشافية ٢/ ٣٣٢ ، والتسهيل ص ٣٣٠ ، وأوضح المسالك ٤/ ٣١٣ ، وشفاء العليل ٣/ ١١٣٤

(٤) إيجاز التعريف ص ٩٩ .

(٥) شرح الكافية الشافية ٢/ ٣٥٦ .

(٦) سورة مريم من الآية ٢٠

(٧) سورة غافر من الآية ٩

وقال أبو حيان [1] ولم نجد فيه قولاً لأحد من النحويين ، والذى يقتضيه النظر أن يكون الوقف عليه بالهاء اختياراً لا وجوبا .

الخافض : زيادتها نحو لازمة ، وذلك إذا كان ما دخلت عليه أكثر من حرف واحد ، نحو : أغرّة واخشة وارمة ، ولم يَغْزَهْ ، ولم يَرْمِهْ ولم يَخْشَهْ ، فالهاء فى مثلها ليست بواجبة .

قال الرضى : لكنها ألزم ههنا منها فى نحو (ثمّهْ) و(مسلمونهْ) ؛ لأنك إذا لم تأت بها سكنت آخر الكلمة بعد حذف حرف منها ، وهو إجحاف .

وهى فى نحو (أعِهْ) ، و (أقِهْ) فى قولك : (إنْ تَعِ أعِهْ) و(إنْ تقِ أقِهْ) ألزم منها فى (اغْزَهْ) ، و(لم يَرْمِهْ) ؛ لأن الإجحاف ههنا أكثر لو سكن العين ، وذلك بحذف الفاء واللام وإسكان العين . [2]

قال سيبويه : وأما لَا تَقِهْ من وَقَيْتُ ، وإنْ تَعِ أعِهْ من وَعَيْتُ ، فإنه يلزمها الهاء فى الوقف من تركها فى الخشّ ، لأنه مجحف بها ، لأنها ذهبت منها الفاء واللام ، فكرهوا أن يسكنوا فى الوقف فيقولوا : إنْ تَعِ أعْ ، فيسكنوا العين مع ذهاب حرفين من نفس الحرف ، وإنما ذهب من نفس الحرف الأول حرف واحد وفيه ألف الوصل ، فهو على ثلاثة أحرف ، وهذا على حرفين ، وقد ذهب من نفسه حرفان » [3]

ثالثها : (ما) الاستفهامية المجرورة بالحرف أو بالمضاف ، وذلك أنه يجب حذف ألفها إذا جرت ، ولم تركب مع (ذا) فالمجرورة بالحرف نحو : عَمَّ ، ولِمَ ، والمجرورة بالمضاف نحو : « مجيء م جئت) ، والأصل :

(١) إرتشاف الضرب ٢/ ٨٢٠ .
(٢) ينظر : شرح الكافية للرضى ٤/ ٥٤١ ، وشرح الشافية ٢/ ٢٩٨ .
(٣) الكتاب ٤/ ١٥٩ ، ١٦٠ .

جئت مجيء م ، وهو سؤال عن صفة المجيء .

فإذا حذفت ألف (ما) الاستفهامية المجرورة ، ووقفت عليها ألحقتها الهاء حفظاً للفتحة الدالة على الألف المحذوفة ، ووجبت الهاء إن كان الخافض لـ (ما) الاستفهامية اسماً ، كقولك فى : مجيء م جئت ، واقتضاء م اقتضى ، مجيء مَهْ ، واقتضاء مَهْ وترجحت الهاء أن كان الخافض لها حرفاً نحو : لِمَهْ ، وعَمَّهْ فلحاقها لهذا النوع واجب وجائز ، واجب إن كان الخافض لها اسماً ، وجائز إن كان الخافض حرفاً ، والفرق أن المجرورة بالحرف متصلة به وحرف الجر لا يستقل بمعناه فكأنه معه كالجزء فلذلك جازت الهاء ، وأما المضاف فيستقل بفائدته فى مدلوله الإفرادى ، فالاسم معه كالمنفصل ، وهو على حرف واحد فلذلك وجبت معه الهاء . [1]

قال الرضى : وإلحاق الهاء فى نحو : (عَلامَ) ، و (إلامَ) ، و (حَتّام) ، و بِمَ) ، و (فِيمَ) ؛ و (عَمَّ) أجود من حذفها ، لأنه حذف منها الألف ، كما حذف فى نحو : اغْزَهْ ، و(أرمِهْ) ، و(اخْشَهْ) الحرف الأخير ويجوز إسكانها وإن صارت الميم على حرف واحد لأنها امتزجت بحرف الجر قبلها ، فصارتا معاً كـ (حُسَام) لأن الجارّ لا ينفك عن المجرور ، وهذا المجرور لكونه على حرف ، صار كبعض حروف الجار ، فالاتصال حاصل من الطرفين .

وإذا وقفت على نحو : (مجيء مَ جئت) ، فقلت :(مجيء مه) فالهاء لازمة ، كما فى (قِهْ) و (رَهْ) ؛ لأن المضاف لكونه اسماً لا يمتزج بالمجرور امتزاج حرف الجرّ به » [2]

(١) ينظر : التصريح ٢/ ٣٤٥ .
(٢) ينظر : شرح الكافية للرضى ٤/ ٥٤١ .

تعقيب :

خلاصة القول فى هذه المسألة : أن الهاء تزاد للسكت ، وأكثر ما تزاد بعد شيئين :

أحدهما : الفعل المعتل المحذوف الآخر جزماً نحو : لم يعطه ، أو وقفاً نحو : أعطه .

والثانى : ما الاستفهامية إذا جرت بحرف نحو لمه ، أو باسم نحو الضاء مه .

وخلافها لكل من هذين النوعين واجب وجائز .

الواجب : إذا كان الفعل الداخلة عليه على حرف واحد نحو : قه ، وعه ، كذلك إذا وقفت على (ما) الاستفهامية المجرورة باسم ، نحو : الضاء مه .

وما ذهب إليه ابن مالك من وجوب زيادة هاء السكت فى الفعل إذا بنى بعد الحذف على حرفين أحدهما زائد نحو : لم يعه ، هو مردود بوقف المسلمين على قوله تعالى : { وَمَن رَّاقٍ }[1] بترك الهاء .

أما الجائز : وذلك إذا كان ما دخلت عليه أكثر من حرف واحد نحو : الخَرَّة ، والخشة . ولم يَخَرَّة ، ولم يَخْشة .

كذلك إذا وقفت على (ما) الاستفهامية المجرورة بحرف نحو : لِمَهْ .

وكل ما لحقته هاء السكت على سبيل الجواز فإن كان محذوفاً منه شىء نحو : لم يخش ، ولم يغز ، ولم يرم ، وعلام ، وإلام وحتام فالهاء به أولى منها بما لحقته ولم يحذف منه شىء ، وهى بما حذف منه حرفان نحو : إن تَعِ أَعِهْ أولى منها بما حذف منه حرف نحو : الخشة والخرَّة .

---

(١) سورة القيامة من الآية ٢٧ .

التنبيه العشرون

إلحاق هاء السكت الحركات المتوغلة فى البناء

تلحق هاء السكت كل مبنى على حركة بناء دائماً ، ولم يشبه المعرب ، فلا يتصل هاء السكت بحركة إعراب ، ولا ما بناؤه غير دائم ، ولاما يشبه المعرب ، وقال ابن إياز فى التنبيه الثانى من التنبيهين اللذين أشار إليها فى المسألة السابقة :

والثانى : أنها تلحق الحركات المتوغلة فى البناء[1] من حيث كانت موضوعة على اللزوم والثبات ، ولا تدخل على حركات الإعراب ، ولا ما يشبهها كحركة الفعل الماضى ، والمنادى ، والغايات ، ولهذا استشكل أبو على[2] الهاء فى قوله[3] :

* أَرْمَضُ مِنْ تَحْتُ وَأَضْحَى مِنْ عَلَهْ *

---

(١) يرجع ذلك فى : الكتاب ٤/ ١٦١ ، ١٦٢ ، واللباب ٢/ ٢٧٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩/ ٤٥ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/ ٣٣٢ ، ٣٥٧ ، وشرح الكافية للرضى ٤/ ٥٣٩، ٥٤٠ ، وشرح الشافية ٢/ ٣٠٠ ، وارتشاف الضرب ٢/ ٨٢٢ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٥/ ١٨٢ ، وأوضح المسالك ٤/٣١٣ ، والمساعد ٤/ ٣٢٦ ، والتصريح ٢/ ٣٤٥ ، وشرح الأشمونى ٤/ ٢١٧ .

(٢) رأيه فى : أوضح المسالك ٤/ ٣١٥ ، والتصريح ٢/ ٣٤٦ ، وحاشية يس ٢/ ٣٤٦ .

(٣) الرجز لأبى لزوان فى المقاصد النحوية ٤/ ٤٥٤ ، ووقع خطأ فى التصريح ٢/ ٣٤٦ لأبى مروان ، ولأبى المحجل فى مجالس ثعلب ص ٤٨٩ ، وشرح شواهد المغنى ١/ ٤٤٨ ، وبلا نسبة فى : شرح المفصل ٤/ ٨٧ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٣٣٣ ، وشرح عمدة الحافظ ٩٨١ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٥/ ١٨٢ ، وأوضح المسالك ٤/٣١٤ ، والمساعد ٤/ ٣٢٧ ، والخزانة ٢/ ٣٩٧ ، والدمع ١/ ٢٠٣ وقبله :

* يَلْزَبُّ يَوْمٍ لِى لاَ أَطُلُّهْ *

اللغة : أطله : أى أطل فيه – بالبناء للمجهول – ، ارمض : أرمضه الرمضاء أى : أحرقه .

الشاهد فى قوله : (مِنْ عَلَهْ) حيث ألحق هاء السكت بكلمة (علْ) وهما كلمة مبنية بناء عارضاً ، وهذا شاذ ، لأنها للحق ما كان مبنياً بناء دائماً .

إذ لا يكون هاء سكت لما ذكرناه ، ولا يكون هاء ضمير ؛ لأن الهاء متى أضيفت أعربت .

وقال ابن الخشاب [1] فى الشرح العوني [2] : إنها بدل من الواو فى (علو) ، و (علو) أحد اللغات فى هذه الكلمة.

ونظيره قول الشاعر : [3]

وَقَدْ رَابَنِى قَوْلُهَا يَا هَنَا ... وَيْحَكَ أَلْحَقْتَ شَرًّا بِشَرّْ

والأصل : هناو : فعال ، من هنوك ، فأبدلت الواو هاء ، وقد استقصيت هذا فى المسائل الخلافية [4] [5] .

وبيان هذه المسألة فيما يأتى :

يجوز أن تلحق هاء السكت الحركات المتوغلة فى البناء ، أى كل محرك حركة بناء لازم ، نحو : (كيف) ، و(ثم) و (إن) و(ليت) وياء المتكلم و (هى) .

---

(١) هو : أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر بن الخشاب ، كان فى درجة أبى على الفارسى ، من مؤلفاته : المرخل ، وشرح اللمع ، وشرح مقدمة الوزير ابن هبيرة فى النحو وغيرها توفى : ٥٦٧ هـ . ترجمته فى : بغية الوعاة ٢/ ٢٩ -٣١ ، والبلغة فى تراجم أئمة النحو واللغة للفيروزآبادى ص ١٢٠ ، ١٢١ - ت/ محمد المصرى - مركز المخطوطات والتراث - الأولى ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .

(٢) لم أعثر فى تصانيفه على هذا المسمى من خلال الكتب التى رجعت إليها .

(٣) البيت من المتقارب ، وهو لامرئ القيس فى ديوانه ص ٢٣٤ ، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٦٦ ، ٢/ ٥٦٠ ، وشرح المفصل ١٠ / ٤٣ ، والمقاصد النحوية ٤ /٢٦٤ .

الشاهد فى قوله : (يا هناه) حيث بناه على فعال لأن أصله الهاء وأدخلت علية الألف لمد الصوت فى النداء ، أو أصله الواو فقلبت ألفاً ثم أدخلت الهاء للوقف ، ثم كثر فى كلامهم حتى صارت الهاء كأنها أصلية فحركت بالكسر ، ويجوز فيه الضم ، ويحمل على أنه شبه هذه الهاء لما حركها بهاء الضمير .

(٤) تقدم أنه من مؤلفات ابن إياز ذكره د/ ناجى معروف فى تاريخ علماء المستنصرية ٢ / ٢٠ .

(٥) شرح التعريف بضرورى التصريف ص ٨٦ ، ٨٧ .

فلا تدخل المعرب ، ولا ما بناؤه غير دائم ، ولا ما يشبه المعرب وإنما تزاد هذه الهاء إذا وقفت على كلمة متحركة الآخر بحركة غير إعرابية ، ولا مشبهة بالإعرابية ؛ لبيان تلك الحركة اللازمة ، إذ لو لم ترد الهاء لسقطت الحركة للوقف [1] .

وإنما لم تبين الإعرابية ؛ لعروضها وسرعة زوالها .

فلا تدخل فى نحو : جاء زيد ؛ لأنه معرب بالحركات ، وحركة الإعراب تعرف بالعامل فلا تحتاج إلى بيان بـ (هاء السكت) وتلحق المثنى والمجموع على حده نحو : مسلمانه ومسلمونه ؛ لأن إعرابها بالحروف وليست حركة النون بإعراب .[2]

ولا تلحق هذه الهاء اسم (لا) ، ولا المنادى المضموم ، ولا ما بنى لقطعه عن الإضافة كـ (قبل ، وبعد) ، ولا العدد المركب نحو : خمسة عشر ؛ لأن حركات هذه الأشياء عارضة ، فهى مشابهة لحركة الإعراب فى أنها عارضة[3] .

ولذلك شذ قوله : [4]

- يَا رُبَّ يَوْمٍ لِى لاَ أَظَلُّهْ

أَرْمَضُ مِنْ تَحْتُ وَأَضْحَى مِنْ عَلُّهْ

فلحقت ما بنى بناء عارضاً ، فإن (عل) من باب (قبل وبعد) نقل هذا عند الفارسى [5]

---

(١) شرح الكافية للرضى ٤/ ٥٤٠ ، وينظر أيضاً : شرح المفصل ٩/ ٤٥ .

(٢) ينظر : التصريح ٢/ ٣٤٥ .

(٣) يراجع : شرح الكافية الشافية ٢/ ٣٣٢ ، ٣٥٧ ، وشرح الكافية للرضى ٤/ ٥٤٠ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٥/ ١٨٢ ، والمساعد ٤/ ٣٢٦ ، والأشمونى ٤/ ٢١٧ .

(٤) البيت تقدم تخريجه .

(٥) ينظر : شرح التعريف بضرورى التصريف لابن إياز ص ٨٦ ، وأوضح المسالك ٤/ ٣١٥ ، والتصريح ٢/ ٣٤٦ .

والصحيح هو الأول ؛ لأن الماضي وإن كانت حركته لازمة فهي شبيهة بحركة الإعراب ؛ لأن الماضي إنما بني على حركة ؛ لشبهه بالمضارع المعرب [٥] في وجود ما ذكرناه في موضعها [٦].

التعقيب

خلاصة القول في هذه المسألة : أن هذه السكنات للحق المتحركات المتوهمة في البناء ليبدأ بتلك الحركة اللازمة ، إذا لم توجد فإنه تستحق الحركة للوقف.

فلا يدخل المعرب ، ولا ما يجوز فيه الأمر ، ولا ما يشبه المعرب ، وذلك لدخول الحركة الإعرابية وعدمها فيه.

فلا يدخل نحو (لا) ولا الماضي المحذوف ، ولا ما بني للفعل من

التنبيه الحادى والعشرون

الألف المنقلبة عن همزة فى (آدم)

تجرى مجرى غير المنقلبة فى التصغير والتكسير

أشار ابن إياز فى باب الهمزتين الملتقيتين فى كلمة واحدة إلى أن الألف المنقلبة عن همزة فى (آدم) تجرى مجرى غير المنقلبة عند (التصغير أو التكسير .

قال ابن إياز : وهنا تنبيه :

" وهو أن الألف وإن كان أصلها الهمز فإنها تجرى مجرى غير المنقلبة ، ولذلك تقلب واواً فى أوادم ، وأويدم [1] ، وفى ذلك ترجيح لمن أجاز وقوعها تأسيساً [2] فى الشعر فاعرفه "[3] .

وبيان هذه المسألة فيما يأتى :

باب الهمزتين الملتقيتين فى كلمة واحدة ، فإن الذى يبدل منهما أبداً هو الثانية لا الأولى ؛ لأن إفراط الثقل حصل بالثانية ، ولاجتماع الهمزتين فى كلمة واحدة ثلاثة أحوال :

---

(١) ينظر : الكتاب ٣/٥٥٢ ، والمنصف ٢/ ٣١٩ ، ٣٢٠ ، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٦٥ ، وشرح المفصل ٩/ ١١٦ .

(٢) التأسيس : حرف من حروف القافية ، وهو عبارة عن الألف التى يفصل بينها وبين الروي حرف صحيح ، وهذه الألف قد تكون أصلية ، وهى حينئذ مما يجب التزامه إلى آخر القصيدة على الشاعر القافة ، وأما غير الأصلية - وهى التى أصلها الهمزة كما فى (آدم) و (آخر) فمن وجوب التزامها خلاف ، ذهب الخليل إلى عدم وجوب التزامها إلى آخر القصيدة نظراً إلى الأصل فيجوز عنده الجمع بين (درهم) ، و (آدم) مطلاً ، وأوجبه غيره ، وهو الأصح ، والظاهر أنه على كلا القولين يجوز الجمع بين الألف المبدلة من الهمزة والألف غير المبدلة نظراً إلى اللفظ . ينظر : الحاشية الكبرى للدسوقى على متن الكافية ص ٩٢ - ٩٣ ، ط / دار إحياء الكتب العربية - عيسى الحلبى ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩م .

(٣) شرح التعريف بضرورى التصريف ص ١٢٥ .

الحالة الأولى : - وهو ما يعنينا هنا - أن تتحرك الهمزة الأولى وتسكن الثانية ، وفى هذه الحالة يجب إبدال الثانية حرف مد يجانس حركة ما قبلها ؛ كراهة اجتماع الهمزتين مع عسر النطق بالثانية الساكنة ، فتقلب ألفاً بعد الفتحة ، وياء بعد الكسرة وواواً بعد الضمة .[1]

فالأول : نحو : آدم ، وأصله : أأدم بهمزتين ، الأولى زائدة والثانية فاء الكلمة ، ووزنه أفعل) ، ولا يقال : آدم " فاعل) وإلا كان يجب صرفه ، فلما لم يرد مصروفاً دل ذلك على أنه " أفعل) وهذه الألف الثانية وإن كان أصلها الهمز إلا أنها تجرى مجرى غير المنقلبة عند التصغير أو التكسير .

قال سيبويه [2] : " وإذا جمعت (آدَمَ) قلت : أوَادِمُ ، كما أنك إذا حقرت قلت : أُوَيْدِمُ ؛ لأن هذه الألف لما كانت ثانية ساكنة وكانت زائدة ؛ لأن البدل لا يكون من أنفس الحروف ، فأرادوا أن يكسّروا هذا الاسم الذى قد ثبتت فيه هذه الألف ، صيروا ألفه بمنزلة ألف خالد " .

قال ابن يعيش [3] : " فأما (آدم) فأصله : أأدم بهمزتين ، الأولى همزة أفعل ، والثانية فاء الفعل ؛ لأنه من الأدمة ، وكذلك (آخر) ؛ لأنه من التأخر ، فأبدلوا من الثانية ألفاً محضة ؛ وذلك لسكونها وانفتاح ما قبلها على حد فعلهم فى (رأس وفأس) ، ولا تخفف ، وإنما تصير ألفاً ، كألف (ضارب وخاتم) ، وإنما شبهناها بالزائدة من حيث لم تكن أصلاً ، وعلى ذلك إذا جمعته اسماً قلت :

---

(١) ينظر : الكتاب ٣/ ٥٥٢ ، والمقتضب ١/ ٢٩٥ ، والأصول ٢/ ٤٠٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩/ ١١٦ ، والممتع ص ٢٦٩ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٣٧٤ ، وشرح الشافية للرضى ٣/ ٣٥ ، وارتشاف الضرب ١/ ٢٦٧ ، والمساعد ٤/ ١٠٤ ، وشفاء العليل ٣/ ١٠٨٤ ، والتصريح ٢/ ٣٧٢ ، وشرح الأشمونى ٤/ ٢٩٨ .

(٢) الكتاب ٣/ ٥٥٢ .

(٣) شرح المفصل ٩/ ١١٦ .

أوَادِم ، على نحو كَوَاهِل وحَوَائِط ، فإن أردت الصفة قلت : أدْم نحو حُمْر ، فقلبها واواً على حد بوازل وكواهل دليل على اعتزام رفض أثر الهمزة فيها.

وتقول فى التصغير (أُوَيْدِم) كما تقول : بُوَيْزِل وكُوَيْهِل ، على أنه ليس فى قولهم : أو يدم دلالة على رفض الهمزة ؛ لأن الهمزة تقلب واواً إذا انفتحت وانضم ما قبلها ، وإنما يذكرون أو يدم مع أوادم وأواخر جمعاً بين التصغير والتكسير ... الخ .

فكما هو ملاحظ أنهم فى الجمع (أوَادِم) وفى التصغير (أُوَيْدِم) ، فلا يردون الهمزة ،كما يردون الواو فى جمع (ميزان) وتصغيرها فيقولون : مَوَازِين ، ومُوَيْزِين .

قال ابن جنى [1] ألا تراهم يقولون : أوَادِمُ وأُوَيْدِمٌ ؛ فلا يردون الهمزة كما يردونها فى قولهم : " موازين ومويزين . . . وإنما لم ترد فاء الفعل فى (أوَادِم وأُوَيْدِم) إلى الهمز ؛ لأنه كان يلزم منه ما هربوا وهو اجتماع همزتين .

ألا ترى أنهم إذا قالوا : (آدم ، وأُأَيْدِم) ، لزمهم اجتماع الهمزتين ، كما كان يلزمهم قبل التكسير والتحقير فى (آدم) فلما كان يجب فى التحقير والتكسير اجتماع همزتين ، لم يمكن إقرار الهمزة فى الجمع والتحقير ، كما لم يمكن ذلك فى الواحد ؛ فالعلة الموجبة للقلب فى الواحد هى موجبة فى الجمع والتحقير ، وهى اجتماع الهمزتين " .

تعقيب :

خلاصة القول فى هذه المسألة أن الألف المنقلبة عن الهمزة فى نحو : (آدم) تجرى مجرى غير المنقلبة ، فعند التصغير أو التكسير تقلب واواً ، فيقولون : أُوَيْدِم ، و (أوَادِم) كما يقولون : خَوَاتِم ، وخُوَيْتِم ، قال

(١) المنصف ٢/ ٣١٩ ، ٣٢٠ .

ابن جنى : [1] وإذا أبدلت الهمزة على هذا جرت الألف التى هى بدل منها مجرى ما لا أصل له فى همز البتة ، وذلك قولهم فى جمع (آدم) (أوَادِم) فأجروا ألف (آدم) مجرى ألف (خاتم) فقلبوها واواً فى (أوَادِم) كما قلبوا الألف واواً فى (خَوَاتِم) .

ومن هنا رجح من التزم وقوعها تأسيساً فى الشعر أن يلتزم الشاعر بها وجوباً قياساً على الأصلية ، أى كما يلتزم بوقوع الألف الأصلية تأسيساً يلتزم أيضاً بوقوع المنقلبة عن همز كما فى (آدم) تأسيساً إلى آخر القصيدة .

(١) سر صناعة الإعراب ٢/ ٦٦٥ .

التنبيه الثانى والعشرون

إعلال عين (عَوِرَ) وما تصرف منه

تبدل الألف من الواو والياء ، كما فى (قَالَ ، وبَاعَ) وأصله (قَوَلَ ، وبَيَعَ) فقلبت الواو والياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، لكن هناك أشياء شذت عن القياس فصحت فيها الواو والياء ، فمن ذلك قولهم : (عَوِرَ) ، و (صَيِدَ البعير) ؛ جاءوا بهما على الأصل لأنهما فى معنى ما لابد من صحة الواو والياء فيه ، و(عَوِرَ) فى معنى (اعْوَرَّ) ، و (صَيِدَ) فى معنى (اصْيَدَّ) [1] وكذا يصح أيضاً- ما تصرف منه ، وقد أعل بعضهم فقال : (عار) وقالوا : عَارَت عينه تَعَارُ [2] قال ابن إياز : هنا تنبيه :

" وهو أن من قال : (عَارَ) فأعله لزمه أن يعل ما تصرف منه على قياس مثله ، فيقول : يَعَارُ ، واسْتَعَارَ ، عَائِرٌ بالهمز " [3].

وبيان هذه المسألة فيما يأتى :

صحت العين فى (عَوِرَ) ، و (صَيِدَ) [4] ، و (سَوِدَ) و (بَيِضَ) ، ولم تعل بقلبها ألفاً ، لأن (فَعِلَ) هنا بمعنى (افْعَلَّ) جاءوا بها على الأصل ؛ لأنها

---

(١) تنظر هذه المسألة فى : الكتاب ١/ ٣٤٧ ، والمسائل الحلبيات ص ٣٤٢ والمسائل المشكلة ص ٥٧٥ ، والمنصف ١/ ٢٥٩ ، والخصائص ١/ ١٢٤ ، واللباب ٢/ ٣٠٥ ، وشرح اللوكى ٢١٩ ، وشرح المفصل ١٠/ ١٩ ، ٧٤ ، ٧٥ ، والممتع ص ٣٠٦ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٣٨٨ ، وشرح الشافية ، للرضى ٣/ ٩٩ ، وارتشاف الضرب ١/ ٢٩٨ ، والمساعد ٤/ ١٦٤ ، وشرح الأشمونى ٤/ ٣١٦ .

(٢) ينظر : المنصف ٢/ ٢٦٠ ، وشرح المفصل ١٠/ ٧٥ ، وإيجاز التعريف ص ١٧٢ ، وشرح الشافية ٣/ ٩٩ ، وارتشاف الضرب ١/ ٢٩٩ ، وشفاء العليل ٣/ ١٠٩٩ .

(٣) شرح التعريف بضرورى التصريف ص ٢٢٢ .

(٤) يقال : اصيد الرجل - كاحمر - إذا لوى عنقه من كبر ، وأصله من قولهم : أصيد البعير ، إذا أصابه داء فى رأسه ، فيخرج من آلمه مثل الزبد فيرفع رأسه عند ذلك . ينظر : اللسان ٧/ ٤٥١ (صيد) .

فى معنى ما لابد من صحة الواو والياء فيه ، لأن (عَوِرَ) مثلاً فى معنى (اعْوَرَّ) ، فلما كان (اعْوَرَّ) لابد له من الصحة لسكون ما قبل الواو ، صحت العين فى (عَوِرَ) و(حَوِلَ) و(صَيِدَ) ، فصارت صحة العين فى (عَوِرَ) أمارة على أنه فى معنى (اعْوَرَّ) ، ولو لم ترد هذا المعنى لأعللته ، وقلت : عارت عينه ، وصاد البعير [1].

قال أبو عثمان : " وأما قولهم : (عَوِرَ يَعْوَرُ) ، و(حَوِلَ يَحْوَلُ) و(صَيِدَ يَصْيَدُ) فإنما جاءوا بهن على الأصل ، لأنهن فى معنى ما لابد له من أن يخرج على الأصل لسكون ما قبله ... " .

قال أبو الفتح : يقول : فإن قال قائل : هلا أعلوا (عَوِرَ) ، و(صَيِدَ) كما أعلوا (خَافَ وهَابَ) وأصلها (خَوِفَ) و(هَيِبَ) ؟ فالجواب أن (عَوِرَ) فى معنى (اعْوَرَّ) فلما كان (اعْوَرَّ) لابد له من الصحة لسكون ما قبل الواو صحت العين فى (عَوِرَ) و(حَوِلَ) ونحوها ؛ لأنها قد صحت فيما هو بمعناها ، فجعلت صحة العين فى (فَعِلَ) أمارة ، لأنه فى معنى (افْعَلَّ) [2].

قال الرضى : [3] وإنما لم يعل نحو : عَوِرَ وحَوِلَ ، لأن الأصل فى الألوان والعيوب الظاهرة باب (افْعَلَّ وافْعَالَّ) . فالثلاثى - وإن كان أصلاً للذوات الزيادة فى اللفظ - لكن لما كان هذان البابان أصلين فى المعنى عكس الأمر ، فأجرى الثلاثى مجرى ذي الزيادة فى التصحيح تنبيهاً على أصالته فى المعنى المذكور " .

ولما لم يعل (عور) وحول ، لم يعل ما تصرف منه ، كالمضارع ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ... الخ .

---

(١) ينظر : اللباب ٢/ ٣٠٥ ، وشرح اللوكى ٢١٩ ، وشرح المفصل ١٠/ ٧٤ ، ٧٥ .

(٢) المنصف ٢/ ٢٥٩ .

(٣) شرح الشافية ٣/ ٩٨ .

ومن العرب من يقول في (عَوِرَ) : عَارَ "[1]

قال أبو حيان : وأما إعلال (عَوِرَ) وقولهم فيه (عَارَ) فقال السيرافي لم يذهب به مذهب (أفعل) ، وقيل هو شذوذ كما شذوا في تصحيح (رَوِحَ) و (غَيِدَ) "[2].

قال ابن جني [3] "وقد قالوا : "عارت عينه تَعَارُ) وهو قليل ، لا تقول منه : (حَالَت فهي تَحالُ) وقال الشاعر : [4]

تُسَائِلُ بابنِي أَحْمَرَ مَنْ رَآهُ ∴ أَغارتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تُغَارَا

قال ابن مالك [5] ومن العرب من يقول في (عَوِرَ) : عَارَ ، فمقتضى الدليل أن يكون المصدر (عَاراً) .

وقال ابن إياز [6] : " ... من قال : (عَارَ) فأعله لزمه أن يعل ما تصرف منه على قياس قوله ، فيقول : يعار ، واستعار ، وعائر بالهمز".وجعله ابن يعيش [7] من القليل المسموع ، وكذلك الرضي [8] .

---

(١) ينظر : المنصف ٢/ ٢٩٠ ، وشرح المفصل ١٠/٧٥ ، وإيضاح التعريف ص ١٧٢ ، وشرح الشافية ٣/٩٩ ، وارتشاف الضرب ١/ ٢٩٩ ، وشفاء العليل ٣/ ١٠٩٩ .

(٢) ارتشاف الضرب ١/ ٢٩٩ ، وينظر أيضاً : شفاء العليل ٣/ ١١٠٠ ، وشرح الأشموني ٤/ ٣١٩ .

(٣) المنصف ٢/ ٢٩٠ .

(٤) البيت من الوافر ، وهو لابن أحمر في ديوانه ص ٧٦ ، ويروى صدره :

"وزَيَّنَ مَقَاتِلِي قَتْلِي عَلَيَّ"

والبيت في : المنصف ٢/ ٤٢ ، والصحاح ٢/ ٧٦٠ (عور) ، وشرح المفصل ١ / ٧٥ ، والأزهية ص ٢٦٢ ، وشرح الشافية ٣/٩٩ ، وشرح شواهد الشافية ٣٥٣ ، وخزانة الأدب ٥/ ١٩٨ .

الشاهد : عارت عينه . والأكثر في هذا البناء والمبني للطرد هو التصحيح

(٥) ينظر التعريف ص ١٧٢ .

(٦) شرح التعريف ص٢٢٢

(٧) ينظر : شرح المفصل ١٠/ ٧٥ .

(٨) ينظر : شرح الرضي ٣/ ٩٩

تعقيب :

خلاصة القول في هذه المسألة أنه تبدل الألف من الواو والياء كما في قال ، وباع ، وإنما صحت في (عَوِرَ وحول وصَيِدَ) ولم تعل بقلبها ألفاً ، لأن (فَعِلَ) هنا بمعنى (افْعَلَّ) وقد تقدم بيانه .

ولما لم يعل (عور) الخ لم يعل ما تصرف منه ، كالمضارع واسم الفاعل واسم المفعول .

أن من العرب من يقول في (عَوِرَ) : عَارَ ، كما قالوا : عَارَتْ عَيْنُهُ تَعَارُ ، قالوا : وهو قليل فلا يقاس عليه .

وذكر ابن إياز أن من قال (عار) فأعله يلزمه أن يعل ما تصرف منه .

حذف إحداهما لالتقاء الساكنين ، ثم حذف الأخرى للإدغام الحاصل عند السكون ، فيصير الاسم المتمكن على حرف واحد ، وهو ممنوع ، فالقصر على إبدال الثاني ، لأن محل التغيير الطرف ، والتي تحصنت بوقوعها حشواً .

قال ابن مالك : [1] « أو اجعل في كلمة واوان ، أو ياءان ، أو واو وياء ، وكل واحد منهما مسبوق بأن يقلب ألفاً لتحركه وانفتاح ما قبله ، فتزيد من تصحيح أعدهما وإعلال الآخر ، والآخر أحق بالإعلال. فالاجتماع الواوين كلمة (الحلوى) مصدر (حلوءاً) فهو (أحلوى) إذا امتلأ ويدل على أن ألف (احلوى) منقلبة عن واو قولهم في معناه (حلوّاً) ، وفي جمع أحوى (حُوْر) ، وفي مؤنثه (حوّاء) فأصل أحوى : (أحوو) فكل واحدة من الواوين يستحق الانقلاب فلو قلبنا معاً لالتقى ألفان فيجب حذف إحداهما لالتقاء الساكنين ، ثم حذف الأخرى للإدغام الحاصل ، فيبقى اسم متمكن على حرف واحد ، وذلك ممنوع ، وما أفضى إلى ممنوع ممنوع .

ومثال الياءين (حيا) للغيث ، وأصله (حيي) لأن فعيله (حيان) ومثال الواو والياء (هويا) .

فهذه استحقت على مقتضى القياس بتصحيح الأول وإعلال الثاني وشذ ما جاء بخلاف ذلك نحو (غاية) وأصلها (غيية) فأعلت الياء الأولى وصححت الثانية .

وسهل ذلك كون الثانية لم تقع طرفاً » .

وقد أشار ابن آجاز في قصيده إلى وجه الشذوذ في إعلال عين (آية) و (راية) ، وذلك لأن العين واللام إذا كانا حرفي علة أعلت اللام فوق العين .

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٨٩ ، ١٣٩٠ .

قال ابن عصفور [1] : " وقد شذ الإيقاظ في هذا الفصل ، فاعتلت فيها العين ، منها (آية ، وراية ، وناية ، وغاية ، وطاية) ، كان حقها أن يعتل منها اللام ويصح العين [2] والذي سهل ذلك كون هذه الألفاظ أسماء ، فلا تتصرف فيلزم فيها من الإعلال والتغيير ما يلزم في الفعل " .

وفي (آية) ثلاثة أقوال للنحويين :

أحدها : مذهب الخليل [3] ما تقدم من أن أصلها (أيية) أعلت العين ، وكان القياس صحتها وإعلال اللام ، فعكسوا ، فوزنها (فَعَلة) .

الثاني : مذهب الكسائي [4] أن وزنها (فاعلة) والأصل (آيية) ، فحذفت استثقالاً لاجتماع اليائين فصارت (آية) .

قال ابن عصفور [5] وهذا الذي ذهب إليه فاسد ؛ لأن فيه أيضاً ما في مذهب الخليل من إعلال العين ؛ لأن الحذف إعلال ، مع أن حذف الياء التي هي عين ليس بمطرد ، مع أنه ادعى أصلاً لم يلفظ به ، ولا مانع يمنع إذا كان ذلك " .

---

(١) المنع ص ٣٦٨ .

(٢) القياس في بابه (آيية) فتصح العين وتعل اللام لكن عكسوا شذوذاً فأعلوا الياء الأولى لتحركها وانفتاح ما قبلها بوزن القاعل .

(٣) ينظر مذهب الخليل في : الكتاب ٤/ ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، والمنع ص ٣٦٨ ، والارتشاف ١/ ٣٠٠ ، وشفاء العليل ٣/ ١١٠٠ ، والتصريح ٢/ ٣٨٨ .

(٤) ينظر مذهب الكسائي في : المنع ص ٣٦٨ ، وشرح الشافية للرضي ٣/ ١١٨ ، والارتشاف ١/ ٣٠٠ ، وشفاء العليل ٣/ ١١٠٠ ، والتصريح ٢/ ٣٨٨ ، وخزانة الأدب ٦/ ٥١٨ .

(٥) ينظر : المنع ص ٣٦٨ ، ٣٦٩ .

وثالثها : ذهب الفراء [1] إلى أن وزنها (فَعْلَة) وأن الأصل (أيَة) فاستثقلوا اجتماع ياءين ، فأبدلوا من الساكنة ألفاً تخفيفاً : قال : وإذا كانوا يفعلون ذلك بالياء الساكنة وحدها في نحو : عيب وعاب ، وذَيم وذَام [2] فالأحرى أن يفعلوا ذلك إذا انضاف إليها ياء أخرى .

قال أبو حيان [3] : ويظهر أنه قول سيبويه [4] .

قال ابن عصفور معقباً على مذهب الفراء : وهذا الذي ذهب إليه فاسد ؛ لأن فيه إعلال العين ، مع أن العين معتلة كما في مذهب الخليل ، مع أن إبدال الياء الساكنة ألفاً ليس بمستمر ، وإنما العاب والعيب والذام والذيم فيهما مما جاء على (فَعَل) نادرة ، وعلى (فَعَل) أخرى [5] وذكر في وزن (آية) آراء أخرى :

منها : قيل وزنها (فَعْلَة) أصلها (أيْيَة) [6] كـ (سَمْرَة) تحركت والفتح ما قبلها ، فقلبت ألفاً ، وصحت الياء بعدها . ومنها : قيل : وزنها (فَعِلَة) كـ (لَبِقَة) ، وقيل : أصلها : أيْاه ،[7] وهو من القلوب على واجب القياس كـ (حَيَاة) ثم قلبت لامه في موضع عينه كـ (أيْنق) .

---

(١) ينظر مذهب الفراء في : المنع ص ٣٦٨ ، وشرح الشافية للرضي ٣/ ١١٨ ، والارتشاف ١/ ٣٠١ ، وشفاء العليل ٣/ ١١٠٠ ، وخزانة ٦/ ٥١٧ ، والتصريح ٢ / ٣٨٨ .

(٢) الذيم ، والذام : العيب . ينظر : لسان العرب ٥/ ٧٩ (ذيم) .

(٣) ارتشاف الضرب ١/ ٣٠١ .

(٤) ينظر : الكتاب ٤/ ٣٩٨ – ٣٩٩ .

(٥) المنع ص ٣٦٨ .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب ١/ ٣٠١ ، وخزانة الأدب ٦/ ٥١٨ .

(٧) ينظر : ارتشاف الضرب ١/ ٣٠١ ، وخزانة الأدب ٦/ ٥١٨ ، وشرح الأشموني ٤/ ٣١٧ .

تعقيب :

خلاصة القول فى هذه المسألة : أن الألف تبدل من الواو والياء بشروط منها ألا تكون الواو والياء متلوة بحرف يستحق هذا الإعلال فإن اجتمع فى كلمة واوان ، أو ياءان ، أو واو وياء ، وكل واحد منهما مستحق لأن يقلب ألفاً ، لتحركه وانفتاح ما قبلة ، فالآخر أحق بالإعلال .

وعلى هذا شذت ألفاظ قلبت فيها العين ألفاً ، وكان القياس قلب اللام ، منها (آية) وكذا (غاية ، وراية ، وثاية ، وطاية) وقد تقدم آراء الصرفيين فى (آية) ومثيلاتها .

قال الرضى[1] وعلى جميع الوجوه لا يخلو من شذوذ فى الحذف والقلب وإذا كانت أقوال النحاة لا تخلو من شذوذ فى وزن (آية) و (راية) وما يشبههما ، فالمختار من هذه الأقوال ما ذهب إليه الخليل من أن أصلها (أيية) كـ (قصبة) ، فالقياس فى إعلالها (أياة) فتصح العين وتعل اللام لكن عكسوا شذوذا، فاعلوا الياء الأولى لتحركها وانفتاح ما قبلها دون الثانية .

وقد رجح ابن عصفور[2] مذهب الخليل .

---

(١) شرح الرضى حاشية ابن الحاجب ٣/ ١١٨ .

(٢) الممتع ص ٣٦٩ .

التنبيه الرابع والعشرون

قلب الواو والياء همزة

إذا وقعت إحداهما ثانى حرفين لينين بينهما ألف مفاعل

تبدل الهمزة من الواو والياء إذا وقعت إحداهما ثانى حرفين لينين بينهما ألف مفاعل ، سواء كان اللينان ياءين كـ(نيائف) جمع (نَيْف) ، أو واوين كـ (أوائل) : جمع (أوّل) أو مختلفين :كـ (سيائد) جمع (سَيِّد) ، و(صوائد) جمع (صائد) ، ويشترط لهذا الإبدال أن يكون ثانى اللينين متصلاً بالطرف [1] أى : تكون الثانية – الواو أو الياء – مجاورة للطرف ، ليس بينها وبين الطرف حاجز فتبدل همزة استثقالاً لتوالى ثلاثة أحرف لينة يليهن الطرف ، وقد خلا كلام ابن مالك فى كتابه التعريف بضروري التصريف من قيد مجاورة الثانى للطرف ، نبه ابن إياز على هذا . قال ابن إياز : وهنا تنبيه :

وهو أن كلامه خال عن التقييد بمجاورة الثانى للطرف والحق ما ذكرته ، لذلك لم يقلب فى (طَوَاوِيس) [2] جمع (طاووس) [3] و (نواويس) جمع (ناووس) [4] حيث بعد عن الطرف بحجز الياء بين حرف العلة وبينه .

وأما قوله : [5] * وَكَحَّلَ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ *

---

(١) ينظر فى ذلك : التكملة للفارسى ص ٢٦٢ ، والمنصف ٢/ ٤٤ ، وشرح المفصل ١٠/ ٩١ ، والممتع ص ٢٢٤ ، والتسهيل ص ٣٠١ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٢٧٠ ، والارتشاف ١/ ٢٥٩ ، والمساعد ٤/ ٩٥ .

(٢) لبعدها من الطرف . المقتضب ١/ ٢٦٤ .

(٣) الطاووس : طائر حسن همزته بدل من واو لقولهم : طواويس . لسان العرب ٨/ ٢٦٨ (طوس) .

(٤) فى اللسان ١٤ / ٣٢٦ (نوس) : " الناووس : مقابر النصارى " .

(٥) الرجز نسب للعجاج فى الخصائص ٣/ ٣٢٦ ، وليس فى ديوانه ، ولجندل بن المثنى الطهوى فى : المقاصد النحوية ٤/ ٥٧١ ، والتصريح ٢/ ٣٦٩ ، وشرح شواهد الشافية ص ٣٧٤ ، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٢٩ ، وبلا نسبة فى الكتاب ٤/ ٣٧٠ ، والتكملة ٢٦٢ ، والمنصف ٢/ ٤٩ ، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٧٧١ ، والمحتسب ١/ ١٠٧ ، والإنصاف ص ٦٢٨ ، والممتع ص ٢٢٥ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ١٣١ ، وأوضح المسالك ٤/ ٣٧٤ .

وقبله : * حَتَّى عِظَامِي وَأَزَّةُ ذَاعِرِي *

اللغة : حتى عظامى : قوسها ، وإنما يكون ذلك عند الشخوخة والكبر وذاعرى : اسم من ذعره ، أى : كسر ذعره ، أى : أسئاره والعواور : جمع عوار ، وهو القذى يسقط فى العين فيؤذيها . الشاهد : قوله : " بالعواور " حيث صحح الواو الثانية مع قربها من الطرف ، وذلك لأن أصله : العواوير ، فلما اضطر الشاعر حذف الياء .

فإنما صح مع المجاورة للظرف لفظاً لبعده عنه تقديراً ،وأصله : (عواوير) بدليل أنه جمع (غوّار) وحرف العلة إذا كان فى المفرد رابعاً لم يحذف فى الجمع بل يقلب ياء إن لم يكنها ، نحو : (حلاق وحلايق) [1] و (جرموق) و (جراميق) [2] ، و(قنديل وقناديل) ، فلما حذفها للضرورة جرى مجرى الملفوظ به فوجب التصحيح .

وعكسه (عيائل) [3] بالهمز والياء ، ذلك لأنه حيث أشبع الكسرة فولدت الياء ، فكان التقدير بها السقوط أبقي الهمزة "[4] .

وبيان هذه المسألة فيما يأتى :

ألف الجمع فى (مفاعل وفواعل) متى اكتنفها واوان ، كانت الثانية مجاورة للطرف ، ليس بينه وبين الطرف حاجز ،فإنهم يقلبون الواو الثانية همزة نحو قولهم : أوائل ، والأصل أواول ، لأن الواحد أول (أفعل) مما فاؤه وعينه واوان ، وهم يكرهون اجتماع الواوين ، والألف من جنسها ، فشبهوا اجتماعهما ههنا باجتماعهم فى أول الكلمة ، فكما يقلبون فى (واصلة) و (وواصل) كذلك يقلبون هنا ، إلا أن القلب ههنا وقع ثابتاً لقربه من الطرف ، وهم كثيراً ما يعطون الجار حكم مجاوره ؛ فكذلك قدروا الواو فى (أوائل) طرفاً ، إذ كانت مجاورة للطرف ، فهمزوها كما فى : كساء ورداء [5]

---

(١) الحلاق : ما حلقت الحلوق من نواحى الحلقة ، والحلاق ما لزق بالعين من موضع الكحل من باطن ، وقيل : الحلائق من الأعطاف ما يلى الحلقة من لحمها . اللسان ٣ / ٣٣٧ (حلق) .

(٢) الجرموق : خف صغير ، وقيل : خف صغير يلبس فوق الخف . اللسان ٢ / ٢٦١ (جرمق) .

(٣) كما قال الراجز حكيم بن معية الربعي :

لها قَتِيلٌ أسودٌ ولُمَّرْ ∴ حَفَّتْ بأطْوادِ جِبالٍ وَسَمَّرْ

ينظر : الشاهد ٤ / ٩٦ ، وشرح الأشمونى ٤ / ٢٩٠ .

(٤) شرح التصريف للثمانينى ص ١١٨ : ١١٩ .

(٥) شرح المفصل ١٠ / ٩١ .

فعلة القلب هنا من وجهين :

الأول : أنهم كثيراً ما يعطون الجار حكم مجاورة ، بدليل : (صُيَّم) و(قُيَّم) فى (صُوَّم) و (قُوَّم) فقلبوا الواوين قلبهما فى (عصىّ ورحىّ) ، وكذلك فعلوا فى (أوائل) كما قلبوا فى : (كساء ورداء) .

والثانى : أنهم استثقلوا وقوع حرفي علة بينهما ألف وهو حاجز غير حصين فى جمع ثقيل ، لكونه أقصي الجمع وغايته[1] .

وإن اكتنفها ياءان ، أو ياء وواو ، نحو : عيائل ، وسيائد ، وصوائد ، فى جمع (عَيِّل ، وسَيِّد ، وصَائِدَة) ، فالخليل وسيبويه [2] يريان همزها ، ويقلبان ذلك حملاً على الواوين ، أى : لاستثقال الياءين ، والياء والواو .

وذهب الأخفش [3] إلى أنه لا يهمز من ذلك إلا ما كانت الألف منه بين واوين ، لثقل الواوين ، ولا يهمز فى الياءين ولا مع الياء والواو ، وقياس قوله إن اجتماع الياءين فى أول الكلمة ، أو الواو والياء لا يوجب همز أحدهما ، فاجتماع الياء فى قولهم: بين اسم موضع ، والياء والواو فى قولهم : يوم ، فكما لا يهمز هناك كذلك لا يهمز ههنا ، واحتج بقول العرب فى جمع (ضيون [4]) (ضياون) من غير همزة .

ورد المبرد مذهب الأخفش ، وقال : " والنحويون أجمعون غيره لا يختلفون فى إجراء الياء والواو ، والياءين مجرى الواوين فى هذا الباب ... ثم قال

---

(١) شرح التعريف ص ١١٦ ، وينظر :شرح الرضى على الشافية ٢ / ١٣٠ .

(٢) ينظر: الكتاب ٤/ ٣٧٠ ، ٣٧١ ، وشرح المفصل ١٠/ ٩١ ، وشرح الشافية٣/ ١٣١

(٣) ينظر مذهبه فى : المقتضب ١ / ٢٦٤ ، والمنصف ٢ / ٤٥ ، وشرح المفصل ١٠ / ٩١ ، واللمع ص ٢٢٤ ، والتسهيل ص ٣٠١ ،وارتشاف الضرب ١/ ٢٦٠ ، والمدع ص ٨٧ ، والمساعد ٤ / ٩٦ ، وشفاء العليل ٣ / ١٠٨٣ .

(٤) الضيون : السنور الذكر . اللسان ٨ / ١٠٢ (ضون) .

بعد أن ذكر التعليل : والقول البين الواضح قول النحويين لا قول أبي الحسن الأخفش ... الخ [1] .

قال ابن جني [2] : " ويدل على صحة مذهب الخليل ، وأن الهمز هو القياس : ما ذكره أبو عثمان في هذا الفصل عن الأصمعي ، من أنهم يقولون في جمع (عَيْل) عيائل بالهمز. ولم يجتمع فيه واوان " .

هذا ويشترط لهذا الإبدال أن يكون ثاني اللينين متصلاً بالطرف ، ليس بينهما وبين الطرف حاجز ، وقد أشار ابن إياز إلى أن كلام ابن مالك في كتابه التعريف بضروري التصريف قد خلا من هذا الشرط فقال منبهاً على ذلك " وهو أن كلامه خال عن التقييد بمجاورة الثاني للطرف ، والحق ما ذكرته ، ولذلك لم يقلب في (طواويس) جمع طاووس ، و (نواويس) جمع (ناووس) حيث بعد عن الطرف بحجز الياء بين حرف العلة وبينه " [3] .

وبالرجوع إلى كلام ابن مالك وجدت أنه لم يهمل هذا الشرط ، ولكن يفهم من مضمون كلامه فقد قال : " ومما تلى ألف شبه مفاعل من مزيد لمد الواحد ، أو ثاني لينين اكتنفاها " ، فقيده بألف شبه مفاعل يدل على أن بعد هذه الألف حرفاً هو الواو أو الياء ثم الحرف الأخير .

وقد نص في كتابه التسهيل على هذا الشرط ، قال : " إذا اكتنف طرفاً اسم حرفي لين ، بينهما ألف ، وجب في غير ندور إبدال الهمزة من ثانيهما ، إن لم يكن بدلاً من الهمزة ، ولا مفصولاً من الطرف لفظاً أو تقديراً " [4] .

---

(١) المنصف ١ / ٢٩٥ .
(٢) المنصف ١ / ٤٥ .
(٣) شرح التعريف ص ١١٨ .
(٤) التسهيل ص ٣٠١ .

وقال في شرح الكافية الشافية :

كَذَاكَ ثَانِي لَيِّنَيْنِ اكْتَنَفَا ∴ مَدّاً كَمَا فِي جَمْعِ شَخْصٍ لَيْفَا

الإشارة إلى جمع الرباعي باجتماع حرفي لين بين طرفيه كـ (أوّل) و (حوّل) و (عيّل) و (سيّد) فإنك تقول في جمعها : (أوائل) و (حوائل) و (عيائل) و (سيائد) والأصل : (أواول) و (حواول) و (عيايل) و (سياود) .

فاكتنف ألف الجمع حرفا لين ثانيهما متصل بالطرف ، فأبدل همزة استثقالاً لتوالي ثلاثة أحرف لينة يليهن الطرف.

فلو انفصل الثاني من الطرف امتنع الإبدال كـ (عواوير) و(طواويس) وكذلك لو كان الاتصال بالطرف عارضاً كقول الراجز:

* وكَحَّلَ العَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ *

أراد بالعواوير ؛ لأنه جمع عوار ، وهو الرمد [1] اهـ .

تعقيب :

خلاصة القول في هذه المسألة أن الهمزة تبدل من الواو والياء إذا وقعت إحداهما ثاني حرفين لينين بينهما ألف مفاعل أو شبهه ، ولا فرق في ذلك بين ما إذا كان اللينان واوين ، أو ياءين أو مختلفين ، وهذا هو مذهب الخليل وسيبويه ، وقد نسب للجمهور ، وهو الصحيح كما تقدم ، وقد ذكرت العلة في هذا القلب .

أما الأخفش فإنه لا يهمز من ذلك إلا ما كانت الألف بين واوين ، وقد علل بالسماع والقياس ، ومذهبه مردود كما تقدم . كذلك اشترط النحاة لهذا القلب أن يكون ثاني اللينين متصلاً بالطرف فتبدل همزة استثقالاً لتوالي ثلاثة أحرف لينة يليهن الطرف ، وقد نص ابن مالك على هذا الشرط في كثير من كتبه كما تقدم ، كما أن هذا الشرط يستنبط من خلال كلامه في كتابه : التعريف بضروري التصريف .

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢ / ٣٧٠ ، ٣٧١ .

التنبيه الخامس والعشرون
الخلاف فى وزن (معيشة) وما شابهها

مذهب سيبويه أنه إذا كان عين الكلمة ياء ساكنة وقبلها ضمة فإنه يبدل من الضمة كسرة لتصح الياء ، وكان أبو الحسن الأخفش يخالفه فى هذا الأصل ، ويبدل من الياء الواو ، ويقول فى مفعلة من العيش معوشة ، وقد ذكر هذا الخلاف ابن إياز فى تنبيهين :

قال ابن إياز : وهنا تنبيهان :

الأول : أن (معيشة) عند سيبويه[1] يجوز أن تكون : (مَفْعَلَة) بكسر العين ، فنقلت الكسرة من الياء إلى العين ، وأن تكون(مَفْعُلَة) بضمها ، فنقلت الضمة إلى العين ثم أبدلت كسرة وعند الأخفش[2] لا تكون إلا (مَفْعِلَة) بالكسر ، إذ لو كانت بالضم لقيل : (معوشة) .

والثانى : أنك لو بنيت من البيع مثل : (بُرْثُن) [3] ، قلت على قول سيبويه: (بُيِع) بضم الباء وكسر الياء ، والأصل : (بُيْع) كـ (بُرْثُن) [4] ، فنقلت ضمة الياء إلى الباء وأبدلت كسرة .

وعلى قول الأخفش : (بُوْع) فنقلت ضمة الياء إلى الباء ، وقلبت الياء واوا[5] [6] .

---

(١) ينظر : الكتاب ٤ / ٣٤٩ ، ونقله عنه فى الأصول ٣ / ٢٨٤ ، وشرح المفصل ١٠ / ٨١ ، واللباب فى علل البناء والإعراب ٢ / ٣٩٧ ، وارتشاف الضرب ١ / ٣٠٤ ، وهو مذهب الخليل فى تصريف المازنى ، ينظر : المنصف ١ / ٢٩٦ ، ونسب للخليل وسيبويه فى : المساعد ٤ / ١٣٢ ، وشرح الأشمونى ٤ / ٣٠٧ .

(٢) ينظر مذهبه فى : المنصف ١ / ٢٩٧ واللباب ٢ / ٣٩٧ ، وشرح المفصل ١٠ / ٨١ ، والإيجاز التعريفى ص ١٣٠ ، وشرح الشافية ٣ / ١٣٤ ، وارتشاف الضرب ١ / ٣٠٤ ، والمساعد ٤ / ١٣٢ ، وشرح الأشمونى ٤ / ٣٠٧ .

(٣) البرثن : الشىء الراتب الثابت .

(٤) البرثن : مخالب الأسد .

(٥) ينظر : شرح المفصل ٣ / ١٣٤ ، وشرح الشافية ٣ / ١٣٤ .

(٦) شرح التعريف بضرورى التصريف ص ١٥٦ .

وبيان هذه المسألة فيما يأتى :

مذهب الخليل وسيبويه إذا كان عين الكلمة ياء ساكنة وقبلها ضمة ، فإنه يبدل من الضمة كسرة لتصح الياء ، يقول فى (فُعْل) من البيع والبياض (بِيع) و (بِيض) فيبدل من ضمة العين كسرة لتصح الياء .

ومذهب الأخفش إقرار الضمة ، وقلب الياء واواً ، فنقول على[1] مذهبه (بُوض) ويقول فى (مَفْعُلة) من العيش (مَعُوشة) و(مَعِيشة) عند سيبويه يجوز أن تكون (مَفْعِلة) ، بكسر العين ، وأن تكون (مَفْعُلة) بضمها .

قال سيبويه[2] : " وأما (مَفْعُلَة) من بنات الياء فإنما تجىء على مثال (مَفْعِلة) ، لأنك إذا أسكنت الياء جعلت الفاء تابعة كما فعلت ذلك فى (مَفْعُول) ولا تجعلها بمنزلة فعلت فى الفعل ، وإنما جعلناها فى فَعُلْتُ تَفْعُلُ تابعة لما قبلها فى القياس غير مُتْبِعِها الضمة ، كما أن فَعِلْت تَفْعَلُ فى الواو إذا كسرت ، لم تتبعها الكسرة ،إنما هذا كقولهم : رَمُو الرجل فى الفعل ، فيتبعون الواو ما قبلها ، ولا يفعلون ذلك فى فعل لو كان اسماً ، فمعيشة يصلح أن تكون مَفْعُله ومَفْعِلة " اهـ .

فأصل (مَعِيشة) إن كانت (مَفْعَلَةً) مَعْيَشَةً ، فنقلت الضمة إلى العين فانضمت ، وبعدها ياء ساكنة ، فأبدل الضمة كسرة ؛ لتسلم بعدها الياء ، فصارت (مَعِيشَةً) ، ففيها نقل وقلب .

وإن كانت (مَفْعِلة) فإنما نقل الكسرة من الياء إلى العين ، ففيها نقل فقط .

---

(١) ينظر : المنصف ١/ ٢٩٧ ، وشرح المفصل ١٠/٨١ ، وشرح الأشمونى ٤ / ٣٠٧ .

(٢) الكتاب : ٤ / ٣٤٩ .

واستدل لهذا المذهب بأوجه :

أحدها : قول العرب (أعيس بين العَيسة[1] " ولم يقولوا : العوسة[2] .

ثانيها : قولهم : مَبِيع ، والأصل (مَبْيُوع) نقلت الضمة إلى الباء ، ثم كسرت لتصح الياء .

ثالثها : أن العين حكم لها بحكم اللام ، فأبدلت الضمة لأجلها ، كما أبدلت لأجل اللام[3].

وذهب الأخفش إلى أن وزن (مَعِيشة) (مَفْعِلة)بالكسر ، لا تكون إلا كذلك ، إذ لو كانت (مفعلة) بالضم ، لقيل : مَعُوشة .

قال فى المنصف[4] : " قال أبو عثمان : وكان أبو الحسن الأخفش يخالفه ويقول فى (مَفْعُلة) من : العَيْش : (مَعُوشة) وفى (فَعْل) من البيع : بُوع ، ويقول فى : (بِيض) هو (فِعْل)ولكنه جمع والواحد ليس على مذهب الجمع " .

واستدل الأخفش بأوجه :

أحدها : قول العرب (مَضْرُفة) لما يحذر منه ، وهى من ضاف يضيف ، إذا أشفق وحذر .

قال الشاعر : [5]

---

(١) فى الصحاح : العَيَسُ : ماء الفحل ، والعيس بالكسر : الإبل البيض يخالط بياضها شئ من الشقرة ، واحدها أعيس والأنثى عيساء . ينظر : الصحاح (عيس) ، وينظر : اللسان ٩ / ٤٩٦ (عيس) .

(٢) ينظر : إيجاز التعريف ص ١٣٠ ،والمساعد ٤ / ١٣٢ ، وشرح الأشمونى ٤ / ٣٠٧ .

(٣) ينظر : شرح الأشمونى ٤ / ٣٠٨ .

(٤) المنصف ١ / ٢٩٧ .

(٥) البيت من الطويل ، وهو لأبى جندب فى شرح أشعار الهذليين ١ / ٥٨٨ ، وشرح شواهد الشافية ص ٣٨٣ ، وبلا نسبة فى : إصلاح المنطق ص ٢٤١ ، والمنصف ١ / ٣٠١ ، والمحتسب ١ / ٢١٤ ، وشرح المفصل ١٠/ ٨١ ، والممتع ص ٣٠٥ ، وخزانة الأدب ٧ / ٤١٧ ، وشرح الأشمونى ٤ / ٣٠٨ .
الشاهد فى قوله : (لمضوفة) حيث قلب الياء واواً ، وأقر الضمة مع كون الياء تلي الطرف ، وهذا شاذ .

وَكُنْتُ إِذَا جَارِى دَعَا لِمَضُوفَةٍ
أُشَمِّرُ حَتَّى يَنْلَعَ السَّاقَ مِئْزَرِى

وقد حكى الأزهرى[1] : أن من العرب من يقول : معوشة فى معيشة .

قال ابن مالك[2] : " وهذا مما يقوى ، قول أبى الحسن ، لأن المَعُوشة مَفْعُلَة من العَيْش ، ولكن الاستدلال به لا يساوى الاستدلال بـ (عِيسَة) ولا يقاربه ؛ لأن جميع العرب يقولون (عيسة) .

الثانى من الأوجه التى استدل بها الأخفش : أن المفرد لا يقاس على الجمع لأنا وجدنا الجمع يقلب فيه مالا يقلب فى المفرد ، ألا ترى أن الواوين المتطرفتين يقلبان ياءان فى الجمع نحو (غُيِّىّ) جمع : غاتٍ ، ولا يقلبان فى المفرد نحو : (غُتُو) مصدر (غَتَا) .

ثالثها : أن الجمع أثقل من المفرد فهو أدعي إلى التخفيف[3] .

وصحح أكثر النحاة مذهب الخليل وسيبويه .

قال ابن مالك[4] : " وجمهورهم يقولون : معيشة لا معوشة ، فحيث أن إبدال الضمة كسرة فى المفرد لتسلم الياء حكم مبني على ما استعمله جميع العرب ، وإبدال الياء فيه واواً حكم مبني على قول شاذ ، والشاذ لا يعول عليه " .

---

(١) قال فى تهذيب اللغة ٣ / ٦٠ (عاش) : " قال الأزهرى : هى المعيشة ، قال : والمعوشة لغة الأزد " .
وينظر أيضاً : إيجاز التعريف ص ١٣٠ ، والمساعد ٤ / ١٣٢ .

(٢) إيجاز التعريف ص ١٣٠ .

(٣) ينظر : شرح الأشمونى ٤ / ٣٠٨ .

(٤) إيجاز التعريف ص ١٣٠ .

قال ابن يعيش [1] : - بعد أن ذكر مذهب الأخفش - : " وقد خالف هذا الأصل فى نحو : (مَعِيب ومَبِيع) ؛ فإن المحذوف عنده عين الكلمة ؛ لأنه أسبق الساكنين ، والأصل فيه (مَبْيُوع) فنقلت الضمة لالتقاء الساكنين فوليت الواو كسرة الياء فانقلبت الواو ياء ، فصار اللفظ وزنه عنده (مَفِيل) ، وهذا يهدم ما أصله " .

قال أبو عثمان المازنى[2] : وقوله فى معيشة : معوشة ترك لقوله فى (مَبِيع ومَكِيل ، وقياسه على مَبِيع ومَكِيل : مَعِيشة " .

وقد اختار كثير من النحاة مذهب الخليل وسيبويه وردوا على مذهب الأخفش [3].

هذا وقد أشار ابن إياز إلى أنك لو بنيت من (البيع) مثل (تُرْتِب) لقلت على أصل سيبويه (تُبِيع) ، كأنك تقلب ضمة الياء إلى ما قبلها ، ثم أبدلت من الضمة كسرة لتصح الياء .

فالأصل : تُبْيِع) كـ (تُرْتِب) فنقلت ضمة الياء إلى الباء وأبدلت كسرة .

وعلى قول الأخفش لا تقول إلا (تُبوع) تبدل الياء واواً لسكونها وانضمام ما قبلها ، على حد قلبها فى مُوقِن ومُوسِر ، لأنه لا يبدل من الضمة كسرة فيما لو كان واحداً [4] .

ولولا قول العرب : معيب ومبيع لكان قياسه صحيحاً شديداً لكنه أورد السماع ما أرغب عن قياسه[5] .

---

(١) شرح المفصل ١٠ / ٨١ .

(٢) المنصف ١ / ٢٩٧ .

(٣) ينظر : اللباب ٢ / ٣٩٧ ، والممتع ص ٣٠٥ ، وشرح الشافية ٣ / ١٣٤ ، والمساعد ٤ / ١٣٢ ، وشرح الأشمونى ٤ / ٣٠٨ .

(٤) ينظر : شرح المفصل ١٠ / ٨١ ، وشرح التعريف بضرورى التصريف ص ١٥٦ ، وشرح الشافية ٣ / ١٣٤ .

(٥) ينظر : شرح المفصل ١٠ / ٨١ .

تعقيب :

خلاصة القول فى هذه المسألة أن (مَعِيشة) عند سيبويه يجوز أن تكون (مَفْعِلَة) بكسر العين ، نقلت حركة العين إلى الفاء ، ويجوز أن تكون (مَفْعُلَة) ففيه نقل وقلب ، نقل الضمة إلى الفاء وقلبها كسرة .

وذهب الأخفش إلى أن وزن (مَعِيشة) مَفْعِلة بالكسر ، ولا تكون إلا كذلك ، إذ لو كانت (مَفْعُلة) بالضم ، لقيل مَعُوشة .

وقد رد الصرفيون قوله ، وما سمع من قول الشاعر :

وَكُنْتُ إِذَا جَارِى دَعَا لِمَضُوفَة

أُشَمِّرُ حَتَّى يَبْلُغَ السَّاقُ مِئْزَرِى

و (مضوفة) شاذ فلا تبنى عليه القواعد .

والصحيح مذهب سيبويه قياساً وسماعاً .

التنبيه السادس والعشرون

الخلاف في حذف واو (مفعول) من الأجوف

ذكر ابن إياز الخلاف بين سيبويه والأخفش في حذف واو (مفعول) وأدلة كل منهما ، ثم نبه على أن كل واحد منهما خالف أصله من وجه وحافظ على أصله من وجه .

قال ابن إياز : وهنا تنبيهان :

الأول : أن كل واحد منهما خالف أصله في هذه المسألة .

أما سيبويه فلأن الأصل عنده إذا اجتمع ساكنان ، الأول منهما حرف لين ، حذف الأول منهما[1] ، وقد رأيت كيف خالف ذلك هنا وحذف الثاني .

وأما الأخفش : فلان الأصل عنده أن الفاء إذا كانت مضمومة ، وبعدها ياء أصلية ، قلبت واواً لانضمام ما قبلها محافظة على الضمة[2] ، وقد رأيت كيف خالف ذلك هنا ، فقلبت الضمة كسرة[3] .

والثاني : أنهما مع ذلك حافظا على أصليهما من جهة أخرى ، فحافظ سيبويه على أصله ، وهو أن الياء التي هي عين إذا انضم ما قبلها قلبت الضمة كسرة[4] ، فلما رأى الفاء التي هي الياء كسرت غلب على ظنه أن الكسرة لأجل الياء .

---

(١) ينظر : شرح التسهيل ٣ / ١٤٧ ، وشرح الأشموني ٤ / ٣٢٤ .

(٢) ينظر : شرح المفصل ١٠ / ٧٧ ، وشرح التسهيل ٣ / ١٤٧ ، وشرح الأشموني ٤ / ٣٢٤ .

(٣) كما سيأتي في بيان السبب .

(٤) ينظر : شرح المفصل ١٠ / ٨١ .

وحافظ الأخفش على أصله ، وهو أن الياء الأصلية لو بقيت لانقلبت واواً لانضمام ما قبلها[1] ، فرغم أن الكسرة للفرق بين ذوات الواو والياء ، فاعرفه فقد أوضحته[2] .

وبيان هذه المسألة فيما يأتي :

يُصاغ اسم المفعول من الفعل الثلاثي على وزن (مفعول) فإن كان أجوف واوياً أو يائياً فكذلك أصلاً ، لكن يجب إعلال عينه بالتسكين والنقل ، وإعلاله بالحذف على الخلاف المشهور في المحذوف فالأجوف الواوي كـ (قال) ، واليائي كـ (باع) ، تقول : مقول ، ومبيع ، والأصل : مقوول ، ومبيوع بزنة (مفعول) ، فنقلت حركة العين إلى الساكن الصحيح قبلها فالتقى ساكنان ، عين الكلمة وواو مفعول فوجب حذف أحدهما ، واختلف في المحذوف أولاً : فذهب سيبويه[3] ومن تبعه حذف الواو الزائدة – واو مفعول – ، وحجتهم من وجهين[4] :

أحدهما : أن حذف الزائد أولى إذا لم يُخِلّ حذفه بمعنى ، وهنا لا يخل ، إذ ليس في اللفظ فرق بين الحذفين ، وإنما ذلك أمر تقديري حكمي ، والمعنى مفهوم على التقديرين جميعاً ،فإبقاء الأصلي على هذا أولى .

---

(١) ينظر : شرح المفصل ١٠ / ٨١ .

(٢) شرح التعريف بضروري التصريف ص ٢٢٦ .

(٣) ينظر : الكتاب ٤ / ٣٤٨ ، والمقتضب ١ / ٢٣٨ ، والمنصف ١ / ٢٨٧ ومعاني الزجاج ٥ / ٢٤٢ ، وإعراب النحاس ٥ / ٥٨ ، وأمالي ابن الشجري ١ / ٢٠٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠ / ٦٦ ، ٦٧ ، واللباب في علل البناء والإعراب ٢ / ٣٦٠ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢ / ٤٣٥ ، وشرح الرضي ٣ / ١٤٣ ، وشفاء العليل ٣ / ١١٠٢ وشرح الأشموني ٤ / ٣٢٤ .

(٤) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب ٢ / ٣٦٠ .

والوجه الثاني : أن الأصل في هذا المثال أن تدل الميم وحدها مع حركة العين على معنى المفعول ، كما في اسم الفاعل ، نحو : مُقِيم ومُكْرِم فكذلك يجب أن يكون في (مفعول) .

وإنما قصدوا بالواو الفرق بين الثلاثي والرباعي ، نحو : مُكْرَم ، ومضروب ، والفرق حاصل بينهما سواء حذفت الأصلي أو الزائد.

ويقوي ذلك أن المحذوف لو كان الأصلي لقلت : مُبُوع ، إذ لا حاجة إلى قلب الواو ياء ، إذ كان في قلب الواو ياء حذف أصل وقلب زائد وفي حذف الزائد إقرار الأصل فكان أولى ، ووزنه حينئذ (مَفْعُل)

ثانياً : مذهب الأخفش [1] أن المحذوفة الأصلية وهي عين الكلمة ، والوزن (مَفُول) ، وحجة الأخفش :

أولاً : أنه إذا التقى ساكنان والساكن الأول حرف مد فالمعهود حذف الساكن الأول ، وهو هنا العين .

ثانياً : أن الواو الثانية حرف زائد لمعنى ، وهو الدلالة على المفعولية فهي أولى بالبقاء .

والياء في (مبيع) عند سيبويه عين اسم المفعول ، والأصل بعد حذف الواو (مَبْيِع) قلبت الضمة كسرة لمناسب الياء

أما عند الأخفش فأصل (مبيع) مَبْوع بعد حذف العين ثم قلبت الضمة كسرة ، فانقلبت الواو ياء فصار (مَبِيع) على وزن (مَفِيل) .

---

(١) ينظر مذهب الأخفش في : المنصف ١ / ٢٣٨ ، والأصول ٣ / ٢٨٣ ، والمنصف ١ / ٢٨٧ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢ / ٤٣٥ ، وأمالي ابن الشجري ١ / ٢٠٤ ، وشرح الشافية ٣ / ١٤٣ ، وارتشاف الضرب ١ / ٣٠٦ ، ومغني اللبيب ٢ / ٦٢١ ، والأشموني ٤ / ٢٢٤ ، وشرح لامية الأفعال لمحمد بن الطيلسي ٣ / ٢٤٠ .

والذي دعا الأخفش إلى قلب الضمة كسرة هو إيجاد الفرق بين اسم المفعول من الأجوف الواوي والأجوف اليائي .

قال المبرد [1] : " وأما الأخفش فكان يقول : المحذوفة عين الفعل ، لأنه إذا التقى ساكنان حذف الأول ، أو حرك لالتقاء الساكنين ، فقيل للأخفش : فإن كان الأول المحذوف قل في (مَبِيع) : مَبُوع ، لأن الياء من مبيع ذهبت ، والباقية واو مفعول .

فقال : قد علمنا أن الأصل كان (مبيوع) ثم طرحنا حركة الياء على الياء التي قبلها ، كما فعلنا في (بَيِع) ، وكانت الياء في مبوع مضمومة ، فانفتحت الياء وسكنت الياء ، فأبدلنا من الضمة كسرة لتقلب الياء ، ثم حذفنا لالتقاء الساكنين ، فصادفت الكسرة واو مفعول ، فقلبها ، كما تقلب الكسرة واوَ ميزان وميعاد " .

ولم يسلم الرأيان من الاعتراض ، قال ابن الحاجب : فحالفا أصليهما [2] .

قال الرضي [3] : أما مخالفة سيبويه ، فلأنه حذف ثاني الساكنين ، وأصله وأصل غيره حذف أولهما .

وقال ابن إياز [4] : " أما سيبويه فلأن الأصل عنده إذا اجتمع ساكنان ،الأول منهما حرف لين ، حذف الأول منهما ، وقد رأيت كيف خالف ذلك هنا وحذف الثاني .

---

(١) المقتضب ١ / ٢٣٨ .

(٢) شافية ابن الحاجب بشرح الرضي ٣ / ١٤٤ .

(٣) شرح الشافية ٣ / ١٤٧ .

(٤) شرح التعريف بضروري التصريف ص ٢٢٦ .

وأما الأخفش : فلأن الأصل عنده أن الفاء إذا كانت مضمومة وبعدها ياء أصلية ، قلبت واواً لانضمام ما قبلها محافظة على الضمة ، وقد رأيت كيف خالف ذلك هنا ، فقلبت الضمة كسرة [1].

قال ابن يعيش [2] : وقد خالف أبو الحسن أصله في ذلك ؛ لأن من أصله أنّ لا يفعل ذلك إلا في الجمع لثقل الجمع لو بنيت من البياض نحو : (بَرْد) عنده ، لقال (بُوض) خلافاً للخليل وسيبويه فإنهما يقولان : بيض ، كالجمع ... [3].

أما ما بنيه عليه ابن إياز من أنهما حافظا على أصليهما :

أولاً : أن سيبويه مذهبه إذا كان عين الكلمة ياء ساكنة وقبلها ضمة فإنه يبدل من الضمة كسرة لتصح الياء .

ثانياً : أن الأخفش مذهبه أن الياء الأصلية لو بقيت لانقلبت واواً لانضمام ما قبلها ، فيقول على مذهبه (بُوض) ويقول في (مَفْعَلَة) من العيش (مَعُوشة) [4].

تعقيب :

يُصاغ اسم المفعول من الفعل الثلاثي الأجوف الواوي على مثال : (مَصُون) ، ومن الأجوف اليائي على مثال (مَعِيب) .

والأصل : مَصْوُون ، ومَعْيُوب ، نقلت حركة العين إلى الساكن الصحيح قبلها فالتقى ساكنان ، عين الكلمة وواو مفعول فوجب حذف أحدهما ، ويرد

---

(١) ينظر : شرح الشافية ٣ / ١٤٧ ، ١٤٨ .
(٢) شرح المفصل ١٠ / ٦٧ .
(٣) ينظر : المنصف ١ / ٢٩٧ ، وشرح المفصل ١٠ / ٨١ ، وشرح الأشموني ٤ / ٣٠٤ .
(٤) ينظر : شرح التعريف ص ٢٢٦ ، وشرح المفصل ١٠ / ٨١ .

الخلاف المشهور بين سيبويه والأخفش ، فرأي سيبويه حذف الواو الزائدة ، وله حجته ، ويرى الأخفش حذف عين الكلمة وله حجته أيضاً .

ولم يسلم الرأيان من الاعتراض ، وقد تقدم توضيح ذلك ، ووجه مخالفة كل منهما لأصله ، وكذلك محافظة كل منهما على أصله .

وكلا الرأيين مقبول عقلاً إلا أن الأخفش لو التزم عدم قلب الواو ياء في الأجوف اليائي ، لكان أقوى ؛ لأن المحافظة على الزائد الدال على معنى هو الداعي لحذف العين .

وقال المازني : كلا القولين حسن جميل ، ومذهب أبي الحسن الأخفش أقيس [1].

قال ابن إياز : ومذهب سيبويه أقل كلفة وعملاً [2].

ويبدو أن جمهور الصرفيين ارتضوا مذهب سيبويه ، ويؤيده تحذيهم عن (مهيل) من قوله تعالى : { وَكَانَتِ الْجِبَالُ كَثِيباً مَّهِيلاً } [3].

---

(١) المنصف ١ / ٢٨٨ .
(٢) شرح التعريف ص ٢٢٦ .
(٣) سورة المزمل من الآية ١٤ . وينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥ / ٢٤٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ٥ / ٥٨ ، ومشكل إعراب القرآن ٢ / ٧٦٧ ، والبيان ٢ / ٤٧١ ، والتبيان ٢ / ١٢٤٧ ، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٤ / ٥٥٥ ، وشرح الشافية ٣ / ١٤٧ ، وارتشاف الضرب ١ / ٣٠٦ ، والأشموني ٤ / ٣٢٤ .

التنبيه السابع والعشرون

البيتان على مثال (أيلم) من (آية) وميتها يا

من مواضع قلب الواو ياء : إذا اجتمعت الياء والواو ، وسبق الأول بالسكون قلبت الواو ياء ، وأدغم الياء في الياء ، ولما ذكر ابن مالك هذا الموضع اشترط فيه شروطاً ، فقال :

" والواو الملاقية ياء في الكلمة لم تشذ ، أو ترد بأضعف الوجهين إن سكن سابقهما لزوماً ، ولم يكن بدلاً غير لازم ، ويتعين الإدغام " ، علق ابن إياز على قول ابن مالك : " ولم يكن بدلاً غير لازم " ثم ذكر تنبيهاً ، فقال : وهذا تنبيه :

وهو أن فائدة قوله: غير لازم : يظهر[1] [في البدل اللازم][2] فإن الواو حينئذ لا تصح ، بل يجب قلبها ياء ، ومثاله أنك لو بنيت مثل (أيْلَم)[3] من (الآية) ، وعينها ياء لقلت : (أيْىَ) ، والأصل : (أألى) فالهمزة الأولى زائدة ، والثانية فاء ، والياء الأولى عين ، والثانية لام ، لكن وجب قلب الهمزة الثانية كراهة للهمزتين ، وقلبت واواً لسكونها وانضمام ما قبلها فبقي (أوْئى) [فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ، وأبدلت ضمة الياء المتوسطة بين الياءين كسرة محافظة على الياء الأخيرة واستثقلت الضمة عليها فحذفت ، فالتقى ساكنان : الياء والتنوين][4] فحذفت لالتقائهما ، فبقي (أيْئٌ) منقوصاً ، فوزنه : أفْعٍ ، فحذف لامه : فألهمه ففيه نوع غموض"[5] .

---

(١) في (أ) لا يظهر .

(٢) ما بين المكوفين ساقط من (أ) وأكمله من (ب) ص ٢٤٣ .

(٣) في اللسان ١ / ٤٩٤ (يلم) : " الإيْلَمُ والأيْلَمُ والأيْلَمُ والإيْلِمَةُ والأيْلِمَةُ كل ذلك الخوصة ، يقال : الأمر بيننا حتى الأيْلَمَة وهي الخوصة ... " .

ويظر : المنصف ٢ / ٢٩٦ .

(٤) ما بين المكوفين ساقط من (أ) وأكمله من (ب) ص ٢٤٣ .

(٥) شرح التعريف بضروري التصريف ص ١٨٩ .

وبيان هذه المسألة فيما يأتي :

إذا أجتمعت الواو والياء في كلمة واحدة ، والسابق منهما ساكن متأصل ذاتاً وسكوناً وجب قلب الواو ياء ، تقدمت الواو أو تأخرت ؛ لأنها أثقل من الياء تحصيلاً للتخفيف ما أمكن ، ويجب حينئذ إدغام الياء المنقلبة في الياء لاجتماع المثلين ، فمثال ما تقدمت فيه الياء على الواو (سَيِّد وميِّت) وأصلهما (سَيْود وميْوت) ؛ لأنهما من سَادَ يَسُودُ ، ومَاتَ يَمُوتُ ، وفي وزنهما خلاف مشهور بين البصريين والكوفيين[1] .

ومثاله فيما تقدمت فيه الواو على الياء (طَيّ ولَيّ) مصدرا (طويت ولويت) وأصلهما (طَوْيٌ ولَوْيٌ) قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء .

وعندما ذكره ابن مالك في : التعريف[2] اشترط له شروطاً ، فقال : (والواو الملاقية ياء في الكلمة لم تشذ ، أو ترد بأضعف الوجهين إن سكن سابقهما لزوماً ، ولم يكن بدلاً غير لازم ، ويتعين الإدغام " فقوله : (لم تشذ) يعني نحو : ضَيْوَن[3] ، وغَوَى الكلبُ غَوْيَة[4] .

وقوله : " أو ترد بأضعف الوجهين " يريد نحو : قُسْيُور في تصغير قَسْور ، وجُدَيْوِل في تصغير جَدْوَل ، حملاً على قساور ، وجداول ، وذلك لأن

---

(١) ينظر : وزن (سَيِّد) وما شابهها في : الكتاب ٤ / ٣٦٥ ، والمنصف ١ / ٢٦٢ ، والمكملة من ٢٦٠ ، والمنصف ٢ / ١٥ ، والإنصاف ص ٦٣٩ ، وشرح الشافية للرضي ٣ / ١٥٤ ، وشرح التصريف للوكي ص ٤٦١ ، والخلاف النحوية ص ٨٤ .

(٢) ينظر: شرح التعريف ص ١٨٣ .

(٣) في اللسان : ٨ / ١٠٢ (ضوا) : الضَّيْوَن : السنور الذكر ، وقيل : هو دويبة تشبهه نافر . خرج على الأصل ، كما قالوا : رجاء بن حيوة ، وطيوان أنذر ؛ لأن ذلك حسي ، وهذا علم ، والعلم يجوز فيه ما لا يجوز في غيره ، والجمع : ضياوة . وينظر : الكتاب ٣ / ٣٢٠ .

(٤) ينظر : المنصف ٢ / ٤٦ - ٤٧ .

التصغير والتكسير من زاد واحد [1] .

وقوله : " ولم يكن بدلاً غير لازم " يريد نحو : (رَوَيَا) فإنك عند التخفيف تقلبها واواً ؛ لسكونها وانضمام ما قبلها ، وبعد ذلك لا تقلب ياء ؛ لأن أصلها الهمزة والتخفيف عارض .

وكذلك واو (سُوِيرٌ) منقلبة عن ألف (سَايِرٌ) ؛ إذ الأصل البناء للفاعل ، والبناء للمفعول فرع عليه [2] .

وقيل : لو قلبت الواو ياء فقيل : (سُيِّرَ) لم يعلم وزنه (فُعِّلَ) أم (فُوعِلَ) ؟ فصحت اجتنابا للبس .

ثم يذكر ابن إياز فى التنبيه فائدة قوله (غير لازم " فيقول : قوله : (غير لازم : يظهر فى البدل اللازم ؛ فإن الواو حينئذ لا تصح ، بل يجب قلبها ياء " .

ومثاله : أنك لو بنيت مثل : (أَيْلَم) من (الآية) وعينها ياء لقلت : (أَيِئَ) .

والأصل : أَئِيَ ، فالهمزة الأولى زائدة ؛ لأن وزنه (أَفْعَل) والهمزة الثانية فاء الكلمة ، والياء الأولى عين الكلمة ، والياء الثانية لام الكلمة . قلبت الهمزة الثانية واواً كراهة لاجتماع الهمزتين ، وإنما قلبت واواً لسكونها وانضمام ما قبلها فصار (أُوئِيَ) فقلبت الواو ياء لاجتماعهما والسابق منهما ساكن ، ثم أدغمت الياء فى الياء ، وأبدلت ضمة الياء المتوسطة بين الياءين كسرة ، محافظة على الياء الأخيرة ، واستثقلت الضمة عليها فحذفت ، فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت لالتقائهما ، فبقى (أَيٍ) منقوصاً ، فوزنه (أَفْعٍ) .

---

(١) ينظر : المنصف ١ / ٣٢٤ .

(٢) ينظر:الكتاب ٤/ ٣٦٨ ، والمقتضب١/ ٣٠٨ ، والمنصف ٢/ ٢٧ ، وشرح التعريف ص١٨٩ ، والتصريح ٢ / ٢٨١ ، وشرح الأشمونى ٣ / ٣١٢ .

إذن هذا الإبدال واجب قلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء ، والإدغام واجب ؛ لأن الواو عارضة الذات وجوباً إذ أصلها الهمزة فإن العروض الذى يحمى عن الإبدال إنما هو العروض الجائز لا الواجب [1] .

تعقيب :

خلاصة القول فى هذه المسألة أنه إذا اجتمعت الواو والياء فى كلمة واحدة والسابق منهما ساكن متأصل ذاتاً وسكوناً ، وجب قلب الواو ياء تقدمت الواو أو تأخرت ، ثم تدغم الياء فى الياء ، وإنما ذلك يتم بشروط منها : ألا يكون البدل غير لازم .

فإن كان البدل غير لازم كإبدال الواو عن ألف (سايِر) عند البناء للمفعول نقول : (سُوِيرٌ) ، أو (بويع) أو البدل عن همزة لقصد التخفيف كما فى (رؤية) ، فجميع ذلك لا إبدال فيه ، ولا إدغام لعروض الحرف الأول .

هذا بخلاف ما إذا كان الإبدال لازماً فإن الواو حينئذ لا تصح ، بل يجب قلبها ياء ، ووضحه ابن إياز على مثال ما إذا بنيت مثل : (أَيْلَم من (الآية) ، فالإبدال هنا يكون واجباً تقلب الواو ياء وتدغم الياء فى الياء ، والإدغام واجب ؛ لأن الواو عارضة الذات وجوباً إذ أصلها الهمزة .

---

(١) ينظر : التصريح ٢ / ٢٨١ ، وشرح الأشمونى ٤ / ٣١٢ .

التنبيه الثامن والعشرون
العلة فى إبدال الضمة كسرة
إذا تلتها ياء أو واو وهى آخر اسم

يجب إبدال الضمة كسرة إن وليها - فى آخر الاسم - ياء أو واو كـ(أظْبٍ) جمع ظَبْي ، و(أجْرٍ) جمع جَرْوٍ ، و(أدْلٍ) جمع دَلْوٍ ، فأصلها : أظْبُ ، وأجْرُوْ ، وأدْلُوْ، كـ (أقْلُسٍ وأضْرُسٍ)، فكسرت عينها وجوباً ، وجرت مجرى قاضٍ وغازٍ ، لأنه ليس فى الأسماء المتمكنة ما آخره حرف علة يلي ضمة[1] .

وقد ذكر ابن إياز علة قلب الضمة كسرة فى (أظب وأدلٍ) ونحوهما ، ثم ذكر فى تنبيه أن الحركة غُيِّرت احتياطاً .

قال ابن إياز : وهنا تنبيه :

" وهو أنه لما كرهت الواو على ما ذكرنا ، بدؤا بتغيير الحركة الضعيفة احتياطاً[2] ، وقلبوها كسرة ، وتوصلوا بذلك إلى قلب الواو ياء قلباً صناعياً ، وهذا أحسن من قلب الواو ياء بغير توصل لقوة الحرف "[3] .

وبيان هذه المسألة فيما يأتي :

ليس فى الأسماء المتمكنة اسم آخره واو قبلها ضمة ، فإذا أدي قياس إلى مثل ذلك رُفِضَ ، وعُدِلَ إلى بناء غيره ، وذلك : إذا جمعت نحو : دَلْو وحَقْو ،

---

(١) يراجع فى ذلك : الكتاب ٤ / ٣٨٣ ، والمقتضب ١ / ٣٢٤ ، والأصول ٣ / ٢٥٥ ، والتكملة ص ٢٦٦ ، والخصائص ٢ / ٤٧٠ ، والمنصف ٢ / ١١٨ ، وسر صناعة الإعراب ٢ / ٦١٦ ، ونزهة الطرف ٢ / ٢٥٨ ، واللباب ٢ / ٣١٩ ، وشرح المفصل ١٠ / ١٠٧ ، والممتع ص ٣٥٤ ، وإيجاز التعريف ص ١٣٤ ، وشرح الشافية ٣ / ١٦ ، وارتشاف الضرب ١ / ٢٨٢ ، وشفاء العليل ٣ / ١٠٩١ ، والمساعد ٤ / ١٣٥ .

(٢) ينظر : الخصائص ٢ / ٤٧٠ .

(٣) شرح التعريف بضروري التصريف ص ١٦ .

على أفْعُل للقلة على حد (كلب وأكلب) ، فالقياس أن يقال : أدْلُوٌ ،وأحْقُوٌ ، إلا أنهم كرهوا مصيرهم إلى بناء لا نظير له فى الأسماء المعربة ، فأبدلوا من الضمة كسرة ، ومن الواو ياء ، فيقولون : (أدْلٍ وأحْقٍ)فيصير من قبيل المنقوص ، نحو : قاضٍ وداعٍ ، إذ لو جروا فيه على مقتضى القياس لصاروا إلى ما لا نظير له فى الأسماء الظاهرة[1] .

قال سيبويه [2] : " واعلم أن الواو إذا كان قبلها حرف مضموم فى الاسم ، وكانت حرف الإعراب ، قلبت ياء وكسر المضموم ، كما كسرت الباء فى (مَبِيع) ، وذلك قولك : دَلْوٌ و أدْلٍ ، وحَقْوٌ وأحْقٍ كما ترى ، فصارت الواو هاهنا أضعف منها فى الفعل حين قلت : يَغْزُو ، ويَسْرُو ، لأن التنوين يقع عليها والإضافة بالياء ، نحو قولك : هَنِيٌّ ،والتثنية ، والإضافة إلى نفسك بالياء ، فلا تجد بداً من أن تقلبها ، فلما كثرت هذه الأشياء عليها ، وكانت الياء قد تغلب عليها لو ثبتت أبدلوها مكانها ، لأنها أخفُّ عليهم والكسرةَ من الواو والضمة...الخ " .

فالعلة فى ذلك أن آخر الاسم معرض لما تعذر الواو معه ، أو يكثر استثقالها ،كالجر وياء المتكلم دون نون وقاية ، وياء النسب [3] .

فخروجه على الأصل مستثقل لاجتماع الضمة والواو وكونها طرفاً[4] .

قال الفارسى [5] : " وإذا كان آخر الاسم واواً قبلها ضمة قلبت ياء ، وذلك أنك لو أضفتها إلى نفسك للزم أن تقلب ياء فلما كان ذلك لازماً لها

---

(١) ينظر : شرح المفصل ١٠ / ١٠٨ .

(٢) الكتاب ٤ / ٣٨٣ ، ٣٨٤ .

(٣) ينظر : شرح اللوكي فى التصريف لابن يعيش ص ٤١٩ ت : د / فخر الدين قباوة – المكتبة العربية – حلب – الأولى ١٣٩٣ هـ ، وإيجاز التعريف ص ١٣٤ .

(٤) اللباب ٢ / ٣٢٠ .

(٥) التكملة ص ٢٦٦ .

وحذفه التنوين والتثنية وياء النسب قلبت ياء ، وذلك نحو : حَقْوٍ وأَحْقٍ ، ورَجَوٍ وأَرْجٍ ..) واختار هذا التعليل ابن جنى [1] ، وقال متسائلاً ، " فإن قيل : وهلا تركت الواو بحالها فلم تغير ؟ وما الحاجة إلى تغييرها ؟

قيل : لأن الأسماء يلحقها الجر وياء النسب ، فلو قالوا : مررت بـ (أَدْلُوٍ) لاجتمع فى آخر الكلمة : ضمة وواو وكسرة ، وبعض هذا مكروه ، وكان يلزم أن يقال فى النسب : (هذا أَدْلُوِىّ) فتجتمع أيضاً : ضمة وواو ، وكسرة ، وياءان ،وكذلك إن قلت : (هذه أَدْلُوِىّ) فى الإضافة إليك ، فاستثقل اجتماع هذا كله ، فلما كان إقرار الواو يدعو إلى هذا كله قلبت ياء ، لأن الواو على كل حال أثقل من الياء .

أما الفعل فقد أمن أن يلحقه الجر ، أو أن تقع بعده ياء الإضافة أو ياء النسب ، فصحت الواو فى آخره نحو : (يَغْزُو) .

وجعل المازنى العلة فى ذلك هو أن تخالف أواخر الأسماء أواخر الأفعال ، فقال : " وقلبوا لتكون أواخر الأسماء مخالفة لأواخر الأفعال ، نحو : (يَغْزُو ويَسْرُو) [2] .

هذا وقد ذكر ابن إياز فى تبريره أنهم غيروا الحركة الضعيفة وقلبوها كسرة اعتباطاً ، وبذلك قد توصلوا إلى قلب الواو ياء قلباً صناعياً ، أى : لتطرف الواو إثر كسر ، قال : وهذا أحسن من قلب الواو ياء بغير توصل [3] .

وهذا التعليل الذى ذكره ابن إياز قد أخذه من ابن جنى ، فقد ذكره فى الخصائص ، قال ابن جنى [4] : باب فى ملاطفة الصنعة : وذلك أن ترى العرب

---

(١) المنصف ١ / ١١٨ .
(٢) المنصف ١ / ١١٨ .
(٣) ينظر : شرح التعريف بضروري التصريف ص ١٦١ .
(٤) الخصائص ٢ / ٤٧٠ .

قد غيرت شيئاً من كلامها من صورة إلى صورة فيجب حينئذ أن تأتى لذلك وتلاطفه ، لا أن تخبطه وتعسفه ، وذلك كقولنا فى قولهم فى تكسير جَرْوٍ ودَلْوٍ : أَجْرٍ وأَدْلٍ ، فقلبوا الواو ياء ، وهو لعمرى كذلك، إلا أنه يجب عليك أن تلاين الصنعة ، ولا تعازها ، فتقول : إنهم أبدلوا من ضمة العين كسرة ، فصار تقديره : أَجْرِوٌ وأَدْلِوٌ ، فلما انكسر ما قبل الواو - وهى لام - قلبت ياء فصارت : أَجْرِى وأَدْلِى ، وإنما وجب أن يرتب هذا العمل هذا الترتيب من قبل أنك لو كرهت هنا لما تعرض له من الكسرة والياء فى : أَدْلُوِىّ ، وأَدْلُوِىّ ، لو سميت رجلاً بأدلو ثم أضفت إليه، فلما قلل ذلك بدؤا بتغيير الحركة الضعيفة تغييراً عبطاً وارتجالاً ، فلما صارت كسرة تطرقوا بذلك إلى قلب الواو ياء تطرقاً صناعياً ... " الخ .

تعقيب :

خلاصة القول فى هذه المسألة : أن كل ضمة تليها ياء أو واو ، وهى آخر اسم متمكن تبدل كسرة ، وذلك نحو : أَظْبٍ ، وأَدْلٍ ، جمع ظبى ودلو ، والأصل : أَظْبِىٌ وأَدْلِوٌ ،فاستثقلت الضمة ، فكسرت عينها ، وجرت مجرى قاضٍ وغازٍ ، لأنه ليس فى الأسماء المتمكنة ما آخره حرف علة يلى ضمة .

وإنما استثقلت الواو المتطرفة ، المضموم ما قبلها فى الاسم دون الفعل ، لأن الاسم يضاف إلى الياء ، وينسب إليه ، فلو أُقِرَّت الواو لاجتمعت ضمة وواو قبل ياءى المتكلم والنسب ، وكسرة قبل الياءين ، وذلك ثقيل .

وقد ذهب ابن إياز إلى أن الحركة غيرت اعتباطاً ، وقلبوا الضمة كسرة ، وتوصلوا بذلك إلى قلب الواو ياء قلباً صناعياً ، أى : لما تطرفت الواو وانكسر ما قبلها ، وقد وضح ذلك ابن جنى فى الخصائص [1] .

---

(١) ينظر : الخصائص ٢ / ٤٧٠ .

التنبيه التاسع والعشرون

قلب الواو ياء إذا كانت لام مفعول

إذا بنى (مفعول) من فعل معتل اللام بالواو ، فالأجود التصحيح ، إن لم يكن الفعل على وزن (فَعِلَ) ، فالأول في (عدا) مَعْدُوّ ، ومنهم من يعل فيقول : (مَعْدِيّ) ، وقد ذكر ابن مالك ذلك في التعريف فقال[1] : " فإن كانت لام مفعول ، وليست عينه واواً ، ولا مكسورة ... فوجهان ، والتصحيح أكثر "[2] .

قال ابن إياز : وهذا نحو :

" وهو أنه إذا استثنى ذلك ، لأن الأول يجب فيه القلب[3] ، إلا أن يشذ شيء فيحفظ ، والثاني الأكثر فيه القلب[4] ، والتصحيح قليل ، والمصنف قصد ما يكثر فيه التصحيح[5] ويقل فيه القلب[6] " .

---

(١) ينظر : شرح التعريف ص ١٩٢ .

(٢) جوز ابن مالك (مَغْزُوّ ، ومَغْزِيّ) والتصحيح عنده أكثر . ينظر : التسهيل ص ٣٠٩ ، وإيثار التعريف ص ١٥٣ ، ١٥٤ ، وسبك المنظوم ص ٢٦٨ .

(٣) يقصد (مَغْزُوّ) لأنه على وزن (فَعِلَ) وعينه واواً . وهذا يجب فيه الإعلال . ينظر : التسهيل ص ٣٠٨ ، وإيثار التعريف في علم التصريف ص ١٥٥ ، والمساعد ٤ / ١٥٥ .

(٤) يقصد (مَرْمِيّ) لأنه على وزن (فَعِلَ) وليست عينه واواً . ينظر التسهيل ص ٣٠٨ ، وإيثار التعريف ص ١٥٥ ، وشرح الشافية ٣ / ١٧١ والمساعد ٤ / ١٥٦ وشرح ابن عقيل على الألفية ٤ / ٢٣٩ .

(٥) يعني (مَغْزُوّ) ينظر : شرح المفصل ٥ / ٣٥ ، ١٠ / ١١٠ والتسهيل ص ٣٠٩ ، وإيثار التعريف ص ١٥٦ ، وسبك المنظوم ص ٢٦٨ ، والمساعد ٤ / ١٥٦ ، وشرح ابن عقيل ٤ / ٢٣٩ ، وشرح الأشموني ٤ / ٣٢٥ .

(٦) شرح التعريف ص ١٩٣ .

وبيان هذه المسألة فيما يأتي :

إذا بنى (مفعول) من فعل معتل اللام ولامه واو ، فالناظر إليه نجد أن له ثلاث حالات :

١- إما أن تكون عين الفعل مفتوحة نحو : (غزا ، ودعا ، وعدا .

٢- وإما أن تكون عين الفعل مكسورة وهي واو نحو : (قوى) .

٣- وإما أن تكون عين الفعل مكسورة وليست واواً نحو (رضي) .

أولاً : إذا بنى (مفعول) وكانت عين الفعل مفتوحة فالوجه التصحيح ، فتقول : مَغْزُوٌّ ، ومَدْعُوٌّ ، والأصل : (مغزوو) و(مدعوو) بواوين ، واو مفعول ولام الكلمة ، فأدغمت الأولى في الثانية لاجتماع المثلين ، ويجوز القلب[1] ، ومما صح فيه القلب ، قول الشاعر : [2]

وَقَدْ عَلِمَتْ عِرْسِي مُلَيْكَةُ أَنَّنِي
أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيّاً عَلَيْهِ وَعَادِيَا

فأعل (معدياً) وأصله : معدوو ، وأنشده المازني[3] (معدواً) بالتصحيح ، وأنشده غيره بالإعلال .

---

(١) ينظر مراجع هامش (٥) من الصفحة السابقة .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لعبد يغوث بن وقاص الحارثي في : الكتاب ٤ / ٣٨٥ وسر صناعة الإعراب ٢ / ٦٩١ ، والمقاصد النحوية ٤/ ٥٨٩ ،والخزانة ٢ / ١٠٦ ، وبلا نسبة في : الأصول ٣ / ٢٥٦ والمنصف ٢ / ١٢٢ وشرح المفصل ٥ / ٣٦ ، ١٠ / ٢٢ ، ١١٠ ، والمنع ص٣٥ ، والمقرب ٢ / ١٨٦ ، وشرح الشافية ٣ / ١٧٢ ، وتوضيح المسالك ٤ / ٣٩٠ ، وشرح الأشموني ٤ / ٣٢٥ .

اللغة : عرس : امرأته ، ومليكة اسمها .

الشاهد : في " معدياً " حيث قلب الواو ياء اضطلاحاً .

(٣) في المنصف ٢ / ١٢٢ أنشده المازني (معدياً) ، ونسب إليه (معدواً) في شرح المفصل ٥ / ٣٦ ، ١٠ / ١١٠ والتصريح ٢ / ٣٨٢ .

قال سيبويه[1] : " ... ومن ثم قالوا : مَغْزُوٌّ كما ترى وغُتُوٌّ فاعلم . وقالوا : عُتِيّ ومَغْزِيٌّ ، شبهوها حيث كان قبلها حرف مضموم ولم يكن بينهما إلا حرف ساكن بـ (أدْلٍ) فالوجه فى هذا النحو الواو ، والأخرى عربية كثيرة " .

وجوز ابن مالك فى (مَغْزُوّ) الوجهين ، وجعل التصحيح أكثر [2] .

ونص ابن يعيش[3] على أن التصحيح هو المختار ، ويجوز القلب .

وعند ابن عقيل[4] : الأجود التصحيح ومنهم من يعل .

وعند الأشمونى[5] : المختار التصحيح والإعلال مرجوحاً .

وجعل ابن عصفور[6] ، والرضى[7] ، وابن هشام[8] القلب فى (مَعْدِيّ) من قبيل الشاذ النادر .

وإنما جاز القلب على قلته لكون الواو منطرفة لم يفصل بينهما وبين الضمة إلا حاجز غير حصين ، وهو الواو الساكنة الزائدة الخفية بالإدغام ، كما قلبت الواو ياء إذا تطرفت وقبلها الضمة ، وتقلب الضمة التى قبلها كسرة ، فكذلك تقلب هنا[9] .

---

(١) الكتاب ٤ / ٣٨٤ .

(٢) ينظر : التسهيل ص ٣٠٩ ، وإيجاز التعريف ص ١٥٢، ١٥٣ ، وسبك المنظوم ص ٢٦٨ ، وشرح التعريف ص ١٩٢ ، والمساعد ٤ / ١٥٦ .

(٣) ينظر : شرح المفصل ٥ / ٣٥ ، ١٠ / ١١٠ .

(٤) ينظر : شرح ابن عقيل على الألفية ٤ / ٢٣٩ .

(٥) ينظر : شرح الأشمونى ٤ / ٣٢٥ .

(٦) ينظر : المقرب ٢ / ١١٦ .

(٧) ينظر : شرح الشافية ٣ / ١٧١ .

(٨) ينظر : أوضح المسالك ٤ / ٣٩٠ .

(٩) ينظر : المنع ص ٣٥٠ .

ثانياً : أن تكون لام مفعول واواً ، وفعله على وزن (فَعِلَ) بكسر العين ، وعينه واو ، نحو : قَوِىَ ، والأصل : قَوِوَ ، فإذا بنى منه (مفعول) قلت : (مَقْوِىٌّ) ، والأصل فيه (مَقْوِوٌ) قلبت اللام ياء ، حملاً للاسم على الفعل ، فإنه إذ ذاك واجب الإعلال إذ الحرف الذى قبل الآخر مكسور ، فصارت (مقووى) فاجتمع الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء ، وأبدلت الضمة كسرة لتسلم الياء فصارت (مَقْوِىّ) [1] .

وهذا النوع يجب فيه الإعلال[2] ،ونص ابن إياز على ذلك[3] .

قال ابن مالك[4] : فإذا كانت فى (مَفْعُول) مما عينه واو تعين الإعلال المذكور .

ثالثاً : أن تكون لام مفعول واواً ، وفعله على وزن (فَعِلَ) بكسر العين ، وليست عينه واواً ، وذلك نحو : (رَضِيَ) والأصل : رَضِوَ ؛ لأنه من الرضوان ، فقلبت الواو ياء لوقوعها طرفاً والكسار ما قبلها فصار (رَضِيَ) فإذا بنيت منه (مفعول) قلت :(مَرْضِيّ) والأصل فيه : مرضوو ، بواوين أولاهما واو مفعول ، وثانيهما لامه ، فقلبت لامه ياء حملاً على الفعل ، فاجتمع فيه الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء ، وأبدلت الضمة كسرة لتسلم

---

(١) ينظر : المساعد ٤ / ١٥٤ ، والتصريح ٢ / ٣٨٢ .

(٢) ينظر:التسهيل ص ٣٠٨ ، وإيجاز التعريف ص ١٥٥ ، والمساعد ٤ / ١٥٥

(٣) ينظر : شرح التعريف بضرورى التصريف ص ١٩٣ .

(٤) إيجاز التعريف فى علم التصريف ص ١٥٥ .

الياء من القلب واواً ويجوز أن تأتي على الأصل فيقال: (مَرْضُوّ) ، لكن الإعلال أرجح ، قال ابن مالك[1] : " فإن كان مفعول من (فَعِلَ) ترجح الإعلال .

فـ (مرضى) عنده أرجح من (مرضو) .

وقال في إيجاز التعريف[2] : فإذا انضم إلى ذلك لزوم إعلال الفعل لكونه على (فَعِلَ) كـ (رَضِيَ) أوثر إعلال مفعول على تصحيحه قال تعالى : { ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً } [3] ، ولم يقل (مرضوة) .

وقال الرضي[4] : وما كان القلب فيه أولى ، ويجوز تركه : فهو كل مَفْعُول ليس الضمة فيه على الواو ، لكنه من باب (فَعِلَ) بالكسر ، نحو : (مَرْضِيّ) ، فإنه أكثر من (مَرْضو) إتباعاً للفعل الماضي " .

وهذا هو ظاهر قول سيبويه ، قال[5] : " وقالوا : مَرْضِيّ ، وإنما أصله الواو . وقالوا : مَرْضَوٌ فجاءوا به على الأصل والقياس " .

تعقيب :

خلاصة القول في هذه المسألة أنه إذا بنى (مَفْعُول) من فعل معتل اللام بالواو فالأجود والأكثر التصحيح وذلك إذا لم يكن الفعل على وزن (فَعِلَ) ، فأقول في (غَزَا ، ودَعَا ، وعَدَا) مَغْزُوّ ، ومَدْعُوّ ، ومَعْدُوّ ، ويجوز القلب وهو قليل ومما سمع منه (مَغْدِيًا) كما مر في البيت .

---

(١) التسهيل ص ٣٠٨ ، والمساعد ٤ / ١٥٦ .

(٢) إيجاز التعريف ص ١٥٥ .

(٣) سورة الفجر من الآية ٢٨ .

(٤) شرح الشافية ٣ / ١٧١ .

(٥) الكتاب ٤ / ٣٨٤ .

فإن كان الفعل على وزن (فَعِلَ) بكسر العين وعينه واو ، كما في (قوى) من القوة ، فهذا النوع يجب فيه الإعلال ، إلا أن يشذ فيه شيء ، أقول : (مَقْوِيٌّ) .

وإن كان الفعل على وزن (فَعِلَ) وليست عينه واواً ، فالأكثر فيه القلب ، والتصحيح قليل ، أقول : (مَرْضِيّ) ويقل : مَرْضُوّ .

التنبيه الثلاثون

قلب الهمزة ياء إذا عرضت بعد ألف مفاعل

تقلب الهمزة ياء فى ثلاثة مواضع ، وذلك إذا عرضت الهمزة بعد ألف جمع يشاكل مفاعل ؛ لأنها كانت مدة زائدة فى المفرد [1] .

١- أن تكون اللام همزة ، نحو : خَطِيئة وخَطَايا .

٢- أن تكون اللام ياء أصلية فى المفرد ، نحو : هَدِيَّة وهَدَايا .

٣- أن تكون لام المفرد ياء منقلبة عن الواو ، نحو : مَطِيَّة ومَطَايا .

وقد ذكر ابن إياز هذه القضية ، وأشار فى تنبيه عند قول ابن مالك :

" ومجعولة ياء - يعنى الهمزة - إذا كانت اللام همزة أو حرف لين " .

قال ابن إياز : وهنا تنبيه :

" وهو أنه إنما قال : " أو حرف لين " ، ولم يقل : أو ياء ؛ لأن اللام قد تكون ياء منقلبة عن الواو كما فى (مَطِيَّة وزَكِيَّة) إذ أصلهما:(مَطِيوَة وزَكِيوة) من مَطَا يَمْطُو ، والزكوة ، وقد تكون ياء غير منقلبة كما فى : (هَدِيَّة) [2] .

وبيان هذه المسألة فيما يأتى :

تبدل الياء من الهمزة ، ويقع ذلك الإبدال فى باب الجمع الذى يشاكل مفاعل ، إذا وقعت الهمزة بعد ألف ، وكانت تلك الهمزة عارضة فى الجمع ، وكانت اللام همزة أو ياء أو واو .

---

(١) تنظر : هذه المسألة فى : الكتاب ٤ / ٣٩٠ ، والمنصف ٢ / ٥٤- ٦٠ ، واللباب فى علل البناء والإعراب ٢ / ٤٠٧ - ٤٠٩ ، وشرح المفصل ١٠ / ١١٣ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٣٧١- ٣٧٢ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٣ / ١٧٩ - ١٨١ ، وارتشاف الضرب ١ / ٢٦٣ ، والمساعد ٤ / ٩٩ - ١٠١ ، وشفاء العليل ٣ / ١٠٨٤ ، والتصريح ٢ / ٣٧١ ، وشرح الأشمونى ٤ / ٢٩١ - ٢٩٢ .

(٢) شرح التعريف بضرورى التصريف ص ١٢٢ .

فما حصل فيه هذه الشروط : من وقوع الهمزة بعد ألف الجمع وكون الهمزة عارضة فى الجمع ، وكون لام الجمع معتلة ، فيجب فيه عملان : قلب كسرة الهمزة فتحه ، ثم قلبها- أى الهمزة - ياء ، فى ثلاثة مواضع :

أحدها : أن تكون لام الواحد همزة ، ومثاله : خطايا ، جمع (خَطِيئة) فَعِيلَة من الخطأ ، فوزن (خَطَايَا)(فَعَائِل) .

والأصل أن يقال : خَطَائِئ ، مثل :خَطَايِع ،ثم أبدلوا من الياء همزة لوقوعها بعد ألف فى جمع يشاكل (مفاعل) على حد الإبدال فى : صحيفة وصَحَائف ، فصارت : خَطَائِئ ، فاجتمع فيه همزتان ، فقلبت الثانية ياء ، لكسرة قبلها ، وأن الهمزة المنطرفة بعد همزة تبدل ياء ، فهى بعد المكسورة أولى ، فصارت : خَطَائِى ، مثل : خَطَايِع ، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ، ومن الياء ألفاً ، فصارت (خَطَاءَا) ، فاستثقلوا الهمزة بين ألفين ، فأبدلوا منها ياء ، فصارت : خَطَايَا [1] .

وعلى هذا ففيها خمسة تغييرات : إبدال الياء المزيدة همزة ، وإبدال الهمزة الأصلية ياء ، وقلب الكسرة فتحة ، وقلب الياء الأصلية ألفاً ، وقلب الهمزة المزيدة ياء .

وهذا الذى ذكر هو مذهب سيبويه[2] وأكثر البصريين[3] .

---

(١) ينظر : المنصف ٢ / ٥٤ ، والإنصاف ص ٦٤٧ ، والبيان فى غريب إعراب القرآن ١ / ٨٤ ، وشرح المفصل ٩ / ١١٧ ، وشرح الشافية للرضى ٣ / ٥٩ ، والدر المصون فى علوم الكتاب المكنون ١ / ٣٧٨ .

(٢) ينظر : الكتاب ٣ / ٥٥٢ .

(٣) ينظر : المنصف ١ / ٢٧٩ ، ومعانى القرآن وإعرابه للزجاج ١ / ١٣٩ ، وإعراب القرآن للنحاس ١ / ٢٢٩ ، والخصائص ٣ / ٧٠ ، والإنصاف ٦٤٦ والارتشاف ١ / ٢٦٣ والمساعد ٤ / ١٠١ .

وتجدر الإشارة إلى أن مذهب الكوفيين[1] والخليل[2] فى (خَطَايَا) أنها على وزن (فَعَالَى) ، واحتجوا بأن أصلها : خَطَايِئ بياء بعد الألف ثم همزة ، لأنها جمع خطيئة ، مثل صحيفة وصحايف ، فلو تركت على حالها لوجب قلب الياء همزة ، لأن مدة (فَعَايِل) يفعل بها كذا ، على ما تقرر فى علم التصريف[3] ، ففر من ذلك ؛ لئلا يجتمع همزتان ، بأن قلب فقدم اللام وأخر عنها المدة ، فصارت خطائى ، ، فاستثقلت على حرف ثقيل فى نفسه وبعده ياء ، فقلبوا الكسرة فتحه ، فتحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلبت ألفاً ، فصارت : خطآءا ، فكأنه اجتمع ثلاث ألفات فقلبوا الهمزة ياء ، فصارت : خطآيا على وزن (فَعَالَى) ، ففيها أربعة أعمال .

وذهب الفراء[4] إلى أنه على وزن (فَعَالَى) ، وأنه جمع لـ (خَطِيَّة) كـ (هَدِيَّة وهَدَايَا) ، جمعت على ترك الهمز .

ثانيها : أن تكون لام الواحد ياء أصلية ، ومثاله : قضايا جمع قضية أصلها : قضاي ، ياءين : الأولى ياء فعيلة ، والثانية لام قضية ، ثم أبدلت الياء الأولى همزة ، كما فى صحائف ، فصارت : قضائى ، ثم أبدلت الكسرة فتحة تخفيفاً ، فصارت : قضاءى ، ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت : قضاءا ، اجتمع شبه ثلاث ألفات فأبدلت الهمزة ياء

---

(١) ينظر : الإنصاف ص ٦٤٦ ، وارتشاف الضرب ١ / ٢٦٣ ، والمساعد ٤ / ١٠١ ، والتلاقى الصرفية ص ٨٥ .

(٢) مذهب الخليل فى : الكتاب ٤ / ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، والمقتضب ١ / ٢٧٩ ، ومعانى القرآن وإعرابه ١/ ١٣٩ ، وإعراب القرآن للنحاس ١ / ٢٢٩ ، والمنصف ٢ / ٥٦ ، وشرح المفصل ٩ / ١١٧ ، والبحر المحيط ١ / ٢١٧ ، وارتشاف الضرب ١/٢٦٣ ، والمساعد ٤/ ١٠١ والتصريح ٢ / ٣٧١

(٣) من مواضع إبدال الهمزة من الواو والياء أن تقع إحداهما بعد ألف مفاعل وقد كانت مدة زائدة فى المفرد : صحيفة وصحائف : ينظر : الكتاب ٣ / ٦١٠ ، والمقتضب ١ / ٢٦٠ ، وشرح الشافية ٣ / ١٣٤ ، وأوضح المسالك ٤ / ٣٣٤ .

(٤) ملخص فى : إعراب القرآن ١ / ٢٣٠ ، والمشكل ١ / ٩٦ ، والدر المصون ١ / ٣٧٨ .

رجوعاً إلى أصلها فصارت قضايا ، بعد أربعة أعمال : الأول : إبدال الياء الأولى همزة ، والثانى ، قلب كسرة الهمزة فتحة ، والثالث : قلب الياء الثانية ألفاً ، والرابع : قلب الهمزة ياء على الترتيب .

ثالثها : أن تكون لام الواحد ياء منقلبة عن واو ، ومثاله : مَطِيَّة ومَطَايَا ، فإن أصلها : مَطِيوَة فَعِيلَة ، من المَطَا ، وهو الظهر ، اجتمع فيها الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون ، ثم أبدلت الواو ياء ، ثم أدغمت الياء فيها ، أى فى الياء ، وذلك على حد الإبدال والإدغام فى (سَيِّد ومَيِّت) إذ قيل فيها : سَيْد ومَيْت ، وجمعها مَطَايَا ، وأصلها : مَطَايِو ، تطرفت الواو بعد كسر فقلبت ياء ، فصارت : مَطَايِي بياءين ،أبدلت الياء الأولى همزة لوقوعها بعد ألف فى جمع يشاكل مفاعل ، فصارت : مطائِى ، ثم أبدلت الكسرة فتحه تخفيفاً ، فصارت : مطاءَى ، ثم أبدلت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فاجتمع شبه ثلاث ألفات فأبدلت الهمزة المتوسطة بين ألفين ياء فصارت مَطَايَا بعد خمسة أعمال : الأول : قلب الواو ياء ، والثانى : قلب الياء الأولى همزة ، والثالث : إبدال الكسرة فتحه ، والرابع : إبدال الياء ألفاً ، والخامس : إبدال الألف ياء . وإنما لم يرجع إلى أصلها ؛ لأن الواو أثقل من الياء ، أو لأنها لما أعلت فى المفرد أعلت فى الجمع[1] . وهذا إيضاح لما أشار إليه ابن إياز فى تنبيهه .

---

(١) ينظر : اللباب فى علل البناء والإعراب ٢ / ٤٠٨ ، والتصريح ٢ / ٣٧٢ وشرح الأشمونى ٤ / ٢٩٢ .

تعقيب :

خلاصة القول فى هذه المسألة أن الهمزة تقلب ياء فى ثلاثة مواضع ، ويقع ذلك الإبدال فى باب الجمع الذى يشاكل مفاعل ، إذا وقعت الهمزة بعد الفه ، وكانت عارضة فى الجمع .

١- أن تكون لام الواحد همزة نحو : خطيئة وخطايا .

٢- أن تكون لام الواحد ياء أصلية نحو : قضية وقضايا .

٣- أن تكون لام الواحد ياء منقلبة عن واو ، نحو : مطية ومطايا .

كما أشارت المسألة إلى الخلاف بين النحويين فى وزن (خطايا) وقد اختار كثير من النحاة مذهب سيبويه وجمهور البصريين ، منهم : أبو البركات الأنبارى ، فقال بعد أن ذكر مذهب سيبويه وجمهور البصريين : " والمذهب الأول أذهب فى القياس من هذين المذهبين [1] " وقد وضح أقيسه هذا المذهب فى كتاب الإنصاف[2] .

كما رجح ابن جنى عدم القلب ، وقال [3] : " ومذهب من لم يقل بالقلب فى (خطايا) عندي أقوى من قول الخليل ، وذلك أنه قد حُكِيَ عنهم : (غفر الله له خَطَأَتَه[4]) بوزن خَطَاعِه " .

---

(١) البيان فى غريب إعراب القرآن ١ / ٨٥ .

(٢) ينظر : الإنصاف ص ٦٤٧ - ٦٤٨ .

(٣) المنصف ٢ / ٥٧ .

(٤) ينظر هذا القول فى : معانى القرآن للكسائى ص ٧١ ، والإنصاف ٦٤٧ ، وشرح المفصل ٩ / ١١٧ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٣٧٧ ، والمساعد ٤ / ١٠٠ ، والتصريح ٢ / ٣٧١

وانني أميل إلى ما ذهب إليه سيبويه والبصريون من أن(خطايا) على وزن (فعائل) حدث فيها ما حدث من الخطوات التى تقدمت ، وأدلتهم واضحة ومذهبهم أقيس ، والأولى عدم القلب .

وهذه المواضع التى تقلب فيها الهمزة ياء إذا عرضت هى ما تضمنها قول ابن مالك : " ومجعولة ياء إذا كانت اللام همزة أو حرف لين " ، وهو ما نبه إليه ابن إياز من أن قوله : " أو حرف لين " لأن اللام قد تكون ياء منقلبة عن واو ، وقد تكون ياء غير منقلبة .

التنبيه الحادى والثلاثون

قلب الهاء همزة فى (ماء) و (شاء)

تقلب الواو ياء إذا وقعت عينا لجمع صحيح اللام ، وقبلها كسرة وهى فى الواحد ، إما معلة ، أو شبيهة بالمعلة : وهى الساكنة .

وفى قلبها ياء نحو : ثياب جمع ثوب ، وحياض جمع حوض أشار ابن إياز إلى أنها تقلب ياء باجتماع خمسة شروط ، وذكرها ابن جنى [1] ، خامس هذه الشروط : أن تكون اللام صحيحة : احترازاً من طوَاء جمع (طَيَّان) [2] ، فإن العين لو اعتلت بالقلب ياء مع اعتلال اللام بالقلب همزة لتوالى إعلالان ، إعلال العين واللام ، وذلك مرفوض فى كلامهم[3] لم يجئ منه سوى (ماء) و (شاء) .

إذ أصلهما : موه وشوه ، فقلبت العين ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وقلبت الهاء همزة[4] .

قال ابن إياز : وهنا تنبيهان :

الأول : أن عبد القاهر[5] لم يعد قلب الهاء همزة إعلالاً [6] إذ لا يرى ذلك إلا

---

(١) ينظر هذه الشروط فى : المنصف ١ / ٣٤٢ ، وشرح التعريف ص ١٣٩ .

(٢) الطَّيَّان : الخابز . اللسان ٨ / ٢٣٢ ، " طوى " .

(٣) ينظر : شرح الشافية ٣ / ١١٢ ، ١١٣ ، وإيجاز التعريف ص ١٢٣ .

(٤) ينظر : المنصف ٢ / ٥١ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ١٠٠ ، واللباب ٢ / ٢٩٨ ، وشرح المفصل ١٠ / ١٥ ، والمنع ص ٢٣٠ ، وشرح الشافية ١ / ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢ / ٥٦ ، ٥٧ ، والبديع ص ٨٨ .

(٥) عبد القاهر : هو الإمام الكبير أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانى ، عالم النحو والبلاغة ، من تصانيفه فى النحو : المقتصد والجمل ، والعوامل المائة وغيرها . توفى ٤٧١ هـ . ترجمته فى : إنباه الرواة ٢ / ١٨٨ ، والبغية ٢ / ١٠٦ .

(٦) فى شرح الشافية ٣ / ٦٦ قال : " اعلم أن لفظ الإعلال فى اصطلاحهم مختص بتغيير حرف العلة ، أى : الألف والواو والياء ... " .

فى حروف المد التى يطرد التغيير فيها ، وقلب الحرف الصحيح شاذ نادر .

والثانى : قال بعضهم : إنما قلبوا الهاء همزة فى (ماء) لئلا يقولوا : ماهه وماهها ، فيلتقى هاءان .

واستضعف ، لأنه يقال : مياهه ومياهها[1] ، والجمع أولى بالاستثقال[2] .

وبيان هذه المسألة فيما يأتى :

تبدل الهمزة من الهاء فى (مَاءٍ وشاءٍ) ، وهو قليل غير مطرد ، قالوا : مَاء ، وأصله : مَوَهَ ،فقلبوا الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار فى التقدير (مَاهاً) ثم أبدلوا من الهاء همزة ، لأن الهاء مشبهة بحروف العلة فقلبت كقلبها ، فصار مَاءً ، وقولهم فى التكسير أمْوَاهٌ ، وفى التصغير مُوَيْهٌ دليل على ما قلناه من أن العين واو واللام هاء ، وقد قالوا فى الجمع أيضاً أمْوَاءٌ ،فهذه الهمزة أيضاً بدل من الهاء فى (أمْوَاه) ، ولما لزم البدل فى (ماء) لم يعيدوه إلى أصله فى (أمْوَاه) ، كما قالوا: عيد وأعياد[3] .

قال ابن جنى[4]: " وأما إبدال الهمزة من الهاء فقولهم : (ماءٌ) ، وأصله: (مَوَهٌ) لقولهم : أمواه ، فقلبت الواو ألفاً ، وقلبت الهاء همزة ، فصار (ماء) كما ترى ، وقد قالوا – أيضاً – فى الجمع : (أمْوَاء) ، فهذه الهمزة – أيضاً – بدل من هاء (أمواه) .

---

(١) ينظر : المنصف ٢ / ١٥٠ ، ١٥١ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ١٠٠ ، وشرح المفصل ١٠ / ١٥ ، وشرح الشافية ٣ / ٢٠٨ .

(٢) شرح التعريف بضرورى التصريف ص ١٤٠ .

(٣) ينظر : شرح المفصل ١٠ / ١٥ ، وشرح الرضى على الشافية ٣ / ٢٠٨ .

(٤) سر صناعة الإعراب ١ / ١٠٠ .

أنشدنى أبو على : [1]

وتَلْثَةٍ قَانِصَةٍ أَمْوَاؤُهَا ... مَا صِحَةٍ زَأْدَ الضُّحَى أَفْيَاؤُهَا "

فهذه الهمزة فى الجمع إما أن تكون الهمزة التى كانت فى الواحد ، وإما أن تكون بدلاً من الهاء ، التى تظهر فى أمواه ، فكأنه لفظ بالهاء فى الجمع ، ثم أبدل منها الهمزة كما فعل فى الواحد [2] .

والعلة فى ذلك ما ذكره أبو البقاء العكبرى ، قال [3] : وأما إبدال الهمزة من الهاء فقد جاء ذلك فى حروف ليست بالكثيرة ، والوجه فى إبدالها أن مخرجيهما متقاربان ، إلا أن الهاء خفية والهمزة أبين منها ، فأبدل الخفى من البين ، فمن ذلك : (ماء) والأصل فيه (مَوَة) لقولك فى جمعه (أَمْوَاة) ومياة ، ونافت الرَّكِيَّةُ تَمُوهُ [4] ، فقد رأيت لام الكلمة كيف ظهرت هاء فى التصريف فأبدلوها همزة والواو ألفاً . وقد جاءت فى الجمع أمْوَاء على الشذوذ " .

ومن ذلك قولهم : (شاء) الهمزة فيه بدل من الهاء ، وهو جمع (شاة) ، وأصله : (شَوْهَةٌ) بسكون الواو على وزن (فَعْلَة) كقَصْعَة

---

(١) من الرجز المنحول ، ولم يتيسر لى الوقوف على قائلهما ، وذكره أبو على فى : المسائل الحلبيات ص ٤٠ ، وابن جنى فى سر صناعة الإعراب ١ / ٢٠٠ ، والمنصف ٢ / ١٥١ ، وهو أيضاً فى : شرح المفصل ١٠ / ١٥ ، والمنع ص ٢٣ ، وشرح الشافية ٣/ ٢٠٨ وفيه (يَسْتَنُّ فى) بدل (تَا صِحَةٍ) .

اللغة : قانصة : مرتفعة ، وما صحة : الصبوة ، وأفياء : جمع فىء وهو الظل

الشاهد : فى " أمواؤها " والعلماء فيه وجهان : أحدهما : أن أصلها : أمواهها فقلب الهاء همزة كما قلبها فى المفرد ، والثانيهما : أن هذه الهمزة هى الهمزة التى فى الواحد

(٢) المنصف ٢ / ١٥٩ .

(٣) اللباب فى علل البناء والإعراب ٢ / ٢٩٨ .

(٤) ناقت الركيةُ تموه : ظهر ماؤها . والركية : البئر . ينظر : اللسان ١٣ / ٤٢٦ (موه) .

وجَفْنَة ، فحذفوا الهاء تشبيهاً بحروف العلة لخفائها وضعفها ، وهم كثيراً ما يحذفون حروف العلة إذا وقعت طرفاً بعدهن تاء التأنيث ... فلما حذفت الهاء من شاة بقى الاسم على شوه ، فانفتحت الواو لمجاورة تاء التأنيث ، لأن تاء التأنيث تفتح ما قبلها ، فقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وصارت شاة كما ترى ، فلما جمعت تطرح تاء التأنيث على حد (تمرة وتمر) فبقى الاسم على حرفين آخرها ألف وهى معرضة للحذف إذا دخلها التنوين ، كما تحذف ألف عصاً ورحى فيبقى الاسم الظاهر على حرف واحد ، وذلك محال ، فأعادوا الهاء المحذوفة من الواحد فصار فى التقدير شاه ، وكان إعادة المحذوف أولى من اجتلاب حرف غريب أجنبي ، ثم أبدلت الهاء همزة فقيل : شاء[1] .

قال ابن جنى[2] : فأما الدلالة على كون اللام من (شاة) هاء فقولهم فى تحقيرها : (شُوَيْهَةٌ) ، وفى تكسيرها : (شياة) ، وحكى أبو زيد لهم قالوا : هذا شاء كثير ... الخ .

وقد أشار ابن إياز [3] إلى أن بعضهم إنما يقلب الهاء همزة فى (ماء) لئلا يقولوا : ما هيه وماهيها فيلتقى هاءان ، وتصريف هذه الكلمة من جمع وتصغير ونسبة يضعف ذلك ، ويؤيد قلب الهاء همزة فى (ماء) للعلة التى تقدمت .

كما أشار أيضاً إلى أن عبد القاهر الجرجاني لم يعد قلب الهاء همزة إعلالاً ، إذ لا يرى ذلك إلا فى حروف المد التى يطرد التغيير فيها ، أما قلب الحرف الصحيح فهو شاذ نادر .

---

(١) ينظر : شرح المفصل ١٠ / ١٥ ، ١٦ .

(٢) المنصف ٢ / ١٤٩ .

(٣) التعريف بضروري التصريف ص ١٤٠ .

قال الرضى[1] : " اعلم أن لفظ الإعلال فى اصطلاحهم مختص بتغيير حرف العلة ، أى : الألف والواو والياء ، بالقلب أو الحذف ، أو الإسكان ، ولا يقال لتغيير الهمزة بأحد الثلاثة إعلال ... " اهـ .

تعقيب :

خلاصة القول فى هذه المسألة أن الهمزة تبدل من الهاء فى (ماء وشاء) وهو قليل غير مطرد ، والسبب فى ذلك هو رفضهم توالى إعلالين فى الكلمة إعلال العين وإعلال اللام ، حتى أنه لم يجئ منه إلا (ماء وشاء) ، وتقدم كيف تم القلب فيهما .

وإنما جعلت الهاء هى الأصل ؛ لأن أكثر تصريف الكلمة عليها ، قالوا : أمواه ، ومياه ، وماهت الركية ، كما قالوا أيضاً : مُوَيْهَة ، إلى غير ذلك من تصاريفها ، وكذلك قالوا : شُوَيْهَةٌ وشِياهٌ .

والوجه فى إبدالها أن مخرجيهما متقاربان ،إلا أن الهاء خفية ، والهمزة أبين منها ، فأبدل الخفى من البين .

وليست العلة فى ذلك كما يقولوا : ماه وماهها فيلتقى هاءان .

---

(١) شرح الشافية ٣ / ٩٦ .

التنبيه الثانى والثلاثون

قلب تاء (افتعل) طاء ، ولا يتكلم بها فى الأصل

إذا بنى الافتعال وفروعه مما فاؤه أحد الحروف المطبقة ، وهى الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ، وجب إبدال تائه طاء ، فتقول فى افْتَعَلَ (اصْطَبَرَ ، واضْطَرَبَ ، واطَّهَرَ ، واظْطَلَمَ) وهذا الإبدال البتة ، لابد من ذلك ، كما لا بد من إعلال (قال ، وباع .. البتة ، ولا يتكلم بالأصل .

وقد صرح ابن إياز بذلك فى تنبيه ، فقال :

" وهنا تنبيه : وهو أن هذا الإبدال مما وجب ولزم[1] ، حتى صار الأصل فيه مرفوضاً لا يتكلم به ، كما لم يتكلم بأصل (قام وباع) وشبههما ، ولا بأصل (مُتَّد) وبابه إلا شاذاً[2] " [3] .

وبيان هذه المسألة فيما يأتى :

إذا بنيت (افتعل) وفروعه مما فاؤه أحد الحروف المطبقة (الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء) وجب إبدال تائه طاء[4] ، فتقول فى (افتعل) من (صبر) اصطبر ، ومن (ضرب) اضطرب ، ومن (طهر) اطهر ، ومن (ظلم) اظطلم ، والأصل اصتبر واضترب ، واطتهر ، واظتلم ، فاستثقل اجتماع التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من تقارب المخرج ، وتباين الصفة ، إذ (التاء) مهموسة مستفلة ، والمطبق مجهور مستعل ، فأبدل من التاء حرف استعلاء من

---

(١) ينظر : المنصف ٢ / ٣٢٤ ، وسر الصناعة ١ / ٢١٧ ، والممتع ص ٢٣٨ .

(٢) ينظر :المنصف ٢ / ١٥ ، والإنصاف ٦٤٠ ،وشرح الشافية للرضى ٣ / ١٥٤

(٣) شرح التعريف ص ٢١٧ .

(٤) ينظر فى ذلك : الكتاب ٤ / ٤٦٧ ، ٤٧٠ ، ٤٧٨ ، والمقتضب ١ / ٢٠٣ ، والأصول ٣ / ٢٧١ ، والمنصف ٢ / ٣٢٤ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ٢١٧ ، والممتع ص ٢٣٨ ، وإنجاز التعريف ص١٨٣ ، وشرح الشافية ٣ / ٢٢٦ ، والارتشاف ١ / ٣١٠ ، وشرح الأشمونى ٤ / ٣٣١

مخرجها ، وهو الطاء[1] .

قال العكبرى[2] : ولم يكن قلب الصاد (تاء) لئلا تبطل قوة المستعلية وجهرها ، والطاء لأمرين :

أحدهما : أن الطاء أخت التاء فى المخرج ، وقد تجنبوا قلبها إليها ، فكذلك ما يقرب منها .

والثانى : أنه كان يلتبس بما فاؤه طاء " .

فإذا قلبت التاء طاء ، فمنها ما ليس فيه إلا لغة واحدة ، وهى الطاء ، نحو : اطلع ، ومنها ما فيه لغتان ، وهى الصاد نحو : اصطلح واصّلح ، ومنها ما فيه ثلاث لغات وهى الظاء تقول : اظّطَلَمَ ،واظّلَمَ واطّلَمَ ، وأما الضاد ففيها لغتان ، تقول فى افتعل من الضرب اضطرب ، واضّرب[3] .

هذا وقد ذكر ابن إياز أن هذا الإبدال مما وجب ولزم حتى صار الأصل فيه مرفوضاً ، ولا يتكلم به ، كما لم يتكلم بأصل (قام ، وباع) وشبههما[4] .

وقد نص الصرفيون على ذلك ، قال أبو عثمان[5] : " هذا باب ما تقلب فيه تاء افتعل عن أصلها ، ولا يتكلم بها على الأصل البتة ، كما لم يتكلم بالفعل من (قال ، وباع) وما كان نحوهن على الأصل ، وذلك أنك إذا قلت : (افْتَعَلَ) وما تصرف منه ، وكانت الفاء : صاداً ، أو ضاداً ، أو طاء ، أو ظاء ، فالتاء فيه مبدلة ، وذلك قولك : اصْطَبَرَ ، ويَصْطَبِرُ ، ومُصْطَبِرٌ ، واضْطَرَبَ ويَضْطَرِبُ ،فهو مُضْطَرِبٌ ، واطّلَعَ ، فهو مُطّلِعٌ ، واصْطَهَرَ فهو مُصْطَهِرٌ ، فهذا الكلام الصحيح " .

---

(١) ينظر : اللباب ٢ / ٣٤٧ ، وشرح الشافية ٣ / ٢٢٦ ، وشرح الأشمونى ٤ / ٣٣١ .

(٢) اللباب ٢ / ٣٤٧ .

(٣) تنظر هذه اللغات فى : الأصول ٣ / ٢٧١ ، والمنصف ٢ / ٣٢٨ ، واللباب ٢ / ٣٤٧ ، وارتشاف الضرب ١ / ٣١٠ ، وشفاء العليل ٣ / ١١٠٤ ، وشرح الأشمونى ٤ / ٣٣١ .

(٤) شرح التعريف ص ٢١٧ .

(٥) المنصف ٢ / ٣٢٤ .

قال أبو الفتح : يقول : لا يقال فى (اضْطَبَرَ) : اصْتَبَرَ ، ولا فى (اضْطَرَبَ : اصْتَرَبَ) ونحو ذلك ، وإن كان هذا هو الأصل ، كما لا يقال فى (قام : قَوَمَ) ، ولا فى (بَاعَ : بَيَعَ) وإن كنا نعلم أن هذا هو الأصل .وفى كلامهم من الأصول المرفوضة الاستعمال مالا يحصى كثرة

والعلة فى أن لم ينطق بتاء (افتعل) على الأصل إذا كانت الفاء أحد الحروف التى ذكرها – وهى حروف الإطباق – أنهم أرادوا تجنيس الصوت ، وأن يكون العمل من وجه ، بتقريب حرف من حرف ، كما قالوا فى (مصدق : مزدق) وفى مصدر : (مزدر)[1] فأبدلوا من الصاد – وهى مهموسة – حرفاً من مخرجها يقرب من الدال ، وهو الزاى لتوافقها فى الجهر "[2] .

وقال ابن جنى فى سر الصناعة[3] : وأما البدل فإن تاء افتعل إذا كانت فاؤه صاداً أو ضاداً ، أو طاء ، أو ظاء تقلب طاء البتة ، لابد من ذلك ، كما لا بد من إعلال نحو : قال ، وباع البتة ... ثم ذكر علة ذلك .

وذكر مثل هذا ابن عصفور[4] .

تعقيب :

خلاصة القول فى هذه المسألة أنه إذا بنى (افتعل) وفروعه مما فاؤه أحد الحروف المطبقة ، وجب إبدال التاء طاء ، وقد تقدم علة ذلك ، واللغات الجائزة فيها .

ونبه ابن إياز على أن هذا الإبدال مما وجب ولزم ، وصار الأصل فيه مرفوضاً لا يتكلم به ، وقد ذكرت علة ذلك .

---

(١) قال سيبويه : " وسمعنا العرب الفصحاء يجعلونها زاياً خالصة ، كما جعلوا الإطباق ذاهباً فى الإدغام ، وذلك قولك فى التصدير : التزدير ، وفى القصد القرد ، وفى أصدرت : ازدرت ، وإنما دعاهم إلى أن يقربوها ويبدلوها أن يكون عملهم من وجه واحد وليستعملوا ألسنتهم فى ضرب واحد ...الخ . الكتاب ٤ / ٤٧٨ .

(٢) المنصف ٢ / ٣٢٤ ، ٣٢٥ .

(٣) سر صناعة الإعراب ١ / ٢١٧ .

(٤) ينظر : الممتع ص ٢٣٨ .

التنبيه الثالث والثلاثون

لا يجوز قلب الصاد طاء ولا تاء فى (اصْطَبَرَ)

إذا أبدلت بعد الصاد طاء من تاء الافتعال وفروعه ،اجتمع متقاربان ، فيجوز البيان والإدغام بقلب الثانى إلى الأول دون عكسه ، فتقول : اصْطَبَرَ ، واصَّبَرَ ، ولا يجوز (اطَّبَرَ) ولا (اتَّبَرَ) .

وقد أشار ابن إياز إلى هذه المسألة فى تنبيه : قال ابن إياز : وهنا تنبيه :

وهو أنه لا يجوز قلب الصاد[1] أو الزاى[2] إلى لفظ ما بعدهما ؛ وذلك لأن فيهما صفيراً يذهبه الإدغام ، ولذلك استضعف الكل قراءة أبى عمرو : {يَغْفِرْ لَكُمْ}[3] بإدغام الراء فى اللام ؛ لأن الإدغام يزيل التكرير[4] الذى فيها"[5]

وبيان هذه المسألة فيما يأتى :

إذا أبدلت بعد الصاد طاء من تاء الافتعال وفروعه ، اجتمع متقاربان ، فيجوز البيان أقول : اصطبر ، ويجوز الإدغام بقلب الثانى إلى الأول أقول :

---

(١) ينظر : الأصول ٣ / ٢٧١ ، والمنصف ٢ / ٣٢٨ ، واللباب ٢ / ٣٤٧ ، وإيجاز التعريف ص ١٨٤ ، وأوضح المسالك ٤ / ٣٥٥ ، والتصريح ٢ / ٣٩١ ، وشرح الأشمونى ٤ / ٣٣١ .

(٢) ينظر : المنصف ٢ / ٣٣٠ ، واللباب فى علل البناء والإعراب ٢ / ٣٤٩ .

(٣) سورة آل عمران من الآية ٣١ ، و " نغفر لكم " البقرة من الآية ٥٨ . وتنظر القراءة فى : الحجة لابن خالويه ص ٨٠ ، والكشف ١ / ٢٤٣ والبيان ١ / ٨٤ والنشر ٢ / ١٢ والبحر ١ / ٢٢٤ ، والدر المصون ١ / ٣٧٦ ، والإتحاف ١٣٧ .

(٤) فى الكتاب ٤ / ٤٤٨ " والراء لا تدغم فى اللام ولا فى النون ؛ لأنها مكررة ، وهى تفشّ إذا كان مع غيرها ، فكرهوا أن يجحفوا بها ... " .

قال الزجاج فى معانى القرآن ١ / ٣٩٨ " وزعم بعض النحويين أن الراء تدغم مع اللام فيجوز (يغفر لكم) وهذا خطأ فاحش ، ولا أعلم أحداً قرأ به غير أبى عمرو بن العلاء ، وأحسب الذين رووا عن أبى عمرو إدغام الراء فى اللام غالطين .. وهو خطأ فى العربية .. ولا تدغم الراء فى اللام لأن الراء حرف مكرر فلو أدغمت ذهب التكرير ، وهو إجماع النحويين الموثوق بهم " .

(٥) شرح التعريف ص ٢١٨ .

اصّبَرَ ، وقد نص الصرفيون[1] على جواز الوجهين .

وعليه جاءت القراءة فى قوله تعالى : { فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا }[2] قرئ : (أن يَصّلِحَا)[3] ، وأصله : يصطلحا ، ثم قلب ، وأدغم .

ولكن لا يجوز قلب الصاد إلى لفظ ما بعدها فى (اصطبر) .

ذكر ذلك ابن إياز ،ولكن لم يبين المقصود بما بعدها ، هل هو الطاء – بعد القلب – أو (التاء) فى (اصتبر) .

وقد وضح ذلك الصرفيون ، قال ابن جنى[4] : " ولا يجوز فى : (اصْطَبَرَ : اطَّبَرَ) على أن تدغم الصاد فى الطاء ؛ لأن فى الصاد صفيراً وتمام صوت ، فلو أدغمتها لسلبتها ذلك ، ومتى كان الإدغام ينقص الأول شيئاً لم يجز " .

وهذا هو ظاهر كلام سيبويه حيث قال[5] : " فلما امتنعت الصاد أن تدخل فى الطاء قلبوا الطاء صاداً ، فقالوا : مصّبر " .

وقال ابن السراج[6] : " فإن أرادوا الإدغام قالوا : هو مصّبر ، واصّبر ؛ لأن الصاد لا تدغم فى الطاء " .

---

(١) ينظر : الكتاب ٤ / ٤٦٧ ، والأصول ٣ / ٢٧١ والمنصف ٢ / ٣٢٨ ، واللباب ٢ / ٣٤٧ ، وإيجاز التعريف ص ١٨٤ ، وارتشاف الضرب ١ / ٣١٠ ، وشفاء العليل ٣ / ١١٠٤ ، والمساعد ٤ / ١٨٢ ، وأوضح المسالك ٤ / ٣٥٥ ، والتصريح ٢/ ٣٩١ ، وشرح الأشمونى ٤ / ٣٣١ .

(٢) سورة النساء من الآية ١٢٨ .

(٣) القراءة فى : المختصر ابن خالويه ٢٩ ، والمحتسب ١ / ٢٠١ لـ (عاصم والجحدرى) ، وزاد القرطبى ٥ / ٤٠٤ عثمان البتى ، وبدون نسبة فى : إعراب القرآن ١ / ٤٩٣ ، والبيان ١ / ٣٩٥ ، وإعراب القراءات الشواذ ١ / ٤١١ .

(٤) المنصف ٢ / ٣٢٨ .

(٥) الكتاب ٤ / ٤٦٧ .

(٦) الأصول ٣ / ٢٧١ .

والعلة فى ذلك كما وضحها الصرفيون ، أن الصاد لا تدغم فى الطاء ، لأن الصغرى ، وهو الصاد لا يدغم إلا فى صغرى مثله ، لئلا يذهب صفيره[1] . فلا يجوز (اطَّر) لما فى الصاد من الصفير الذى يذهب فى الإدغام[2] ، نص ابن إياز على ذلك[3] .

وقد ذكر العكبرى علة أخرى،فقال:ولم يمكن قلب الصاد طاء لأمرين :

أحدهما : أن الطاء أخت التاء فى المخرج ، وقد تجبوا قلبها إليها فكذلك ما يقرب منها .

والثانى : أنه كان يلتبس بما فاؤه طاء "[4] . كذلك أيضاً امتنع إبدال الصاد تاء ؛ لأنه لا يجوز إدغام الصاد فى التاء[5] .

قال ابن مالك[6] : وامتنع إبدال الصاد تاء ؛ لأجل صفيرها وترجحها بالاستعلاء والإطباق " .

وقال العكبرى[7] : ولم يمكن قلب الصاد تاء لئلا تبطل قوة المستعلية وجهرها " .

كذلك أيضا : إذا أبدلت تاء الافتعال دالاً بعد الزاى ، جاز الإظهار والإدغام بقلب الثانى إلى الأول دون عكسه ، فيقال : ازْدَجَرَ وازَّجَرَ ، ولا يجوز (ادَّجَرَ) لفوات الصفير[8] .

---

(١) ينظر : أوضح المسالك ٤ / ٣٥٥ ، والتصريح ٢ / ٣٩١ .
(٢) ينظر : شرح الأشمون ٤ / ٣٣١ .
(٣) شرح التعريف ص ٢١٨ .
(٤) اللباب ٢ / ٣٤٧ .
(٥) ينظر : الكتاب ٤ / ٤٩٧ ، والمنصف ٢ / ٣٣٠ .
(٦) إيجاز التعريف ص ١٨٤ .
(٧) اللباب ٢ / ٣٤٧ .
(٨) ينظر : اللباب ٢ / ٣٤٩ ، وشرح الأشمون ٤ / ٣٣٢ .

قال ابن جنى[1] : ولا يجوز : (ادَّجَرَ ، ولا ائْجَرَ) فى (ازدجر) ؛ لأن الزاى لا تدغم فى التاء ، ولا فى الدال ؛ لئلا يذهب منها الصفير وطول الصوت ؛ لما فيها من الانسلال " .

تعقيب :

خلاصة القول فى هذه المسألة أنك إذا أبدلت بعد الصاد طاء من تاء الافتعال جاز وجهان : البيان أقول : اصْطَبَرَ ، والإدغام بقلب الثانى إلى الأول ، أقول (اصَّبَرَ) .

ولا يجوز قلب الصاد إلى لفظ ما بعدها ، فلا يجوز أن أقول (اطَّبَرَ) ولا (اتَّبَرَ) ؛ لأن فى الصاد صفيراً يذهبه الإدغام .

كذلك أيضاً إذا أبدلت تاء الافتعال دالاً بعد (الزاى) ، جاز الإظهار والإدغام بقلب الثانى إلى الأول دون عكسه ، فيقال : ازْدَجَرَ ، وازَّجَرَ ولا يجوز : ادَّجَرَ ، ولا ائْجَرَ ، لئلا يذهب الصفير الذى فى الزاى بالإدغام .

---

(١) المنصف ٢ / ٣٣٠ .

التنبيه الرابع والثلاثون

حذف عين (مُذْ) و (سَهٍ) و (ثُبَة)

أشار ابن إياز إلى أنه ليس فى اللغة العربية ما حذف منه العين سوى (مُذْ ، وسَهٍ ، وثُبَة) أما حذف العين فى (تَحَوِي) نسبة إلى (تَحِيَّة) فإن الحذف عارض .

قال ابن إياز : وهنا تنبيه : " وهو أن أهل التصريف نصوا على أنه ليس فى اللغة العربية ما حذف عينه سوى : (مُذْ) [1] ، و (سَهٍ) [2] ، و (ثُبَة) [3] فى قول أبى إسحاق[4] ، ولا يذكرون مع ذلك (تَحَوِيًّا)[5] ، وشبهه ، وكان ذلك لعروض الحذف" [6] .

---

(١) مُذْ : محذوفة النون ، وأصلها (مُنْذُ) ينظر فى ذلك : الكتاب ٣ / ٤٥٠ ، والمقتضب ٣ / ٣١ ، والمنصف ١ / ٦٢ ، واللباب ١ / ٣٦٩ ، وشرح المفصل ٨ / ٤٦ ، وشرح الملوكى لابن يعيش ص ٤٢٣ ، والممتع ص٣٩٨ ، وشرح التسهيل ٢/ ٢١٦ ، ووصف المبانى ص٣٢٢ ، وارتشاف الضرب ٣ / ١٤١٥ ، والجنى الدانى ص ٣٠٤ ، ومغنى اللبيب ١ / ٣٣٦ ، وشرح الأشمونى ٢ / ٢٢٩ .

(٢) سه : فى معنى (الاست) ينظر : الكتاب ٣ / ٤٥٠ ، والمقتضب ١ / ٣٦٧ ، ومجالس ثعلب ص ٤٧١ ، والمنصف ١ / ٦١ ، وأمالى ابن الشجرى ٢ / ٦٨ ، واللباب ٢ / ٣٧٩ ، وشرح المفصل ٥ / ٨٣ ، ٦ / ٤ ، ٩ / ١٣٤ ، وشرح الشافية ١ / ٢١٩ ، والارتشاف ١ / ٢٥٣

(٣) الثُبَة : العصبة من الفرسان ، والجمع (ثُبَاتٌ وثُبُون) وتصغيرها (ثُبَيَّة) ، والثُبَة : الجماعة من الأفراد ، وقال الجوهرى : والثُبَة وسط الحوض الذى يَثُوبُ إليه الماء ، والماء فيها عوض من الواو الذاهبة من وسطه ؛ لأن أصله (ثَوْب) . ينظر : الصحاح ٦ / ٢٢٩١ ، ولسان العرب ٢/ ٨٤ (ثبا) ، ومفردات ألفاظ القرآن للراغب ص ١٧٢ ، و (ثبة) إن كانت بمعنى الجماعة فالمحذوف منه اللام ، وإن كان المقصود ثبة الحوض بمعنى وسطه الذى يثوب إليه الماء فالمحذوف منع عينه . ينظر : معانى القرآن وإعرابه للزجاج ٢ / ٧٥ ، والمسائل البغداديات للفارسى ص ٥٣١ ، وسر صناعة الإعراب ٢ / ٦٠٢ ، ومفردات ألفاظ القرآن ص ١٧٢ ، واللباب ٢ / ٣٧١ ، وشرح المفصل ٥ / ٥ ، وشرح الملوكى ٤٠٧ .

(٤) ينظر : معانى القرآن وإعرابه ٢ / ٧٥ .

(٥) يعنى فى النسبة إلى (تحية) تقول : (تحوى) بحذف العين وإبدال الياء الثانية واواً . ينظر : الكتاب ٣ / ٣٤٦ ، وشرح الشافية ٢ / ٣١ ، وارتشاف الضرب ٢ / ٦٠٩ .

(٦) شرح التعريف بضرورى التصريف ص ١٦٧ .

وبيان هذه المسألة فيما يأتى :

نص الصرفيون على أنه ليس فى اللغة العربية ما حذف عينه سوى ثلاث كلمات :

أحدها : (مُذْ) ، ومذهب الجمهور أن (مُذْ) محذوفة النون ، وأصلها (مُنْذُ) ، واستدلوا على ذلك بأوجه :

الأول : أن (مُذْ) إذا صغرت يقال فيها (مُنَيْذٌ) برد النون .

قال سيبويه[1] : هذا باب ما ذهبت عينه ، فمن ذلك (مُذْ) يدلك على أن العين ذهبت منه قولهم : مُنْذُ ، فإذا حقرته قلت : مُنَيْذٌ " .

الثانى : أن ذال (مذ) تضم لملاقاة ساكن ، كما يفعل بميم (هم) وليس ذلك إلا لأن أصلها (منذ) بالضم ، فرُوجِع ، بها الأصل حين احتيج إلى تحريكها فقيل : لم أره مُذُ الجمعة ، كما روجع الأصل فى نحو : همُ القوم [2] .

الثالث : أن بنى غنىّ يضمون الذال قبل التحريك باعتبار أن النون محذوفة لفظاً لا نية ، فلو لم يكن الأصل (منذ) لم يصح هذا الاعتبار[3] وذهب ابن ملكون [4] إلى أن (مذ) ليست محذوفة من (منذ) ، قال : لأن الحذف والتصريف لا يكون فى الحروف .

---

(١) الكتاب ٣ / ٤٥٠ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ٢ / ٢١٦ ، والجنى الدانى ص ٣٠٤ ومغنى اللبيب ١ / ٣٣٦ ، والمساعد ١ / ٥١٢ ، وشرح الأشمونى ٢ / ٢٢٩ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل ٢/ ٢١٦ ، والجنى الدانى ص ٣٠٤ .

(٤) ابن ملكون : هو إبراهيم بن محمد بن مقرر بن سعيد بن ملكون الإشبيلى ، صنف : شرح الحماسة ، والنكت على نصرة الصيمرى ، توفى سنة ٥٨٤ هـ . ترجمته فى بغية الوعاة ١ / ٤٣١ . وينظر رأيه فى : ارتشاف الضرب ٣ / ١٤١٥ ، والجنى الدانى ص ٣٠٥ ، والمساعد ١ / ٥١٢ ، وشرح الأشمونى ٢ / ٢٢٩ .

واستدل المبرد[1] وغيره على أنها[2] اسم أنها محذوفة من (منذ) .

قال ابن جنى[3] : ولم يأت ما حذفت عينه إلا هذا الحرف - يعنى : سه - وقولهم : (مُذْ) لأنها محذوفة من (مُنْذُ).

قال المالقى[4] : والصحيح أنه إذا كان اسماً فهو مقتطع من (منذ) بدليل التصغير المذكور ، وهو يرد الأشياء إلى أصولها ، وأما إذا كان حرفاً فهو لفظ قائم بنفسه ، لا يطلب له اشتقاق ولا وزن ولا أصل فهو لفظ مشترك بين الاسم والحرف .

ثانيها : سَتْ ، فيما حذفت عينه (سَتْ) فى معنى : لِاست ، وذلك أن فيه ثلاث لغات (است ، وست وسه) وأصلها سته ، وذلك لأنك تقول فى التصغير (سُتَيْهَةٌ) وفى التكسير : أستاه ، فالذى قال : است وست حذف اللام ، وهو الهاء ، والذى قال : سَتْ حذف العين وهو التاء .

قال سيبويه[5] : هذا باب ما حذفت عينه ... ومثل ذلك - أيضاً - (سَتْ) ، تقول : سُتَيْهَةٌ ، فالتاء هى العين ، يدلك على ذلك قولهم فى است : سُتَيهة ، فردت اللام وهى الهاء ، والتاء العين بمنزلة نون (ابن) ، يقولون : سَتْ ، يريدون الاست ، فحذفوا من موضع العين ، فإن صغرت قلت : سُتَيهة ، ومن قال است فإنما حذف موضع اللام ، ويقال :[6]

---

(١) ينظر : المقتضب ٣ / ٣٩ .

(٢) ينظر : المنصف ١ / ٩٢ وشرح المفصل ٥ / ٨٦ وشرح الكوكبى ٤٢٣ .

(٣) المنصف ١ / ٩٢ .

(٤) رصف المبانى ص ٣٢٢ .

(٥) الكتاب ٣ / ٤٥٠ .

(٦) الرجز لا نسبة فى الكتاب ٣ / ٤٥٠ ، والمقتضب ١ / ٣٦٨ ، والمنصف ١ / ٩٢ ، ولسان العرب ٦ / ١٣٠ (سته) بدون البيت .

إذا أتيحاً باسمه لأتسة ∴ إن عبيداً هى صبيان الستة

اللغة : الصبيان : جمع الصبى ، وهو بمعنى الوقوف والفعل ، أبى : هم الشاة والناقة يموت ولدها فيحشى جلده تبناً ويعطفها عليه فترأمه وتدر عليه .

الشاهد فى قوله : (لأتسة) يعنى الاست ، فدلت هذه على أن الأصل (سته) فحذفت لامها ، وهى الهاء ، كما حذفت من السه وهى الهاء .

* إنَّ عُبَيْداً هى صِبْيَانُ السَّتَهْ *

قال ابن جنى[1] : وقد قالوا : (سَتْ) فى معناها فحذفوا العين ، وهذا من الشاذ ، ولم يأت فى الأسماء ما حذفت عينه إلا هذا الحرف .

وقولهم : (مُذْ) لأنها محذوفة من (مُنْذُ) .

جاء فى الحديث[2] : " العَيْنانِ وِكَاءُ السَّه " قال الراجز :

اذْعُ أُحَيْحاً باسْمِهِ لَأَتْسَتَهْ ∴ إنَّ عُبيداً هى صِبْيَانُ السَّتَهْ

ثالثها : (ثُبَةٌ) عند الزجاج[3] . و(ثبة) إن كان المقصود منها الجماعة من الناس وغيرهم ، كما فى قول الله تعالى : { فَانفِرُوا ثُبَاتٍ أَوِ انفِرُوا جَمِيعاً }[4] فالمحذوف منها اللام ، وهى واو لقولهم : ثَبَيْتُ أى : اجتمعت ، وليس دليلاً على أنها ياء لأنها وقعت رابعة ، ويدل على أنها واو أن الأكثر فى هذا الباب حذف الواو ، كما أنها تصغر على (ثُبَيَّة)[5] .

وذهب الزجاج إلى أن ثُبَةَ الحَوْضِ وهى وسطه من ثَابَ الماء إليها ، وأن الكلمة محذوفة العين .

---

(١) المنصف ١ / ٩١ ، ٩٢ .

(٢) الحديث فى سنن ابن ماجه ١ / ١٦١ ، باب الوضوء من النوم ، برقم ٤٧٧ ، وهو مروى عن على بن أبى طالب أن رسول الله ﷺ قال : " العَيْنُ وِكَاءُ السَّه ، فمن نام فليتوضأ " . وينظر : النهاية لابن الأثير ٤ / ٤٤٣ (وكا) ، ومسند أحمد ٤ / ٩٧ . وينظر الحديث - أيضاً - فى : المقتضب ١ / ٣٦٧ ، والمنصف ١ / ٩٢ ، واللباب ٢ / ٣٧٩ ، وشرح المفصل ٥ / ٨٣ ، ٩ / ١٣٥

(٣) ينظر : معانى القرآن وإعرابه ٢ / ٧٥ .

(٤) سورة النساء من الآية ٧١ .

(٥) ينظر فى ذلك : معانى الزجاج ٢ / ٧٥ ، والمسائل البغداديات ص ٥٣١ ، والخصائص ١ / ٣٣ ، وسر صناعة الإعراب ٢ / ٩٠١ ، واللباب ٢ / ٣٧١ ، وشرح الكوكبى ٤٠٧ ، وشرح المفصل ٥ / ٤ .

قال الزجاج [1] : " وثُبَةُ الحوضِ وسطه حيث يَثُوبُ الماء إليه تصغر (ثُوَيْبَة) ؛ لأن هذا محذوفة منه عين الفعل " .

وخالفه أبو على الفارسى ، وذهب إلى أنه من محذوف اللام ، ثم قال[2] : " ولا أجده من باب (ثاب يثوب ثوباً) ، كما ذهب إليه أحد شيوخنا ؛ لأن ذلك قليل ، فالقياس على الأكثر أولى وأقرب إلى الصواب من الحمل على النادر " .

وخالفه أيضاً ابن جنى ، وذهب إلى أنها من محذوف اللام ، وقال : " وذهب أبو إسحاق فى (ثُبَة الحوض) وهى وسطه إلى أنها من (ثَابَ الماءُ إليها) وأن الكلمة محذوفة العين ، وقال : " تقول فى تصغيرها : ثُوَيْبَة " .

وهذا غير لازم ؛ لأنه يجوز أن تكون من (ثَيَيْتُ) أى : جمعت ، وذلك أن الماء إنما يجتمعه من الحوض فى وسطه ... الخ [3] .

وقد نسبه ابن يعيش إلى أبى الحسن ، ثم قال : والصواب أن يكون المحذوف فيه اللام ، ويكون من (ثَيَيْتُ) ، وذلك أن مجتمع الماء وسطه ، هذا مع كثرة ما حذف لامه من الأسماء وقلة المحذوف العين ، ألا ترى أنه لم يأت مما حذف عينه إلا فى كلمتين ، قالوا : سَهْ فى است ، وقالوا : مُذْ فى مُنْذُ ... " [4] .

---

(١) معانى القرآن وإعرابه ٢ / ٧٥ .

(٢) المسائل العضديات ص ٥٣١ .

(٣) سر صناعة الإعراب ٢ / ٢٠٦ ، وينظر أيضاً : الخصائص ١ / ٣٣ .

(٤) شرح المفصل ٥ / ٥ .

تعقيب :

خلاصة القول فى هذه المسألة أن الصرفيين نصوا على أنه ليس فى اللغة العربية ما حذف عينه سوى ثلاث كلمات :

أحدها : (مُذْ) ، وأنها من مُنْذُ حذفت النون وهى عينها بدليل أنك إذا صغرت بـ (مذ) ثم صغرته أو كسرته أعدت النون ، فقلت : مُنَيْذٌ ، وأمْنَاذٌ .

وأدلة أخرى تقدمت فى التوضيح ، وما ذكر فى (مذ) هذه هو رأى الجمهور .

ثانيها : (سه) فى معنى الاست ، وأصلها : سته ، لأنك تقول فى التصغير (سُتَيْهة) وفى الجمع أستاه .

ثالثها : (ثُبَةٌ) عند الزجاج ، والمقصود منها وسط الحوض ، وأصلها : ثوبة من ثاب يثوب ؛ لأن الماء يثوب إلى ذلك الموضع ، أى : يرجع ، ومنه : الثواب ، والإثابة ، والمثوبة ، فهى محذوفة العين وأصلها الواو ، وهى عند الفارسى محذوفة اللام ، ويكون من ثَيَيْت ، أى : جمعت ، وأن ما حذف لامه أكثر مما حذف عينه ، وتبعه ابن جنى .

فإن سأل سائل بأن هناك ألفاظاً حذفت فيها العين مثل : (تَحَوِىَ) فى النسبة إلى (تَحْيَة) وما يشبهها ؛ لأنك إذا نسبت إلى (تحية) ؛ فإنك تنسب إليها (تَحَوِىَ) وذلك أن أصلها : (تَحْيِيَة) ووزنها : تفعلة نقلت حركة الياء الأولى وهى العين إلى الحاء ، ثم أدغمت الياء فى الياء ، فلما أردت النسب فررت من اجتماع الياءات حذفت العين ؛ لأنها مشابهة فى اللفظ للياء الزائدة فى (حَنِيفَة ولُجَيْلَة) ، وأبدلت من الكسرة فتحة ، وقلبت الياء ألفاً ، والألف واواً ، فوزنه الآن (تفلىّ) ؟ فالجواب أن الحذف هنا عارض .

التنبيه الخامس والثلاثون

جواز الفك والإدغام فى (حييان)

اشترط الصرفيون فى إدغام المثلين شروطاً ، منها : ألا يكون التحريك فى ثانيهما عارضاً ، فإن كان عارضاً نحو : لن يُحْيِيَ ، وارْدُدِ الْقَوْمَ ، لم يجز إلا الإظهار فقط[1] .

وقد جوز ابن إياز فى (حَيَان) الإدغام والإظهار .

قال ابن إياز : وهنا تنبيه :

" قال الزعفرانى[2] فى التعليق : لو بنيت (فَعلان) من (حَيِيتُ) لجاز فيه الإدغام والإظهار ، والإدغام الوجه[3] ، من حيث كان فى الكلمة حرفان من جنس واحد ، واجتماعهما وهما متحركان ، والأول مكسور فجرى مجرى (فَعلان) من (رَدَدْتُ) فى قولك : رَدَّان[4] . ووجه الإظهار أن بزيادة الألف والنون قد خرج عن شبه الفعل كخروج (وكل) لو بنى على (فِعْل) أو (فُعَل)[5] . - وأيضاً - فإن هذه الياء قد ظهرت فى (حيى يحيا)[6] .

---

(١) ينظر : الكتاب ٤ / ٣٩٧ ، ومعانى الأخفش ٢ / ٧٢١ ، والمنصف ٣ / ٣٠٤ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٤١١ ، وشرح شافية ابن الحاجب للرضى ٣ / ١١٥ ، وارتشاف الضرب ١ / ٣٤٦ ، وأوضح المسالك ٤ / ٣٦٤ ، وشفاء العليل ٣ / ١١١٨ ، والمساعد ٤ / ٢٥٤ ، وهمع الهوامع ٢ / ٢٢٩ .

(٢) الزعفرانى : محمد بن يحيى أبو الحسن الزعفرانى النحوى البصرى أحد تلاميذ على بن عيسى وكان الرمانى يثنى عليه ، ولقى الفارسى فقرأ عليه الكتاب . ترجمته فى : بغية الوعاة ١ / ٢٦٨ .

(٣) قال سيبويه : " وكذلك فَعِلان" من حَيِيتُ تدغم ، إلا فى اللغة الأخرى ، وذلك قولك : (حَيَّانٌ) . الكتاب ٤ / ٤٠٩ .

(٤) ينظر : المنصف ٢ / ٢٨٧ .

(٥) ينظر : شرح المفصل ١٠ / ١٢٢ ، وشرح الشافية ٣ / ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، وارتشاف الضرب ١ / ٣٤٠ ، وشفاء العليل ٣ / ١١١٨ ، والتصريح ٢ / ٣٩٩ ، والأشمونى ٤ / ٣٤٦ .

(٦) ينظر : إيجاز التعريف ص ٢١٠ ، ٢١١ .

ولو كان مكانها حرف صحيح لازم لأدغم ، كـ(ضَنَّ يَضِنُّ) وإذا كان بهذه المنزلة اتضح أن للحرف المعتل فى الإظهار قاعدة ليست للصحيح فاعرفه[1] .

وبيان هذه المسألة فيما يأتى :

كثر الإدغام فى باب (حَيِيَ) ، قال سيبويه[2] : " الإدغام أكثر ، والأخرى عربية كثيرة " .

وإنما كان أكثر لأن اجتماع المثلين المتحركين مستثقل ، ويشترط فى جواز الإدغام فى مثله ، أى : فيما تحرك حرف العلة فيه ، لزوم حركة الثانى ، نحو : حَيَّ ، وحَيَّا ، وحَيُّوا ، وحَيِّتْ ، وحَيِّنَا .

فإن كانت حركة الثانى لأجل حرف عارض غير لازم لم يدغم[3] ، كما فى مَحْيَة ، ومَحْيان ؛ فإن الحركة لأجل التاء التى هى فى الصفة ، ولألف المثنى ، وهما عارضان لا يلزمان الكلمة ، وكذا الحركات الإعرابية نحو قوله : { أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَن يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ }[4] .

قال مكى[5] : " لا يجوز الإدغام فى الياءين عند النحويين ، كما لا يجوز إذا لم تنصب الفعل ؛ لأنك لو أدغمت لالتقى ساكنان ، إذ الثانى ساكن والأول لا يدغم حتى يسكن ، وكذلك كل حرف إذا أدغمته فى حرف بعده لا بد من إسكان الأول ، وقد أجمعوا على منع الإدغام فى حال الرفع " .

---

(١) شرح التعريف بضرورى التصريف ص ١٥٢ .

(٢) الكتاب ٤ / ٣٩٥ .

(٣) ينظر : الكتاب ٤ / ٣٩٧ ، والمنصف ٣ / ٣٠٤ ، وشرح الشافية ٣ / ١١٥

(٤) سورة القيامة الآية ٤٠ .

(٥) مشكل إعراب القرآن ٢ / ٧٨٠ .

قال سيبويه[1] : " وإذا قلت : يُحْيِى أو مُحْيِى ، ثم أدركه النصب ، قلت : رأيت مُحْيِيَاً ، ويريد أن يُحْيِيَه لم تدغم ؛ لأن الحركة غير لازمة ، ولكنك تحذف وتجعلها بمنزلة المتحركة ، فهو أحسن وأكثر ، وإن شئت بينت كما بينت حَيِيَ : والدليل على أن هذا لا يدغم قوله عز وجل { أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَن يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ } .

وقد جوز القراء[2] الإدغام فى قوله تعالى : { أن يُحْيِيَ } ، وتبعه ابن خالويه[3] .

واستشهد بقول الشاعر[4] :

وَكَأَنَّهَا بَيْنَ النِّسَاءِ سَبِيكَةٌ ... تَمْشِي بِسُدَّةِ بَيْتِهَا فَتَحِيُّ

وإن كانت الحركة لازمة فى نفس الأمر كما فى حَيِيَ ، أو لأجل حرف عارض لازم كما فى : لَحْيَة وأَحْيَة جمع حَيَاء ، جاز الإدغام والإظهار ، إذ التاء فى حده لازمة ، بخلاف تاء الصفة[5] .

هذا ، وقد نقل ابن إياز عن الزعفرانى أنك لو بنيت (فَعِلان) من (حَيِيتُ) جاز فيه الإدغام والإظهار ، ثم قال : والإدغام الوجه من حيث كان فى الكلمة حرفان من جنس واحد ، واجتمعا فيها وهما متحركان ، والأول

---

(١) الكتاب ٤ / ٢٩٧ .

(٢) ينظر : معانى القرآن للفراء ١ / ٤١٢ ، ٣ / ٢١٣ .

(٣) ينظر : إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ٢ / ٤١٨ .

(٤) البيت من الكامل ، وهو بلا نسبة فى : معانى القرآن ٣ / ٢١٣ ، ومعانى القرآن وإعرابه للزجاج ٢ / ٤١٨ ، والإنصاف ٢ / ٢٨٥ ، والمحتسب ٢ / ٢٦٩ ، والمنصف ٢ / ٢٠٦ ، والمساعد ٤ / ٢٦٠ ، والدرر ١ / ٢٧٢ .

اللغة : السبيكة : القطعة المذابة من الذهب ، والسدة : الفناء .

الشاهد فى قوله : (فَتَحِيُّ) قيل : وهو شاذ .

(٥) ينظر : شرح الشافية ٣ / ١١٥ .

مكسور فجرى مجرى فَعِلَان من رَدَدْتُ فى قولك : رَدَّان[1] .

فأجرى (فَعِلَان) من (حَيِيَ) مجرى (فَعِلَان) من (ردَّ) .

قال ابن مالك[2] : " فإن كان ما هما على فَعِلان أو فَعَلان كبناء مثل : (ظَرِبَان)[3] و(سَمْعَان)[4] من الرد ، وذلك : (رَدِدَان) و(رَدْدَان) ، ففيه مذهبان : الفك والإدغام[5] ، فمن فك فلأن المثال قد خالف الفعل بزيادة تخص الأسماء ولا تكون فى الأفعال ، فوجب الفك معها فى (رَدِدَان) و(رَدْدَان) ونحوهما ، ومن أدغم فلأن العناية بالإدغام أشد من العناية بقلب الواو والياء ألفين إذا لم ينطرفا " .

قال سيبويه[6] : وكذلك (فَعِلان) من (حَيِيتُ) تدغم ، إلا فى اللغة الأخرى ، وذلك قولك (حَيَّان) .

قال ابن إياز[7] : ووجه الإظهار : أن بزيادة الألف والنون قد خرج عن شبه الفعل ، كخروج (ولل) لو بنى على (فِعَلٍ) أو (فُعَلٍ) . وأيضاً فإن هذه الياء قد ظهرت فى (حَيِيَ يَحْيَا) ، ولو كان مكانها حرف صحيح لازم لأدغم كـ (ضَنَّ يَضِنُّ) .

---

(١) شرح التعريف بضرورى التصريف ص ١٥٢ .

(٢) إيجاز التعريف ص ٢٠٦ .

(٣) الظربان : دابة مثل القرد شديدة النتن . ينظر : الجمهرة فى اللغة لابن دريد ١ / ٢٦٣ .

(٤) السمعان : اسم موضع . ينظر : الكتاب ٤ / ٢٥٩ .

(٥) ذهب الخليل وسيبويه إلى الإدغام ، ورجح الأخفش الإظهار . ينظر : الكتاب ٤ / ٤٢٧ ، والأصول ٣ / ٤٠٧ ، والمنصف ٢ / ٣١٠ ، وشرح الشافية للرضى ٣ / ٢٤٣ ، وارتشاف الضرب ١ / ٣٤١ ، وشرح الأشمونى ٤ / ٣٤٧ .

(٦) الكتاب ٤ / ٤٠٩ .

(٧) شرح التعريف بضرورى التصريف ص ١٥٢ .

وفى الحقيقة أن ما قاله الزعفرانى وابن إياز ترديد لما قاله ابن جنى ، قال[1] : الإدغام فى (حَيَّان) هو الوجه ؛ لأنه قد اجتمع فى الكلمة حرفان من جنس واحد متحركان ، والأول مكسور فجرى مجرى إدغام (فعلان من رَدَدْتُ) إذا قلت : (رَدَّان) .

فأما الإظهار فإنما جاز لأن الألف والنون لما زيدتا من آخر الكلمة خرج بهما من شبه الفعل ، كما يخرج لو بنيته على (فُعَلٍ) أو (فِعَلٍ) فظهور (حيان) لمفارقته بناء الفعل بالزيادة كظهور(حُضَضٍ) ، و (مِرَرٍ) لمفارقته بناء الفعل ، ولأن هذه الياء – أيضاً – قد ظهرت فى نحو : (حَيِيَ يَحْيَا) ، ولو كان موضعها صحيحاً لأدغم نحو : (ضَنَّ يَضِنُّ) .

تعقيب :

خلاصة القول فى هذه المسألة ، أن الإدغام كثر فى باب (حيى) ؛ لأن اجتماع المثلين المتحركين مستثقل ، ويشترط فيما تحرك حرف العلة فيه لزوم حركة الثانى ، نحو (حَيَّ) .

إن كانت حركة الثانى لأجل حرف عارض غير لازم لم يدغم ، نحو : (تحييان) فإن كانت الحركة لأجل حرف عارض لازم جاز الإدغام والإظهار ، كما فى (أَحْيِيَّه) جمع (حَيَاء) إذ التاء فى مثله عارضه لازمه .

إذا بنيت (فَعلان) من (حَيِيَ) أجاز فيه ابن جنى والزعفرانى وابن إياز الإدغام والإظهار أقول : (حَيَّان) و (حَيِيَان) وعلة ذلك موجودة فى بيان المسألة .

---

(١) المنصف ٢ / ٢٨٧ .

التنبيه الأول

فتح النون الواقعة بعد ألف التثنية

تحدث ابن إياز عن هذه المسألة عند ذكره مواضع زيادة النون ، وأنها تزاد بعد التثنية كقولك : الزيدان ، والعمران ، عوضاً عن الحركة والتنوين اللذين كانا فى الواحد ... الخ ، ثم ذكر تنبيهاً : قال ابن إياز : " وهنا تنبيه : وهو أن بعضهم [1] يفتح هذه النون " . قال : [2]

أَعْرِفُ مِنْهَا الْأَنْفَ[3] وَالْعَيْنَانَا ∴ وَمَنْخِرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا

ويحتمل ذلك وجهين :

أحدهما : أن ذلك حركة التقاء الساكنين ، وهذه الحركة لا تأتى على منهاج واحد ، ألا ترى أنهم قالوا : (رُدَّ ، ورُدْ [4] ، وأمسِ ، وأمسْ[5] ،

---

(١) يراجع فى ذلك : سر صناعة الإعراب ٢ / ٤٨٨ ، وعلل النحو لابن الوراق ص ٢٣٦ ، والمقتصد ١ / ١٩٢ ، وأسرار العربية لأبى البركات الأنبارى ص ٥٥ – ٥٦ ، واللباب فى علل البناء والإعراب ١ / ١١١ ، وشرح المفصل لابن يعيش٤ / ١٤١ ، وارتشاف الضرب ٢ / ٥٥٦ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ١ / ٣٩ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٦٩ .

(٢) الرجز لرجل من بنى ضبة كما فى النوادر لأبى زيد ص ١٦٨ ، ولرؤبة فى ملحق ديوانه ص١٨٧ (ديوان رؤبة بن العجاج) مجموع أشعار العرب رتبه / وليم بن الورد – مكتبة المثنى – بغداد . وبلا نسبة فى : سر صناعة الإعراب ٢ / ٤٨٩ ، وشرح المفصل ٣ / ١٢٩ ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١ / ١٥٠ ، وأوضح المسالك ١ / ٦٤ ، وخزانة الأدب ٧ / ٤٥٢ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٧١ ، والتصريح ١ / ٧٨ .
الشاهد : فى قوله : (العينانا) حيث فتح نون المثنى ، وزعم بعضهم أن نون (منخرين) مفتوحة ، وأن فيه شاهداً أيضاً ، وقد قيل : إنه مصنوع لأن فيه تلفيقاً بين لهجتين من لهجات العرب . ينظر : أوضح المسالك ١ / ٦٤ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٧٢ .

(٣) يروى : الجيد .

(٤) (رُدَّ) اجتمع فيه ساكنان الحرف الأول المدغم ، والثانى المدغم فيه – أيضاً – ساكن للوقف ، فلما التقى فى آخره ساكنان وجب تحريك الثانى لالتقاء الساكنين ، فمنهم من يتبع حركة المدغم فيه ما قبله فيقول : رد بالضم ، ومنهم من يفتح لقصد التخفيف ، وأما الكسر فعلى الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين . يراجع : شرح المفصل ٩ / ١٢٨ .

(٥) أمس : إن استعمل ظرفاً بنى على الكسر خلافاً للزجاج والزجاجى إذ يزعمان أنه يجوز بناؤه على الفتح . يراجع فى ذلك : شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٤٠٠ ، والتسهيل ص ٩٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٢٣ ، وارتشاف الضرب ٣ / ١٤٢٧ ، والمساعد ١ / ٥١٩ ، وشفاء العليل للسلسيلى ١ / ٤٧٧ ، والهمع ١ / ٢٠٩ .

وغَوْضٍ ، وغَوْضٍ[1]) ، فكما كانت محركة بالكسر حركت عند هؤلاء بالفتح .

والثانى : أنه يجوز أن يكون [جعل النون][2] حرف الإعراب تشبيهاً بالجمع حيث يقولون : مَضَتْ سِنُونَ[3] ، ومنه قوله :[4]

دَعَانِي مِنْ لَجْدٍ فَإِنَّ سِنِينَهُ ∴ لَعِبْنَ بِنَا شِيباً وَشَيَّبْنَنَا مُرْدَا

فعلى (هذا)[5] حركة النون حركة إعراب ، وعلى الأول حركة بناء .

والقراء[6] مختلفان فى نون التثنية وكسرها ، استقصيت الكلام عليها فى المسائل الخلافية[7][8] .

---

(١) الوغْض : فى الأصل اسم للرذالة والشعر ، وهو مبنى على الفتح لتركبه منقوصاً عن الإضافة كـ (قبل وبعد) ، ويروى فيه فتح الضاد وكسرها . ينظر : شرح الرضى على الكافية ٣ / ٣٠٧ ، والمنصف ٢ / ٢٨٦ .

(٢) ما بين المعكوفين مقول من (ب) .

(٣) هو لغة هذيل (المنصف) .

(٤) البيت من الطويل ، وهو لنصلة بن عبد الله القشيرى فى شرح المفصل ٥ / ١١ ، والمقاصد النحوية ١٦٩/١ ، وخزانة الأدب ٨/٥٨ ، والتصريح ١ / ٧٧ ، وبلا نسبة فى : مجالس ثعلب ص ١٧٧ ، وتوضيح المسالك ١ / ٥٧ .

اللغة : دعانى : تركانى ، مردا : جمع أمرد ، وهو الذى لا ينبت الشعر بوجهه .

المعنى : يعنى صاحب لا يذكر له لهواً ، إلا إذا ذكر له تذكر ما لقيه من الجهد والتعب أيام إقامته فيه .

الشاهد فى قوله : (فإن سِنِينَهُ) حيث نصب (سنين) بالفتحة على لغة بعض لهم وهن عامر ، وإدخالها علامة جمع المذكر السالم .

(٥) سقطت من (أ) .

(٦) يعنى : ورشه فى شرح الشواهد على كتاب سيبويه ١ / ٢٣٥ ، وارتشاف الضرب ٢ / ٥٥٦ ، والمساعد ١ / ٣٩ ، والتصريح ١ / ٧٨ .

(٧) من تعليقات ابن إياز ذكره د / لاشين معروف فى كتابه : تاريخ علماء المستنصرية ٢ / ٢٠ - ط بغداد ١٩٦٥م .

(٨) شرح التعريف بضروري التصريف ص ٧٧ - ٧٩ .

وبيان هذه المسألة فيما يأتى :

حركة نون التثنية كسرة ، وحركة نون الجمع فتحة ، نحو : الزيدانِ ، والزيدونَ ، وإنما كسرت فى التثنية وفتحت فى الجمع لأوجه :

أحدها : أن تحريكها مضطر إليه لئلا يلتقى ساكنان ، والأصل فيها السكون ، والتثنية قبل الجمع ، والأصل فى حركة التقاء الساكنين الكسر ، فكانت التثنية بها أولى ، وفتحت فى الجمع لتخالف التثنية .

والثانى : أن ما قبل حرف المد فى التثنية مفتوح ، فجعلوا ما بعده مكسوراً تعديلاً وعكسوه فى الجمع .

والثالث : أن التثنية تكون بالألف فى الرفع ، وهى أخف من الواو والياء ، فجعلوا الكسر مع الأخف ، والفتح مع الأثقل .

والرابع: أنهم لو فتحوا فى الموضعين لوقع اللبس فى بعض المواضع[1] .

فإن قلت : فقد تقول : مررت بالزيدين ، وضربتُ الزيدين ، فتكسر النون وقبلها ياء ، فهلا هربت إلى الفتحة لمكان الياء فى نحو : أين وكيف ، ألا تراك تقول فى الرفع - الذى هو الأصل ، وإنما الجر والنصب فرعان عليه - رجلان وامرأتان ، فلا تلزم الياء والنون ، كما تلزم الياء والنون والفاء فى أين وكيف ، فلما كانت الياء غير لازمة فى التثنية ، وكان الرفع الذى هو الأصل لا تجد فيه ياء ، أجروا الباب على حكم الألف التى هى أصل ، إنما الياء بدل منها ، ولو أنهم فتحوا النون فى الجر والنصب ، وكسروها فى الرفع لاختلفت حال نون التثنية .

---

(١) يراجع : سر صناعة الإعراب ٢ / ٤٨٨ ، والمقتصد ١ / ١٩٢ ، وأسرار العربية ص ٥٥ - ٥٦ ، واللباب فى علل البناء والإعراب ١ / ١١١ ، وترشيح العلل فى شرح الجمل للخوارزمى ص ٣١ ، وشرح المفصل ٤ / ١٤١ ، وارتشاف الضرب ٢ / ٥٥٦ ، والمساعد ١ / ٣٩ .

على أن من العرب من يفتحها في حال الجر والنصب تشبيهاً بـ (أين وكيف) ويجري الياء وإن كانت غير لازمة مجرى الياء اللازمة ، فتقول : مررت بأيهين ، ورأيت العمرين [1] .

وحكى ذلك البغداديون [2] ، وأنشدوا لحميد بن ثور : [3]

على أحوذيين استقلت عشيها ∴ فما هيَ إلا لمحةٌ وتغيبُ [4]

قال أبو حيان : " ومذهب البصريون أنه لا يجوز في النون إلا الكسر مطلقاً " .

وأجاز الكسائي [5] ، والفراء [6] ، فتحها مع الياء . وقال الكسائي : هي لغة لبني زياد بن قُطَيْن ، وقال الفراء : لغة لبني أسد ، ونصا على أن الفتح لا يجوز مع الألف ، وأجاز ذلك بعضهم " [7] .

---

(١) ينظر : سر صناعة الإعراب ٢ / ٤٨٨ .

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ١٤١ .

(٣) حميد بن ثور بن حزن الهلالي العامري ، أبو المثنى ، شاعر مخضرم ، شهد حنيناً مع المشركين ، وأسلم ووفد على النبي ﷺ ، مات في خلافة معاوية ، وقيل : أدرك زمن عبد الملك بن مروان . ترجمته في : طبقات فحول الشعراء ص ٥٨٣ ، والأعلام ٢ / ٢٨٣ .

(٤) البيت من الطويل ، وهو في ديوان حميد بن ثور الهلالي ص ٦٦ - دار صادر - بيروت - الأولى ١٩٩٥م ، وشرح المفصل ٤ / ١٤١ ، والمقاصد النحوية ١ / ١٧٧ ، والخزانة ٧ / ٤٥٨ ، ولا شاهد فيه . ينظر : سر صناعة الإعراب ٢ / ٤٨٨ ، وأوضح المسالك ١ / ٦٣ ، والمنصف ١ / ٤٩ الشاهد في قوله : (أحوذيين) حيث فتحت نون المثنى على لغة لبعض العرب .

(٥) رأيه في : ارتشاف الضرب ٢ / ٥٥٦ ، والمساعد ١ / ٣٩ .

(٦) رأيه في شرح الجمل ١ / ٢٣٥ ، والارتشاف ٢ / ٥٥٦ ، والمساعد ١ / ٣٩ .

(٧) ارتشاف الضرب ٢ / ٥٥٦ .

قال ابن جني [1] : وفتحها بعضهم في موضع الرفع ، قرأت على أبي علي في نوادر أبي زيد : [2]

أعْرِفُ مِنْهَا الأَنْفَ وَالْعَيْنَانَا ∴ وَمَنْخِرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا

وخرج ابن إياز ذلك على وجهين : [3]

أحدهما : أن ذلك حركة التقاء الساكنين ، وهذه الحركة لا تأتي على منهاج واحد ، فكما كانت محركة بالكسر تحرك بالفتح .

والثاني : أنه يجوز أن يكون جعل النون حركة الإعراب .

تعقيب :

خلاصة القول في هذه المسألة أن مذهب البصريين كسر نون المثنى ، ولا يجوز عندهم فتحها ، قال الزجاج [4] : " فتح نون الاثنين خطأ ، وإن حكى ذلك في شذوذ " .

وقال أبو جعفر النحاس [5] : " وفتح هذه النون لحن ، ولا يلتفت إلى ما أنشد ، وهو :

" أعْرِفُ مِنْهَا الأَنْفَ وَالْعَيْنَانَا "

أما الكسائي والفراء فقد جوزا فتحها مع الياء - كما تقدم - ونقل كثير من النحاة [6] جواز فتح النون مع الألف على لغة لبعض العرب .

---

(١) سر صناعة الإعراب ٢ / ٤٨٩ .

(٢) ينظر : نوادر أبي زيد ص ١٦٨ .

(٣) ينظر صدر المسألة .

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤ / ٤٤٣ .

(٥) إعراب القرآن للنحاس ٤ / ١٦٥ .

(٦) ينظر : سر صناعة الإعراب ٢ / ٤٨٩ ، والبيان في إعراب غريب القرآن ٢ / ٣٧١ ، وأسرار العربية ص ٥٥ ، والتبيان ٢ / ١١٥٦ ، وشرح المفصل ٤ / ١٤٣ ، وارتشاف الضرب ٢ / ٥٥٦ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٧٠ .

وخرج ابن إياز ما استدل به إما على أن ذلك حركة التقاء الساكنين ، وأن هذه الحركة لا تأتى على منهاج واحد ، فكما كانت محركة بالكسر حركت عند هؤلاء بالفتح .

أو أنه يجوز أن يكون جعل النون حرف الإعراب تشبيهاً بالجمع فى (مَضَتْ سِنِينْ) .

وعلى أى حال فهذه لغة أراد ابن إياز أن ينبه عليها .

التنبيه الثانى

أوجه أسماء الإشارة بالنسبة للجمع بين كاف الخطاب وحرف التنبيه

يصحب هاءَ التنبيه اسمُ الإشارة المجرد من كاف الخطاب كثيراً نحو : هذا ، وهذان ،وهذه ، وهاته ، والمقرون بالكاف قليلاً ، نحو : هَذَاكَ ، وهَاتِيكَ ، وقد يجرد منهما ، وقد يستعمل بكاف الخطاب وحدها ، وقد أشار ابن إياز إلى هذه الأوجه فى تنبيه ذكره مع تنبيه آخر

قال ابن إياز : وهنا تنبيهان :

الأول : أن أسماء الإشارة بالنسبة للكاف [1] ، وحرف التنبيه [2] ترد على أربعة أوجه : [3]

أحدها : أن يستعمل بهما كقولك : هذاك .

والثانى : أن يتجرد منهما ، كقولك : ذا .

والثالث : أن يستعمل بالكاف وحدها ، كقولك : ذاك .

والرابع : أن يستعمل بحرف التنبيه وحده كقولك : هذا [4] .

وبيان هذه المسألة فيما يأتى :

اسم الإشارة : ما دل على مسمى وإشارة إليه ، أو ما وضع لمشار إليه

---

(١) يعنى : كاف الخطاب ، وهى حرف يدل على أحوال المخاطب ، كما سيأتى

(٢) وهى (ها) كلمة تنبيه ، وهى على حرفين كـ (لا) و (ما) فإذا أراد تعظيم الأمر والمبالغة فى إيضاح المقصود جمعوا بين التنبيه والإشارة ، وقالوا : (هذا ، وهذه ، وهاته ، وهذا ، وهاتى) وتسقط ألفه فى الخط لكثرة الاستعمال ، وهى ثابتة لفظاً . ينظر : شرح المفصل ٣ / ١٣٦ .

(٣) ينظر : شرح المفصل ٣ / ١٣٦ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٤٤ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ١٣٤ ، ١٣٥ ، وشرح كافية ابن الحاجب للرضى ٣ / ٧٨ ، ٧٩ ، وارتشاف الضرب ٢ / ٩٧٤ – ٩٧٦ ، والمساعد ١ / ١٨٢ – ١٨٤

(٤) شرح التعريف بضرورى التصريف ص ٨٩ .

وهو للمفرد المذكر قريب (ذَا) ولوسط (ذَالَا) ، ولبعيد (ذَلِكَ) ،
ولتثنيه للقريب : ذَانِ ، ولوسط : ذَانِكَ ، ولبعيد : ذَانِكَ - بنون مشددة ،
وذَانِيكَ - بياء ساكنة بعد النون المكسورة .

وللمؤنث قريب (تِي) ، (تِهْ) و (تَا) و (ذِى) و (ذِه) و(تِه)
و (تِهِى) و (ذِه) و (ذِهِى) و (ذَات) .

ولوسط : (تِيك) و (تِيكَ) و (ذِيكَ) ، ولبعيد : (تِلْكَ ، و(تَلْكَ)
و (تِيلَكَ) و (تَالِكَ) ، وللمثنى (تَانِ) لقريب ، وتَانِكَ) لوسط ، و(تَانِكِ) لبعيد
ويستوى فى الجمع المذكر والمؤنث ، فتقول فى القريب : أُولَاءِ ، وأُولَى
مقصوراً ، وهَؤُلَاءِ ، وأُولَاءِ [1] .

ويشير الإشارة إلى أن للنحويين فى أسماء الإشارة مذهبان :

أحدهما : أن لها مرتبتين ، قريبة وبعيدة كالمنادى .

والثانى : أن لها ثلاث مراتب ، قريبة وبعيدة ومتوسطة ، وهذا هو المشهور ،
وإن كان الأول أولى بالصواب [2] .

وذكر ابن مالك لصحة أن له مرتبتين فقط أربعة أوجه : [3]

وذلك أن تذكر قبل كل حال منها (ها) التنبيه ، نحو : هذا ، وهذى ،

وذلك أن تقرنها بالكاف نحو : هناك .

وقد ذكر ابن يعيش أن أسماء الإشارة بالنسبة إلى الكاف وحرف التنبيه

ترد على أربعة أوجه :

---

(١) ينظر : ائتلاف النصرة ٢ / ٩٧٤ - ٩٧٥ ، وتوضيح المسالك ١ / ١٣٤ ، والمساعد ١ / ١٨٢ ، والتصريح ١ / ١٢٦ - ١٢٧ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٣٩ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٤٢ ، ٢٤٣ .

أحد هذه الأوجه : أن يذكر اسم الإشارة مجرداً من (ها) التنبيه ، ومن كاف
الخطاب ، فأقول : (ذا) و (ذى) و(ذان) ... الخ .

ثانيها : أن يذكر اسم الإشارة مقترناً بـ (كاف) الخطاب ، وذلك إذا كان
المشار إليه بعيداً حقيقة أو حكماً ، مجيء بكل واحد من الأمثلة التى
ذكرت بكاف ثابت الحرفية ، يدل على حال المخاطب ، نحو : ذاك ،
وذاكما ، وذاكم ، وتيك ، وتيكما ، وتيكن .

ثالثها : أن يستعمل بـ (ها) التنبيه وحده ، قال الرضى [1] : " إنما تلحق من
جملة المفردات أسماء الإشارة كثيراً ؛ لأن تعريف أسماء الإشارة فى أصل
الوضع بما يقترن بها من إشارة المتكلم الحسية ، فجئ فى أوائلها بحرف
ينبه به المتكلم المخاطب ، حتى يلتفت إليه ، وينظر إلى أى شيء يشير
من الأشياء الحاضرة ، فلا جرم لم يؤت بها إلا فيما يمكن مشاهدته
وإبصاره ، من الحاضر ، والمتوسط ، فهذا أكثر استعمالاً من
(هذاك) ؛ لأن تنبيه المخاطب لإبصار الحاضر الذى يسهل إبصاره
أولى من تنبيهه لإبصار المتوسط ، الذى ربما يحول بينه وبينه حائل ، ولم
يدخل فى البعيد الذى لا يمكن إبصاره ، إذ لا ينبه العاقل أحداً ليرى ما
ليس فى مرأى ، فلذلك قالوا : لا تجتمع (ها) مع (اللام) .

قال ابن يعيش [2] : اعلم أن (ها) كلمة تنبيه وهى على حرفين
كـ (لا) و (ما) ، فإذا أرادوا تعظيم الأمر والمبالغة فى إيضاح
المقصود جمعوا بين التنبيه والإشارة ، وقالوا : هذا وهذه وهاته ، وهاتا

---

(١) شرح الرضى على الكافية ٣ / ٧٩ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١٣٦ .

وهاتي ، فـ (ها) للتنبيه ، و(ذا) للإشارة ، والمراد : تنبه أيها المخاطب لمن أشير إليه ، وتسقط ألفه في الخط لكثرة الاستعمال ، وهي تابعة لفظاً " .

قال أبو حيان [1] : " ويصحب هاء التنبيه اسم الإشارة المجرد من كاف الخطاب كثيراً نحو : هذا ، وهذانِ ، وهذِه ، وهاتِهِ ، وهاتِي ، وهاتا ، وهاتانِ ، وهؤلاء " .

رابعها : أن يستعمل اسم الإشارة بـ (ها) التنبيه مقروناً بـ (كاف) الخطاب ، نحو : (هذاك) ، و (هاتيك) .

ومنه قول طرفة : [2]

رَأَيتُ بَنِي غَبراءَ لا يُنكِرونَنِي ∴ وَلا أَهلُ هَذاكَ الطِرافِ المُمَدَّدِ

وفي الحديث: "أَلاَ أُخبِرُكُم بِأَشَدِّ مِنهُ حَرًّا يَومَ القِيامَةِ هَذَيكَ الرَّجُلَينِ " [3]

واصطحاب هاء التنبيه اسم الإشارة المجرد من كاف الخطاب كثير ، وأما المقرون بالكاف فهو قليل [4] .

---

(١) ارتشاف الضرب ٢ / ٩٧٦ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٣١ ، وشرح التسهيل ١/ ٢٤٤ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ١٣٥ ، والجنى الداني ص ٣٤٧ ، والمقاصد النحوية ١ / ٤١٠ ، وبلا نسبة في : الهمع ١ / ٧٦ .

اللغة : بنو غبراء : هم الفقراء أو الغرباء المجتمعون للشراب ، الطراف : بيت من أدم يكون للأغنياء ، الممدد : المنصوب .

الشاهد فيه : (هذاك) حيث جاءت (ها) التي للتنبيه مع اسم الإشارة المقترن بالكاف .

(٣) رواه مسلم في صحيحه ٤ / ٢١٤٦ ، كتاب : صفات المنافقين – حديث رقم ٢٧٨٣ ، والطبراني في الكبير ٧ / ٢١ حديث رقم ٦٢٤٨ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب ٢ / ٩٧٦ .

ولحاق الهاء في المثنى ، والمجموع إذا كان بالكاف ، زعم ابن مالك [1] أنه لا تلحقه الهاء ، لا يقال : هذانك ، ولا هاتانك ، ولا هؤلائك ، قال أبو حيان [2] : والصحيح جوازه .

تعقيب :

خلاصة القول في هذه المسألة أن أسماء الإشارة بالنسبة إلى الكاف وحرف التنبيه ترد على أربعة أوجه ، كما تقدم .

يصحب اسم الإشارة هاء التنبيه المجرد من كاف الخطاب كثيراً ، والمقرون بالكاف قليلاً .

يرى ابن مالك أن لحاق هاء التنبيه في المثنى والمجموع إذا كان بالكاف ممتنع ، قيل : والصحيح جوازه .

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ١ / ٢٤٤ .

(٢) ارتشاف الضرب ٢ / ٩٧٦ .

التنبيه الثالث

الكاف التى تلحق اسم الإشارة حرف خطاب

الكاف اللاحقة لاسم الإشارة حرف خطاب تبين أحوال المخاطب ، وهى كالضمير صورة ، تقول : ذَاكَ ، ذَاكِ ، ذَاكُمَا ، ذَاكُمْ ، ذَاكُنَّ ، وقد ذكر ذلك ابن إياز فى التنبيه الثانى .

قال ابن إياز : الثانى أن هذه الكاف حرف خطاب [1] ، لا موضع له من الإعراب ، بدليل أنه لا يكون رفعاً لعدم الرافع ، ولا نصباً لعدم الناصب ، ولا جراً إذ لا يكون إلا بحرف أو إضافة ، وحرف الجر غير موجود ، والإضافة ممتنعة ؛ لأن أسماء الإشارة معرفة ، فما أغناها عن الإضافة [2] .

وبيان هذه المسألة فيما يأتى :

الكاف اللاحقة بأسماء الإشارة نحو : ذَاكَ ، وذَانِكَ ، وذَيْنِكَ ، وتَاكَ ، وتانك ، وتينك ، وتيك ، وذيك ، وأولائك ، الكاف فى جميع ذلك حرف خطاب ، مجرداً من معنى الاسمية ، والذى يدل على تجردها من معنى الاسمية ، أنها لو كانت باقية على اسميتها لكان لها موضع من الإعراب ، إما رفع ، وإما نصب ، وإما خفض ، وذلك ممتنع ههنا ، فلا يجوز أن يكون فى موضع مرفوع ؛ لأن الكاف ليست من ضمائر المرفوع ، ولا يجوز أن يكون منصوباً لأنه لا ناصب له ، ولا يجوز أن يكون مجروراً ؛ لأن الجر فى كلامهم إنما هو من وجهين ، إما بحرف جر وإما بإضافة اسم ، ولا حرف جر ههنا يكون مجروراً به ، ولا يجوز أن يكون مخفوضاً ؛ لأن أسماء الإشارة معرفة ، فما أغناها عن الإضافة [3] .

---

(١) يراجع فى ذلك : اللباب فى علل البناء والإعراب ١ / ٤٨٧ ، وشرح المفصل ٣ / ١٣٤ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٤٥ ، وشرح الرضى على الكافية ٣ / ٦٥ ، ٧٩ ، وارتشاف الضرب ٢ / ٩٧٨ ، والجنى الدانى ص ٩١ ، والمساعد ١ / ١٨٨ .

(٢) شرح التعريف بضرورى التصريف ص ٨٩ .

(٣) يراجع فى ذلك : شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٩٩ ، ١٣٤ .

ومما يدل على أن هذه حروف وليست أسماء إثبات نون التثنية معها فى : ذانك ، وتانك ، ولو كانت أسماء لوجب حذف النون قبلها وجرها بالإضافة ، كما تقول : غلاماك ، وصاحباك [1] .

ويؤيد كون هذه الكاف حرفاً ، من حيث اللفظ امتناع وقوع الظاهر موقعها ، ولو كان اسماً لم يمتنع ذلك ، كما فى كاف(ضربتك)[2] .

ولا خلاف فى حرفية كاف الخطاب المتصلة باسم الإشارة .

وفيها ثلاث لغات :

الأولى : أن تختلف لاختلاف أحوال المخاطب فى التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع ، كالكاف التى فى ضمير المخاطب ، وهذه اللغة الفصيحة .

والثانية : أن تفرد مفتوحة فى الأحوال كلها ، فلم يقصد بها على هذه اللغة إلا التنبيه على مطلق الخطاب ، لا على أحوال المخاطب .

والثالثة : أن تفرد مفتوحة فى التذكير ، مكسورة فى التأنيث ، فليها على هذه اللغة حالان فقط[3] .

تعقيب :

ذكر ابن إياز أن الكاف اللاحقة لاسم الإشارة حرف خطاب ، وهذه الكاف تبين أحوال المخاطب ، وأنها لا موضع لها من الإعراب ، فهى تشبه الكاف التى تلحق (إيا) على الراجح من أن (إيا) وحده هو الضمير ، وما اتصل به كالكاف فى (إياك) والياء فى (إياى) والهاء فى (إياه) حروف تبين أحوال المضمر من تكلم وخطاب وغيبة [4] .

---

(١) ينظر : شرح المفصل ٣ / ١٣٤ .

(٢) شرح الرضى على الكافية ٣ / ٨٠ .

(٣) ينظر : الجنى الدانى ص ٩٢ .

(٤) ينظر فى ذلك : الكتاب ٢ / ٣٥٥ ، وشرح المقدمة المحسبة ١ / ١٥٤ ، والتسهيل ص ٢٦ ، والبسيط فى شرح جمل الزجاجى لابن أبى الربيع ١ / ٣٠٦ ، ووصف المبانى ص ١٣٩ .

الخاتمة

الحمد لله وكفى ، وسلام على عباده الذين اصطفى .

وبعد

فقد انتهيت بعون الله وتوفيقه من دراسة تنبيهات ابن إياز فى شرح التعريف بضرورى التصريف ، وقد اضطلع البحث بالكشف والتجلية عن بعض الأمور ، أجملها فيما يأتى :

أولاً : اطلع البحث بالتجلية عن شخصية ابن مالك ، هذا الإمام الكبير فى علمى النحو والتصريف ، وفى اللغة ، والقراءات ، كما تحدث عن مكانته العلمية وأهم مصنفاته .

ثانياً : عرف البحث بـ (ابن إياز) الذى عاش فى القرن السابع الهجرى فى بغداد ، والذى نشطت فيه الحركة العلمية والتأليف نشاطاً عظيماً على الرغم من التدهور السياسى .

ثالثاً : بين البحث أهمية كتاب شرح التعريف بضرورى التصريف ، كما تحدث البحث عن دور التنبيهات وأهميتها ، وأنواعها ، وسماها فى شرح التعريف ، وكيف تناول صاحبها فيها قضايا صرفية جوهرية ، أعانت على إيضاح كل مشكل ، وثبت المسألة فى ذهن المتلقى بما لا يدع فيها غموضاً أو لبساً .

رابعاً : صحح البحث ما ذكره بعض الباحثين من أن المرادى أول من استخدم لفظ : تنبيه ، أو تنبيهات .

خامساً : يمكن القول " ومن خلال منهج ابن إياز فى تنبيهاته على شرح التعريف " ، ومن خلال طروحاته العلمية أنه ينحو منحى البصريين فى أكثر مواضع الخلاف ، مع الاحتفاظ بشخصيته المميزة فى الطرح ، والتحليل ، والاستنباط ، وإطلاق الأحكام ، والفصل فى أوجه

الخلاف ، وأسوق لذلك مثالاً ، ففى مسألة : زيادة السين فى (استفعل) وفروعه ، قال معلقاً على قول ابن مالك : " والسين معها فى (استفعل) وفروعه " .

قال ابن إياز : " وهنا تنبيه : وهو أن ذلك قد زيد فى المصدر ، نحو : استخراج ، وليس فرعاً على (استفعل) عند البصريين ، بل عند الكوفيين " والذى يستنتج من تنبيهه هذا أشياء :

أولها : أنه يشير إلى الخلاف بين البصريين والكوفيين فى مسألة الفعل والمصدر أيهما مشتق من صاحبه ، وهى مسألة مشهورة .

ثانيها : كأنه يعترض على كلام ابن مالك : " والسين معها فى استفعل وفروعه " بأن المصدر ليس فرعاً على الفعل ، وقد أشرت إلى أن ابن مالك يختار مذهب البصريين فى هذه المسألة[1].

ثالثها : كون ابن إياز ينبه على مثل هذا ، أى : أنه يختار مذهب البصريين فى أن المصدر أصل المشتقات [2] .

سادساً : انفرد ابن إياز ببعض التعليلات التى تميز بها كتابه ، مما يوصل الباحث فى العمل العلمى إلى أهدافه المبتغاة ، والتى تعين المتلقى على الاستيعاب والفهم ، فمن ذلك ما ذكره فى مسألة : إقرار الياء فى النسب إلى (أُمَيَّة وعَنِيّ) قال ابن إياز :

وهنا تنبيه : " وهو أن ابن الحاجب قال فى شرح تصريفه : وجاء (أُمَيّ) بخلاف (عَنَوِيّ) فإنه لم يجيء (عَنِيّ) لأنهم لو قالوا:(عَنِيّ) لجمعوا بين كسرتين وأربع ياءات و (أُمَيّ) ليس قبل الياء الأولى

---

(١) ينظر : التسهيل ص ٢٩٦ ، وسبك المنظوم ص ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٣٥٦ .

(٢) ينظر البحث ص ١٤٠ .

كسرة فاغتفر فيه هذه اللغة ولم يغتفر فى (غَنِيَّ) انتهى كلامه .

وأرى فيه نظراً ، وذلك أن العَبدى [1] وجماعة من النحاة نقلوا أنه قيل : (غَنِيَّ) [2] فجمعوا بين أربع ياءات وكسرتين .

وعندى أن الفرق بينهما أن الياء الأولى فى (أُمَيَّة) للتصغير ، والياء الثانية منقلبة عن الواو ؛ وذلك لأنه تصغير (أُمَة) وأصل (أُمَة) : (أُمَوَة) بدليل قولهم فى الجمع (أُمَوَات) ثم لما اجتمعت الياء والواو ، والسابق منها ساكن ، قلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء .

بخلاف الياء الأولى فى (غَنِيَّ) فإنها زائدة لغير معنى فى المد ، فاحتمل ذلك الثقل فى (أُمَيَّ) محافظة على حرف المعنى ، وكان ذلك أحسن من (غَنِيَّ) ؛ لأن فيه احتمالاً للثقل من غير محافظة على شىء " [3] .

سابعاً : أظهر البحث مدى تأثر ابن إياز بمن سبقه ، ومدى إلمامه بكثير من ثقافة السابقين ، وما لديه من القدرة على الموازنة والترجيح

ثامناً : أوقفنا البحث على جملة من كتب ابن إياز ، مما أتت عليها الأيام ، وعلى كتب غيره مما ساقها للاستشهاد بها ، وهذا يؤكد مكانة هذا العلم الفذ .

وأسأل الله أن يلهمنا السداد والصواب فى القول والعمل ، إنه نعم المولى ونعم النصير .

---

(١) تقدمت ترجمته ص ٩٣ .

(٢) ينظر : الكتاب ٣/٣٤٤ ، واللباب ٢/١٥٠ ، وشرح الشافية للرضى ٢/ ٢٣ .

(٣) شرح التعريف بضرورى التصريف ص ١٦٤ .

فهرس أهم المصادر والمراجع

١- ائتلاف النصرة فى اختلاف نحاة الكوفة والبصرة - لعبد اللطيف الزبيدى - ت / طارق الجنابى - مكتبة النهضة العربية - الأولى سنة ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م

٢- إبراز المعانى من حرز الأمانى فى القراءات السبع - للإمام عبد الرحمن بن إسماعيل - المعروف بأبى شامة الدمشقى - ت / إبراهيم عطوة عوض - مكتبة مصطفى البابى الحلبى - مصر ١٤٠٢ هـ .

٣- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر للشيخ / أحمد بن محمد البنا - تحقيق : د / شعبان محمد إسماعيل - عالم الكتب - بيروت - ط الأولى ١٩٨٥م .

٤- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلسى ت د/ رجب عثمان محمد - مطبعة المدنى - ط الأولى ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨م .

٥- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك - لابن قيم الجوزية - ت . د / محمد بن عوض بن محمد السهلى - مكتبة أضواء السلف - الرياض - الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٢م .

٦- الأزهية فى علم الحروف للهروى - ت / عبد المعين الملوحى - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠١ هـ / ١٩٨١م .

٧- أسرار العربية - لأبى البركات الأنبارى - ت / محمد بهجة البيطار - مطبوعات المجمع العلمى بدمشق .

٨- إصلاح المنطق لابن السكيت ، ت/ أحمد محمد شاكر ، وعبدالسلام هارون - القاهرة ١٣٦٨ هـ / ١٩٤٩م .

٩- الأصول فى النحو لابن السراج - ت/ عبد الحسين الفتلى - مؤسسة الرسالة - الطبعة الثالثة - ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .

١٠- إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه - ت .د / عبد الرحمن بن سليمان العثيمين - مكتبة الخانجى - القاهرة - ط الأولى١٤١٣هـ / ١٩٩٢م .

١١- إعراب القراءات الشواذ - لأبى البقاء العكبرى - دراسة وتحقيق / محمد السيد أحمد عزوز - عالم الكتب - بيروت - الأولى ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦م

١٢- إعراب القرآن - لأبي جعفر النحاس - ت: د / زهير غازى - عالم الكتب - بيروت - ط الثانية ١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م .
١٣- الأعلام للزركلى- طبعة دار العلم للملايين - بيروت - ط السادسة ١٩٨٤م .
١٤- الإغفال - لأبي على الفارسي - ت : د / عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم - أبو ظبى - المجمع الثقافى ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣م .
١٥- الأمالى الشجرية - لهبة الله بن الشجرى - ت : د / محمد محمود الطناحى - مطبعة الخانجى - القاهرة - ط الأولى ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢م .
١٦- إنباه الرواة على أنباه النحاة - للقفطى - ت / محمد أبوالفضل إبراهيم - دار الفكر العربى - القاهرة ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦م
١٧- الإنصاف فى مسائل الخلاف - لابن الأنبارى - ت : د / جودة مبروك محمد - مكتبة الخانجى - القاهر - ط الأولى .
١٨- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك - لابن هشام الأنصارى - ت / محمد محيى الدين عبدالحميد - المكتبة العصرية - صيدا - بيروت - الطبعة الثالثة ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩م .
١٩- إيجاز التعريف فى علم التصريف - لابن مالك - ت : د / محمد المهدى - الجامعة الإسلامية - المملكة العربية السعودية - الأولى ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٢م .
٢٠- الإيضاح العضدى - لأبي على الفارسى - ت : د/ حسين شاذلى فرهود - الجزء الأول - ط الأولى - ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م .
٢١- الإيضاح فى شرح المفصل - لابن الحاجب - ت : د/ موسى بناى العليلى - مطبعة العانى - بغداد - نشر : وزارة الثقافة - العراق
٢٢- البحر المحيط - لأبي حيان الأندلسى - الناشر : دار الكتاب الإسلامى - القاهرة - ط الثانية ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م .
٢٣- البداية والنهاية لابن كثير - ت : د / أحمد أبو ملحم وآخرين - دار الرياض للتراث - القاهرة - الأولى ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨م .
٢٤- البسيط فى شرح جمل الزجاجى - لابن أبي الربيع ، ت : د / عياد ابن عيد الثبتى - دار الغرب الإسلامى - بيروت - ط الأولى ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م .

٢٥- بغية الوعاة - للسيوطى - ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم - المكتبة العصرية - صيدا - بيروت .
٢٦- البلغة فى تراجم أئمة النحو واللغة- للفيروزآبادى - ت / محمد المصرى - مركز المخطوطات والتراث بالكويت - الأولى ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .
٢٧- البهجة المرضية فى شرح الألفية للسيوطى - ت / أحمد إبراهيم محمد على - مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠م .
٢٨- البيان فى شرح اللمع - لـ (الشريف عمر بن إبراهيم الكوفى) - ت : د / علاء الدين حمويه - دار عمار - عمان - الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢م .
٢٩- البيان فى غريب إعراب القرآن - لابن الأنبارى - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م .
٣٠- تاج العروس من جواهر القاموس - للزبيدى - ت / على شيرى - دار الفكر - بيروت ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤م .
٣١- تاريخ آداب اللغة العربية - لجرجي زيدان - منشورات : مكتبة الحياة - بيروت - الطبعة الثانية ١٩٧٨م .
٣٢- تاريخ الأدب العربي - لبروكلمان - أشرف على الترجمة د / محمود فهمي حجازى - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥م
٣٣- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام - للذهبى - ت : د / عمر تدمرى - دار الكتاب العربي - بيروت - الأولى ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩م .
٣٤- تاريخ علماء المستنصرية - د / ناجي معروف - ط بغداد - ١٩٦٥م .
٣٥- التبصرة والتذكرة للصيمرى - ت : د / فتحي أحمد مصطفى١٩٨٢م .
٣٦- التبيان فى إعراب القرآن - لأبي البقاء العكبرى - ت / على محمد البجاوى - دار الجيل - بيروت - الثانية ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧م.
٣٧- التبيان فى تصريف الأسماء - تأليف / أحمد حسن كحيل - دار البيان العربي - مطبعة السعادة - السابعة ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢م

٦٥- الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون - للسمين الحلبى - ت: د أحمد محمد الخراط - دار القلم - الأولى ١٤١١ هـ / ١٩٩١م .

٦٦- الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة - لابن حجر العسقلانى - ت / محمد سيد جاد الحق - ناشر: دار الكتب الحديثة .

٦٧- الدرر اللوامع - للشنقيطى - ت : د / عبد العال سالم مكرم - دار البحوث العلمية - الكويت - ط الأولى ١٤٠١ هـ / ١٩٨١م

٦٨- ديوان امرئ القيس - ت / حنا الفاخورى - دار الجيل - بيروت - الأولى ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩م .

٦٩- ديوان تميم بن مقبل - ت/ عزة حسن - وزارة الثقافة والإرشاد القومى - دمشق ١٩٦٢م .

٧٠- ديوان جرير - دار صادر - بيروت .

٧١- ديوان حميد بن ثور الهلالى - إشراف الدكتور / محمد يوسف نجم - دار صادر - بيروت - الأولى ١٩٩٥م .

٧٢- ديوان رؤبة بن العجاج - ت / وليم بن الورد - دار الآفاق الجديدة - بيروت - الثانية ١٩٨٠م .

٧٣- ديوان طرفة بن العبد - دار صادر - بيروت .

٧٤- ذيل مرآة الزمان - لليونينى - عناية وزارة المعارف - دار الكتاب الإسلامى - القاهرة - الثانية ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢م .

٧٥- رصف المبانى فى شرح حروف المعانى - للمالقى - ت : د / أحمد محمد الخراط - دار القلم - دمشق - الثانية ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م .

٧٦- سبك المنظوم وفك المختوم - لابن مالك - ت : د / عدنان محمد سليمان - ط دار البحوث للدراسات الإسلامية - الإمارات - الأولى ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤م .

٧٧- سر صناعة الإعراب - لابن جنى - ت : د / حسن هنداوى - دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع - الطبعة الثانية ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م .

٧٨- سفر السعادة وسفير الإفادة - لعلم الدين السخاوى - ت : د / محمد أحمد الدالى - مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣م .

٧٩- سنن ابن ماجه - ت / محمد فؤاد عبد الباقى - دار إحياء التراث العربى .

٨٠- شذرات الذهب فى أخبار من ذهب - لابن العماد الحنبلى - دار إحياء التراث العربى - بيروت .

٨١- شرح أبيات سيبويه للسيرافى - دار المأمون للتراث - دمشق - بيروت ١٩٧٩م .

٨٢- شرح أبيات مغنى اللبيب - للبغدادى - ت / عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق - دار المأمون للتراث - دمشق - ط الأولى ١٣٩٨ هـ / ١٩٨٠م .

٨٣- شرح أشعار الهذليين - صنعة / أبى سعيد السكرى - ت / عبد الستار أحمد فراج - مكتبة دار التراث - القاهرة - الثانية ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤م

٨٤- شرح الأشمونى على الألفية (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) - دار إحياء الكتب العربية - عيسى الحلبى .

٨٥- شرح ألفية ابن مالك - لابن الناظم - ت : د / عبد الحميد محمد السيد عبد الحميد - دار الجيل - بيروت.

٨٦- شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ت : د / عبد الرحمن السيد ، د / محمد بدوى المختون - هجر للطباعة والنشر - الأولى ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠م .

٨٧- شرح تصريف ابن مالك - لابن إياز البغدادى - ت : د / محمد السيد حسونى البغدادى - مطبعة الأمانة - مصر - الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧م .

٨٨- شرح التعريف بضرورى التصريف لابن إياز - ت : د / هادى نهر ، د / هلال ناجى الحامى - دار الفكر - عمان الأردن - الأولى ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٢م .

٨٩- شرح جمل الزجاجى - لابن عروف - ت : د/ سلوى محمد عمر - جامعة أم القرى - الأولى ١٤١٨م .

٩٠- شرح جمل الزجاجى (الشرح الكبير) لابن عصفور - ت د/ صاحب أبو جناح .

٩١- شرح شافية ابن الحاجب للرضى - ومعه شرح شواهد للبغدادى - دار الكتب العربية - بيروت - ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .

٩٢- شرح شواهد المغنى للسيوطى - منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت .

٩٣- شرح ابن عقيل على الألفية - دار التراث - القاهرة - ط العشرون ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠م .

٩٥- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ - لابن مالك - ت / عدنان عبد الرحمن الدوري .
٩٦- شرح قطر الندى وبل الصدى وعده سبيل الهدى - محمد محي الدين عبد الحميد - دار الطلائع .
٩٧- شرح الكافية الشافية - تقديم أ . د / إميل بديع يعقوب - دار الكتب العلمية - بيروت - الأولى ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨م .
٩٨- شرح الكافية الشافية - لابن مالك - ت / علي محمد معوض ، وعادل أحمد عبد الموجود - دار الكتب العلمية - بيروت - الأولى ١٤٢٠ هـ / ٢٠٠٠م .
٩٩- شرح لامية الأفعال - محمد بن يوسف إطفيش - دار وزارة التراث القومي والثقافة - سلطنة عمان ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦م .
٩٩- شرح اللمع في النحو للواسطي - ت : د / رجب عثمان محمد - مكتبة الخانجي - القاهرة - الأولى ١٤٢٠ هـ / ٢٠٠٠م .
١٠٠- شرح المفصل لابن يعيش - عالم الكتب - بيروت .
١٠١- شرح المقدمة المحسبة الكبرى - لأبي علي الشلوبين - ت : د / تركي بن سهو العتيبي - مؤسسة الرسالة - ط الثانية ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م .
١٠٢- شرح المقدمة المحسبة - لابن بابشاذ - ت / خالد عبد الكريم - الكويت - الأولى ١٩٧٦م .
١٠٣- شرح الملوكي في التصريف - لابن يعيش - ت / فخر الدين قباوة - المكتبة العربية بحلب - الأولى ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣م .
١٠٤- شعر عمرو بن أحمر الباهلي - ت / حسين عطوان - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
١٠٥- شفاء العليل في إيضاح التسهيل - للسلسيلي - ت : د / الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي - دار الندوة - بيروت .
١٠٦- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) - للجوهري - تحقيق أحمد عبد الغفار عطار - دار العلم للملايين - بيروت ١٣٩٩هـ
١٠٧- صحيح مسلم بشرح النووي - ت / محمد فؤاد عبد الباقي - دار إحياء التراث العربي - بيروت .

١٠٨- طبقات الشافعية - للإسنوي - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط الأولى ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧م .
١٠٩- طبقات فحول الشعراء - لابن سلام الجمحي - قرأه وشرحه / محمود محمد شاكر - القاهرة ١٩٨٠م .
١١٠- طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة - طبعة الحسان - الجفان ١٩٧٣م .
١١١- العبر في خبر من غبر - للذهبي - ت / محمد بسيوني - دار الكتب العلمية - بيروت - الأولى ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥م .
١١٢- علل النحو - لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق - ت / محمد نجيب سمبر - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٢م .
١١٣- غاية النهاية في طبقات القراء - لابن الجزري - دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٨٢م .
١١٤- الغرة المخفية - لابن الخباز - ت / حامد محمد العبدلي - ط العاني - بغداد .
١١٥- فتاوى في العربية - لابن مالك - ت / أحمد عبد الله القرني - ط دار البحوث الإسلامية - الإمارات العربية - الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤م .
١١٦- الفريد في إعراب القرآن المجيد - للمنجد الصفدي - ت / فؤاد علي مخيمر - دار الثقافة .
١١٧- القاموس المحيط للفيروزآبادي - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٣٩٧/ ١٩٧٧ .
١١٨- كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد - ت : د / شوقي ضيف - دار المعارف - القاهرة - ط الثانية .
١١٩- الكتاب لسيبويه ت الأستاذ / عبد السلام محمد هارون - دار الجيل - بيروت .
١٢٠- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون - لحاجي خليفة - دار الفكر ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢م .
١٢١- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها - لمكي بن أبي طالب - ت / د/ محي الدين رمضان - مؤسسة الرسالة - ط الرابعة ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .
١٢٢- الكليات - معجم المصطلحات والفروق اللغوية - لأبي البقاء الكفوي - دار مؤسسة الرسالة - بيروت - الثانية ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣م .

١٢٣- اللباب فى تهذيب الأنساب لابن الجزرى - دار صادر - ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠م.
١٢٤- اللباب فى علل البناء والإعراب - لأبى البقاء العكبرى - ت / غازى مختار طليمات ، دار الفكر المعاصر - بيروت ، ودار الفكر - دمشق - الأولى - ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م .
١٢٥- لسان العرب - لابن منظور - دار إحياء التراث العربى ، ومؤسسة التاريخ الإسلامى - بيروت - الأولى ١٤١٦ هـ / ١٩٩٥م .
١٢٦- المبدع فى شرح المقنع - لأبى حيان الأندلسى - ت : د / مصطفى النماس - مطبعة السعادة - مصر - الثانية ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤م .
١٢٧- مجالس ثعلب - لأبى العباس ثعلب - ت الشيخ / عبد السلام محمد هارون - القاهرة ١٩٤٨م .
١٢٨- المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها - لابن جنى - ت / على النجدى ناصف - طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .
١٢٩- المحرر الوجيز فى تفسير الكتاب العزيز لابن عطية ت / عبد السلام عبد الشافى محمد - دار الكتب العلمية - بيروت - الأولى ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م .
١٣٠- المحكم والمحيط الأعظم - لابن سيده - ت / محمد على النجار - معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية - ط الأولى ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣م .
١٣١- مختصر فى شواذ القرآن - لابن خالويه - مكتبة المتنبى - القاهرة
١٣٢- المخصص لابن سيده - دار إحياء التراث العربى - بيروت - الأولى ١٤١٧ هـ.
١٣٣- المذكر والمؤنث - للمبرد - ت : د / رمضان عبد التواب - د / صلاح الدين الهادى - مطبعة المدنى - الثانية ١٤١٧ هـ /١٩٩٦م .
١٣٤- مرآة الجنان وعبرة اليقظان - لليافعى - دار الكتاب الإسلامى - القاهرة - الثانية ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣م .
١٣٥- المزهر للسيوطى ، ت / محمد على البجاوى ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم - مكتبة التراث - ط الثالثة .
١٣٦- المسائل الحلبيات - للفارسى - ت : د / حسن هنداوى - دار القلم - دمشق ، ودار المنار - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧م .

١٣٧- المسائل العسكرية للفارسى ت د / محمد الشاطر - القاهرة ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٢م .
١٣٨- المسائل العضديات لأبى على الفارسى - ت الشيخ / الراشد - دمشق ١٩٨٦م .
١٣٩- المسائل المشكلة (البغداديات) - للفارسى - ت : د / صلاح الدين السنكاوى - مطبعة العانى - بغداد ١٩٨٣م .
١٤٠- المساعد على تسهيل الفوائد - لابن عقيل - ت : د/ محمد كامل بركات - الجزء الأول والثانى - طبعة دار الفكر - دمشق ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م ، والثالث والرابع : دار المدنى - جدة ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٤م .
١٤١- مسند الإمام أحمد بن حنبل - ط / المكتب الإسلامى - بيروت - الثانية ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م .
١٤٢- مشكل إعراب القرآن - لمكى بن أبى طالب القيسى - ت : د/ حاتم صالح الضامن - مؤسسة الرسالة - ط الرابعة - ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .
١٤٣- معانى القرآن - للأخفش ، ت : د / عبد الأمير محمد أمين الورد - عالم الكتب - ط الأولى - ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
١٤٤- معانى القرآن - للفراء - ت / أحمد يوسف نجاتى ، ومحمد على النجار .
١٤٥- معانى القرآن للكسائى - أعاد بناءه وقدم له الدكتور / عيسى شحاته عيسى - دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة 1998م
١٤٦- معانى القرآن وإعرابه - للزجاج - ت : د / عبد الجليل عبده شلبى - دار الحديث - ط الأولى ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣م .
١٤٧- معجم الأدباء - لياقوت الحموى - دار الكتب العلمية - بيروت - ط الأولى ١٤١١ هـ / ١٩٩١م .
١٤٨- معجم البلدان - لياقوت الحموى - دار صادر - بيروت ١٩٧٩م
١٤٩- معجم قبائل العرب - لعمر رضا كحالة - ط / مؤسسة الرسالة - السادسة ١٤١٢ هـ / ١٩٩١م .
١٥٠- المعجم المفصل فى شواهد النحو الشعرية - إعداد الدكتور/ إميل بديع يعقوب - دار الكتب العلمية - ط الأولى ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م .

١٥١- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصارى - ت / محمد محيى الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية - صيدا - بيروت ١٤١١ هـ / ١٩٩١م .

١٥٢- المفتاح فى الصرف - لعبد القاهر الجرجانى - ت : د / على توفيق الحمد - ط مؤسسة الرسالة - الأولى ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧م .

١٥٣- مفردات ألفاظ القرآن - للراغب الأصفهانى - ت / صفوان عدنان داودى - دار القلم - دمشق - والدار الشامية - بيروت - الثانية ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧م .

١٥٤- المفصل فى علم العربية للزمخشرى - دار الجيل - بيروت .

١٥٥- المقاصد النحوية فى شرح شواهد شروح الألفية - للعينى - مطبوع مع خزانة الأدب - دار صادر - بيروت .

١٥٦- مقاليد التصريف - لسعيد بن خلف بن أحمد الخليلى - ط / وزارة التراث القومى والثقافة - سلطنة عمان ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦م

١٥٧- المقتصد فى شرح الإيضاح - لعبد القاهر الجرجانى - ت : د / كاظم بحر المرجان - طبعة دار الرشيد - العراق .

١٥٨- المقتضب - للمبرد - ت الشيخ / محمد عبد الخالق عضيمة - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة - ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م .

١٥٩- المقرب - لابن عصفور - ت / أحمد عبد الستار الجوارى ، وعبد الله الجبورى - مطبعة العانى ببغداد ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢م

١٦٠- الممتع فى التصريف - لابن عصفور - ت : د / فخر الدين قباوة - مكتبة لبنان للنشر - بيروت - الأولى ١٩٩٦م .

١٦١- المنصف - لأبى الفتح بن جنى - ت / إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين - مطبعة مصطفى البابى الحلبى - مصر - الأولى ١٩٥٤م .

١٦٢- الموضح فى وجوه القراءات وعللها - لابن أبى مريم - ت : د/ عمر حمدان الكبيسى - مكة المكرمة - الطبعة الأولى ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م .

١٦٣- نتائج الفكر للسهيلى - ت د/ محمد إبراهيم البنا - دار الرياض للنشر والتوزيع .

١٦٤- النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة - لابن تغرى بردى - وزارة الثقافة بمصر - طبع آخر جزء ١٩٧٢م .

١٦٥- نزهة الطرف فى علم الصرف - للميدانى - شرح ودراسة د / بسرية محمد إبراهيم - المطبعة الإسلامية الحديثة - القاهرة - الأولى .

١٦٦- النشر فى القراءات العشر - لابن الجزرى - صححه وراجعه / على محمد الضباع - دار الكتب العلمية - بيروت .

١٦٧- نظم الفرائد وحصر الشرائد - للمهلبى - ت : د / عبد الرحمن بن سليمان العثيمين - مكتبة الخانجى - القاهرة - الأولى ١٤٠٦ هـ

١٦٨- نفح الطيب - للمقرى - تعليق د / مريم الطويل - د / يوسف الطويل - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥م .

١٦٩- نهاية الأرب فى فنون الأدب - للنويرى - ت / محمد عبد الهادى شعيرة - وزارة الثقافة بمصر ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠م .

١٧٠- النهاية فى غريب الحديث والأثر - لابن الأثير - ت / محمود محمد الطناحى - دار الفكر - بيروت ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩م .

١٧١- النوادر فى اللغة - لأبى زيد الأنصارى - ت : د / عزة حسن - دمشق - ١٣٨٠ هـ / ١٩٦١م .

١٧٢- هدية العارفين - للبغدادى - دار الكتب العلمية - بيروت ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢م .

١٧٣- همع الهوامع شرح جمع الجوامع - للسيوطى - طبعة دار السعادة بمصر - الأولى ١٣٢٧ هـ .

١٧٤- الوافى بالوفيات - للصفدى - طبع بعناية (س . ديدرينغ) - الثانية ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤م .